



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف و التأمين

ماجستير علوم مالية ومصرفية

**أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الملاءة المالية للمصارف الخاصة
السورية خلال الفترة 2011-2017**

**Effect some economics variables on bank solvency for banking private sector
in Syria during period 2011-2017**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية
والمصرفية.

إعداد الباحث: عبد الكريم محمد الحسن

إشراف الأستاذ المساعد: عفيف عبد الكريم صندوق

الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

تم إجراء التعديلات المطلوبة على رسالة الماجستير التي ناقشها الطالب: عبد الكريم الحسن بعنوان " أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الملاءة المالية للمصارف السورية الخاصة خلال الفترة 2011-2017" والتي تم مناقشتها من قبل مجلس الحكم المؤلفة من:

التوقيع	أسماء أعضاء اللجنة
	أ.د أكرم حوراني
	أ.م مطيع الشلبي
	أ.م عفيف صندوق

إلى من يهمله الأمر

نُحيطكم علماً بأنني قد قُمت بتدقيق رسالة الماجستير العائدة للطالب: عبد الكريم الحسن
وتحملُ العنوان التالي:

**أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الملاءة المالية للمصارف السورية الخاصة
خلال الفترة 2011-2017**

دمشق 2020/3/8

المدقق اللغوي: عامر صالح العلي
التوقيع: 
رقم الهاتف الخليوي المعتمد: +٩٦٣٩٩٠٢٧١٤١٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ

أَوْتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ

خَبِيرٌ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ.

المجادلة (11)

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة الذي علمني أن أرتقي سُلّم الحياة بحلمه، وحكمته وصبره.

"أبي رحمه الله"

إلى الشمعة التي تُنير دربنا ورمز الوفاء والعطاء الدائم للإنسانة التي ربّنتني في صغري
وعلمتني واحاطتني بحنانها، التي مافارقتني في أزمتي، إلى أغلى من عرفها قلبي بكل الحب .

"أمي أمد الله في عمرها"

إلى سندي في الحياة ومن قدم لي يد العون والمساعدة.

"إخوتي وشركاء كفاحي"

إلى الأشخاص الذين يحبون بقلب صادق، يرون الذين يحبونهم وكأنهم أجمل شي بالعالم .

"إلى خطيبتي"

إلى من كان يعينني ورمز الصفاء والدعم.

إلى من ضحوا بأرواحهم... من أجل نصر سوريا وكرامتها ... شهداء سوريا الأبرار.

إلى رواد الفكر ... ومنابع العطاء... وورثة الأنبياء... أساتذتي الأفاضل.

إلى هؤلاء كلهم أهدي ثمرة عملي المتواضع.

شكر وتقدير

بعد شكر الله على نعمه وفضله، واعترافاً بالفضل لأهله ووفاء لكل من وقف إلى جانبي وساعدني في مرحلة انجاز هذا العمل أتقدم بالشكر الجزيل إلى مَنْ أفتخر بأنني تتلمذت على يديه الأستاذ عفيف عبد الكريم صندوق الذي تعهد هذا البحث إشرافاً وتوجيهاً، وعلى ما بذله من جهد وما أسداه إليّ من نصح وتوجيه ووقت في سبيل إرشادي وتوجيهي، والمساندة المعرفية في سبيل تخطي الصعوبات التي واجهتني ... له مني جُل التقدير والشكر والاحترام.

كما أوجه شكري وتقديري إلى أعضاء لجنة وهم:

- الأستاذ الدكتور: أكرم حوراني.
- الأستاذ المساعد: مطيع الشلبي.
- الأستاذ المساعد: عفيف عبد الكريم صندوق.

وذلك لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي وعلى وقتهم الثمين وعلى ملحوظاتهم القيمة وآرائهم السديدة التي ساهمت في تجويد وتقييم هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الكرام الذين شاركوا في تحكيم أدوات البحث ومناقشتها الذين كانت لملاحظاتهم وتوجيهاتهم أثر واضح في إخراج هذا البحث بصورته الحالية وأخص بالذكر الدكتور ماهر سنجر، فكانوا لي نعم المرشدين، فلهم مني فائق التقدير والاحترام والامتنان.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى عمادة كلية الاقتصاد في جامعة دمشق وأعضاء الهيئة التدريسية الأفاضل فلهم مني جُل الشكر والتقدير.

الباحث

الفهرس

الصفحة	الفقرات
ب	آية قرآنية
ت	الإهداء
ث	شكر وتقدير
ج	فهرس المحتويات
د	فهرس الجداول
ط	فهرس الاشكال

الصفحة	الفقرات
	الاطار العام للدراسة
أ	مستخلص البحث
ب	المقدمة
ج	مشكلة البحث
ج	أهداف البحث
ج	أهمية البحث
د	متغيرات الدراسة
هـ	فرضيات الدراسة
هـ	منهجية البحث
و	مجتمع البحث
و	حدود البحث
ز	دراسات السابقة
	الباب الأول
1	تمهيد
	الفصل الأول : الناتج المحلي الإجمالي
4	المقدمة
4	المبحث الأول : نبذة عن الناتج المحلي الإجمالي
5	المبحث الثاني : تعريف الناتج المحلي الإجمالي
7	المبحث الثالث : الناتج المحلي الإجمالي في سورية
	الفصل الثاني : التضخم
12	المقدمة
12	المبحث الأول : تعريف التضخم
14	المبحث الثاني : أنواع التضخم

16	المبحث الثالث : أسباب التضخم
18	المبحث الرابع : قياس التضخم
20	المبحث الخامس : آثار التضخم
22	المبحث السادس : التضخم في الجمهورية العربية السورية
	الفصل الثالث : سعر الصرف
29	المقدمة
30	المبحث الأول : تعريف سعر الصرف
31	المبحث الثاني : أنواع أسعار الصرف
32	المبحث الثالث : العوامل المؤثرة على سعر الصرف
36	المبحث الرابع : تطور سعر الصرف الليرة السورية
44	خلاصة الباب الأول
	الباب الثاني
46	الفصل الأول : مفهوم السلامة المصرفية
	الفصل الثاني : الملاءة المالية للمصارف
48	تمهيد
50	المبحث الأول : مفهوم الملاءة المالية المصرفية
53	المبحث الثاني : أنواع الملاءة المالية للمصارف
53	المبحث الثالث : أهمية الملاءة المالية للمصارف
55	المبحث الرابع : الفرق بين الملاءة المالية للمؤسسات المصرفية وغير مصرفية
57	المبحث الخامس : المخاطر المؤثرة على الملاءة المالية للمصارف
61	المبحث السادس : مقاييس الملاءة المالية للمصارف
82	المبحث السابع : الملاءة المالية للمصارف السورية الخاصة
98	خلاصة الباب الثاني

الصفحة	الفقرات
	الباب الثالث (القسم العملي)
100	مقدمة
100	تعريف بالبيانات الطولية
104	آلية الدراسة وجمع البيانات والتحليل
112	النتائج
113	المقترحات
115	المراجع
124	الملاحق

قائمة الجداول		
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
11	مساهمة كل قطاع بالنتائج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون ليرة سورية)	1
27	المكونات الاساسية في معدل التضخم	2
40	سعر الصرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي	3
	مباشرة المصارف الخاصة في السوق المصرفية	4
105	نتائج اختبار Hausman Test للنموذج الاول (كفاية رأس المال)	5
105	نتائج الاختبار الاحصائي للنموذج الأول (كفاية رأس المال)	6
108	إختبار Hausman للنموذج الثاني (السيولة المصرفية)	7
108	نتائج اختبار النموذج الثاني (السيولة المصرفية liquidity)	8

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام من 2011-2017	8
2	تقدير فجوة الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال سنوات الأزمة (بالمليون)	9
3	خسائر الناتج المحلي في كل قطاع خلال سنوات الأزمة الراهنة	10
4	معدل التضخم في سورية خلال سنوات (2011-2017)	24
5	مساهمة المكونات في معدل التضخم	26
6	سعر الصرف في السوق السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال سنوات الأزمة (2011-2017)	40
7	تطور السيولة في المصارف الخاصة التقليدية من 2011 إلى 2017	85
8	تطور السيولة المصرفية للمصارف الخاصة الإسلامية	86
9	جودة محفظة المصارف التقليدية الخاصة من 2011-2017	87
10	جودة المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة 2011-2017	88
11	نسبة تغطية الديون غير المنتجة من الأموال الخاصة خلال سنوات الدراسة 2011-2017	89
12	الرافعة المالية للمصارف الخاصة التقليدية	90
13	الرافعة المالية للمصارف الخاصة الإسلامية	90
14	متوسط كفاية رأس المال المصارف الخاصة السورية خلال 2011-2017	91
15	مخاطر الائتمان المرتبطة بكفاية رأس المال	94
16	متوسط مخاطر السوق للمصارف الخاصة خلال 2011-2017.	95
17	المخاطر التشغيلية للمصارف الخاصة السورية خلال سنوات الدراسة	96
18	التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الأول (كفاية رأس المال):	106
19	اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج الأول (كفاية رأس المال):	107
20	اختبار البواقي النموذج الثاني (السيولة المصرفية)	110
21	اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج الثاني (السيولة المصرفية).	110

تؤدي الملاءة المالية دوراً حيوياً في مواجهة الأزمات التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي وما للمصارف من دور في عملية التنمية ، وعلى ذلك فإن هذه الدراسة جاءت لتبين تأثير كل من العوامل الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي – سعر الصرف – التضخم) في الملاءة المالية للمصارف السورية الخاصة بشقيها التقليدي والإسلامي من عام 2011 ولغاية 2017 والبالغ عددها أربعة عشر مصرفاً، وذلك باستعمال برنامج التحليل الإحصائي E.views وبرنامج معالجة الجداول الإلكترونية (Excel) .

وخلصت الدراسة إلى عدم وجود أي أثر لكل المتغيرات المدروسة (الناتج المحلي الإجمالي – التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك) على كفاية رأس المال كمقياس للملاءة المالية ومقياس السيولة المصرفية، كما وجدت الدراسة أيضاً وجود علاقة قوية وموجبة بين سعر الصرف والسيولة المصرفية كأحد مؤشرات الملاءة المالية للمصارف ومؤشر الكفاية ولكنها علاقة غير منطقية على اعتبار أنه من المفترض انخفاض في السيولة المصرفية بتراجع سعر صرف الليرة السورية نظير الدولار الأمريكي، كما وجد الباحث ملاءة مالية قوية جداً للمصارف الخاصة العاملة في السوق السورية بناءً على تحليل كل من كفاية رأس المال و السيولة المصرفية كمؤشرات على الملاءة المالية المصرفية.

الكلمات المفتاحية: الملاءة المالية المصرفية – كفاية رأس المال – سعر الصرف – التضخم – الليرة السورية – الناتج المحلي الإجمالي – السيولة المصرفية – المصارف السورية.

- المقدمة :

تحتل الصناعة المصرفية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لأن القطاع المصرفي العنصر الرئيس في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، وهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة، وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية التي تساهم بشكل فعال في تطور الإقتصاد الوطني وازدهاره.

ومن الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية تأكيد وجود نظام سليم معافى قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد، إن تحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ومعافى ولديها قدرة والكفاءة الإدارية التي تمكنها من إدارة مطلوباتها وموجوداتها بكفاءة والقيام بدورها في الوساطة المالية بين المودعين والمقترضين .

توجد عدة معايير رقابية تستعمل لقياس مدى سلامة الملاءة المالية للمصارف، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء المصارف، ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض المصارف لمشاكل مالية تؤدي إلى إفلاسها، وعلى ذلك يتوجب على المصارف دراسة التهديدات عبر مجموعة من الإجراءات الاحترازية للحيلولة دون الوقوع في مثل هذه الأخطار، حيث تعرف الملاءة المالية بقدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق التوسع والنمو في الأجل الطويل وتعد نسبة كفاية رأس المال والسيولة المصرفية مرتكزات لقياس ملاءة المؤسسة المصرفية وقدرتها على تسديد التزاماتها ومواجهة أي خسائر قد تحدث فيما بعد.

وعلى ذلك تقدم هذه الدراسة شرحاً لآلية وكيفية تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم و تقلبات أسعار صرف الليرة السورية والناتج المحلي الإجمالي في الملاءة المالية للمصارف داخل نطاق الجمهورية العربية السورية.

- مشكلة البحث :

تعتمد المصارف والمؤسسات المالية على مبدأ الحذر في تقديم القروض، إلى جانب مطالبتها بالضمانات الضرورية للمقترض، كما أنها تعتمد في سياق قواعد الاحتراز عدداً من التدابير التي تحول دون تعرض القطاع المصرفي لأي أزمات مصرفية .

حيث تحدد متانة الجهاز المصرفي عموماً على أساس قيمة الموارد المالية وحجمها التي يحوزها ويقاس بواسطتها قدرته على مواجهة المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاطاتها التي ينجم عنها فقدان جزء من الأموال لعدم سداد الديون أو خسائر أخرى لجزء من أصولها، وعلى هذا الأساس فإن واجب المصارف أن تتمتع بقدر من الملاءة المالية، وهي القدرة على توفير السيولة واحترام التزاماتها، لأن أي خلل في هذا الشأن سيدفع عملاء المصارف إلى فقدان الثقة بالمصارف.

تعرض الاقتصاد السوري في الأونة الأخيرة إلى أزمات اقتصادية ناتجة من عدم الاستقرار السياسي والأمني حيث تعرضت كل القطاعات الاقتصادية والخدمية إلى الأعمال التخريبية ما أدى إلى انخفاض واضح وملحوس في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً على العقوبات الاقتصادية الجائرة على الاقتصاد السوري التي أرخت بظلالها على كل القطاعات وأدت إلى تدهور الصادرات وحدوث تقلبات كبيرة في سوق سعر صرف الليرة السورية فضلاً على المضاربة الحادة، جميع تلك المتغيرات كان لها تأثير مباشر وغير مباشر على جميع العمليات المصرفية، وبناءً على ذلك فإن هذا البحث يدرس طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الرئيسية (التضخم و الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف لليرة السورية مقابل الدولار) على الملاءة المالية للمصارف السورية وعلى هذا يطرح هذا البحث جملة من التساؤلات وهي :

- 1- هل تؤثر التغيرات الحاصلة في حجم الناتج المحلي على الملاءة المالية للمصارف الخاصة في سورية؟
- 2- هل تؤثر التغيرات الحاصلة في سعر الصرف لليرة السورية على الملاءة المالية للمصارف الخاصة السورية؟
- 3- هل تؤثر التغيرات في معدلات التضخم على الملاءة المالية للمصارف الخاصة السورية؟

- أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى :

- 1- مساعدة الإدارة المصرفية للإحاطة بالمخاطر الاقتصادية والعمل على تلافيها بتدعيم الملاءة المالية للمصارف.
- 2- التطرق إلى مقاييس الملاءة المالية للمصارف في سورية.
- 3- التعرف على حجم تأثير كل من الناتج المحلي الإجمالي و التضخم وأسعار صرف الليرة السورية في الملاءة المالية للمصارف، وتأثير البحث في السياسة الاقتصادية العامة على الملاءة المصرفية.
- 4- توفير معلومات إضافية للمساهمين للحفاظ على ثرواتهم بعد التعرف على أثر متغيرات الدراسة في ممتلكاتهم.

- أهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث من أن موضوع الملاءة من الموضوعات المهمة لكل من السلطات الرقابية و المصارف على حد سواء، لأنها تمثل أهم عنصر من عناصر متانة وضع المصارف وأهميتها في استقرار القطاع المصرفي، الذي ينعكس بدوره على ربحية هذا القطاع التي تعدّ من أهم مؤشرات الكفاءة وعامل من عوامل زيادة ثقة المساهمين والعملاء والمستثمرين.

كما تأتي أهمية البحث في قلة الدراسات العلمية التي تناولت أثر كل من التضخم وأسعار الصرف والناتج المحلي، التي تعدّ تلك من بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجمهورية العربية السورية على الملاءة المصرفية في ظل الأزمة الراهنة.

- متغيرات الدراسة :

تتكون متغيرات الدراسة من ستة متغيرات مستقلة و متغيرات تابعة كما يلي:

- المتغيرات المستقلة:

- 1- التضخم وذلك وفق مؤشر أسعار سلع المستهلك CPI .
- 2- الناتج المحلي الإجمالي GDP.
- 3- تقلبات أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار EX.D.

- المتغيرات التابعة:

1- كفاية رأس المال Capital Adequacy.

يعدُّ واحداً من أهم المقاييس المستعملة في قياس الملاءة المالية للمصارف، حيث يجمع بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل التي يتعرض لها المصرف، وعادة ماتكون هذه النسبة 8% وذلك وفقاً لمعيار بازل 2.

2- السيولة المصرفية liquidity .

من المؤشرات المستخدمة في قياس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الغير، ونخص بالذكر في هذا البحث حجم السيولة السريعة المتوفرة لدى الجهاز المصرفي والتي تكون نسبة المخاطرة فيها مساوية للصفر مثل (النقد لدى المركزي وأرصدة لدى المصارف وإيداعات لدى المصارف والوديعة المجمدة)، حيث تمكن المصارف من الوفاء بالتزاماتها عند الطلب مباشرة ودون تأخير مما يعكس الملاءة التي يتمتع بها الجهاز المصرفي.

- فرضيات الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير كل من التضخم وأسعار الصرف والتغيرات في الناتج المحلي على الملاءة المالية للمصارف، وعلى ذلك يمكن أن نعبر عن فرضيات الدراسة كما يلي:

1- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم مقاساً بأسعار المستهلك CPI وبين الملاءة المالية للمصارف.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي GDP وبين الملاءة المالية للمصارف.

3- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار الصرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي EX وبين الملاءة المالية للمصارف.

منهجية البحث :

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والبيانات المراد الحصول عليها بغرض دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية مثل أسعار الصرف والناتج المحلي والتضخم على الملاءة المالية للمصارف السورية، فقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة موضوع الدراسة ويقوم بتحليلها بالرجوع إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث والحصول على البيانات بالتطرق إلى التقارير الدورية (ربعية - نصف سنوية - سنوية) للمكتب المركزي للإحصاء والاستعانة بالقوائم المالية لجميع المصارف التقليدية لسنوات الدراسة والتقارير الصادرة من قبل

المصرف المركزي، وتم استعمال في هذه الدراسة الأساليب الإحصائية (نموذج البيانات المقطعية Panel Data) في تحليل البيانات والتحقق من صحة الفرضيات وصولاً لتحقيق هدف الدراسة و تعتمد هذه الدراسة في تحليل البيانات على البرنامج الإحصائي برنامج E.Views وبرنامج Microsoft Excel لجميع المتغيرات لمعرفة أثر كل متغير في مقاييس الملاء المالية للمصارف .

- مجتمع البحث :

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية من عام 2011 إلى عام 2017 و التي يبلغ عددها أحد عشر مصرفاً تقليدياً وثلاثة مصارف إسلامية.

- حدود البحث :

1. الحدود الزمانية :

تمتد الدراسة بين عامي 2011 – 2017 وقد تم اختيار المدة من أجل تقدير قدرة المصارف السورية الخاصة في مواجهة الأزمات المصرفية الناتجة عن الوضع الراهن المتمثل بانخفاض الناتج المحلي وتقلبات أسعار صرف الليرة السورية وارتفاع معدلات التضخم .

2. الحدود المكانية :

تشمل جميع المصارف التقليدية والإسلامية الخاصة في الجمهورية العربية السورية.

- الدراسات السابقة:

1- الدراسات العربية:

1- دراسة (نصر): بعنوان "قرارات لجنة بازل حول ملاعة رأس المال (الملاعة المصرفية) وأثرها المتوقع على ربحية البنوك التجارية الأردنية" 1997 .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآثار المتوقعة نتيجة تطبيق مقررات اتفاقية بازل 1 على ربحية البنوك التجارية في الأردن ما بين عام 1991-2000 باستعمال التحليل المالي، و هذه المقررات أصبحت تشكل تحدياً كبيراً لإدارة المصارف التجارية، حيث تشكل الملاعة المالية ركناً أساسياً في العمليات المصرفية، واعتمد البحث على البيانات المالية الفعلية للمصارف التجارية ما بين 1991-1995 وبيانات تقديرية ما بين 1996-2000، وكانت نتيجة هذه الدراسة تطوير الأنظمة المحاسبية في الأردن وخاصة الالتزام بمبدأ الإفصاح، وذلك لإظهار مراكز المصارف التجارية، حي ظهر تأثير ربحية المصارف في الأردن بهذه الاتفاقية باستثناء خمسة مصارف، وأوصت هذه المصارف العمل على زيادة رأسمالها أو الاندماج مع غيرها.

2- دراسة (الطيب – شحاتيت 2011) بعنوان " تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأسمال على ربحية البنوك التجارية خلال الفترة 2000-2007 "

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الآثار المترتبة على تطبيق البنوك التجارية في الأردن لمعيار كفاية رأس المال على ربحيتها حيث وجد الباحثان ضرورة تعزيز البنوك لمراكزها المالية خلال تطبيق معايير السلامة المالية والمصرفية، وقد عدَّ الباحثان أن معيار كفاية رأس المال هو المعيار العالمي الذي يمثل الحد الأدنى من متطلبات السلامة والأمن المالي، وحاولت الدراسة الإجابة عن السؤال التالي: هل كان لرفع رأس المال البنوك التجارية أثر في ربحيتها؟ وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحثان باستعمال تحليل السلاسل الزمنية المقطعية *Panel Data* واستعمال اختبار ديكي فولر الموسع *Augmented Dickey Fuller* لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات الإثنا عشر مؤشراً للربحية لجميع البنوك التجارية وعددها خمسة عشر خلال الفترة الممتدة بين 2000-2007 وهي (نسبة الملكية – نسبة المديونية – نسبة التسهيلات إلى الموجودات – نسبة تسهيلات إلى الودائع – نسبة الفوائد إلى التسهيلات – نسبة الفوائد المدينة إلى الودائع – نسبة صافي هامش الفائدة إلى موجودات – نسبة الفوائد والعمولات إلى إجمالي موجودات – نسبة صافي هامش الإيرادات التشغيلية إلى الموجودات – نسبة العائد إلى الموجودات – نسبة العائد إلى حقوق المساهمين - نسبة العائد على السهم، وعليه كانت المشاهدات الإجمالية 1440 مشاهدة، ولم يستعمل الباحث بيانات عام 2008 نظراً

لتأثر الاقتصاد الأردني بالأزمة المالية العالمية وكانت نتيجة هذه الدراسة أن تطبيق معيار كفاية رأس المال لم يكن له أثر ذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك التجارية في الأردن ولم يكن هناك أثر إيجابي لرفع رأس المال إلا على ثلاث نسب للربحية وهي (نسب الملكية - نسب صافي تشغيل الموجودات - نسب العائد إلى الموجودات) .

3- دراسة (القيسي , 2017) بعنوان : تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014 .

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية الأردنية باستعمال عناصر نموذج CAMLS، وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً في الأداء، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ثلاثة عشر بنكاً تجارياً أردنياً مدرجاً في بورصة عمان بين عامين 2009-2014، واستعملت الدراسة متغيرين لقياس أداء البنوك هما العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE بينما تضمنت المتغيرات المستقلة على عناصر نموذج CAMLS وهي كفاية رأس المال - جودة الأصول - وكفاءة الإدارة - الربحية - السيولة - الحساسية لمخاطر السوق، فضلاً على متغيرات الاقتصاد الكلي التي تشمل معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، ووجدت نتائج الدراسة أن كفاية رأس المال و جودة الأصول وكفاءة الإدارة والربحية تعد من أهم العوامل وأكثرها تأثيراً في مقاييس أداء البنوك التجارية في الأردن والمتمثلة بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية اشتقاق نموذجاً مصغراً من نموذج CAMLS وهو نموذج CAME الذي له قدرة كبيرة على تفسير وقياس أداء البنوك التجارية الأردنية، كما أوصت الدراسة البنك المركزي بأن يستعمل النموذج المصغر لتقييم البنوك.

4- دراسة داود 2017 بعنوان " أثر محددات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر محددات كفاية رأس المال المصرفي على العائد على حقوق الملكية كمؤشر على أداء المصارف التجارية السورية، وتطوير نموذجاً قياسيماً يستند إلى التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للبنوك السورية، خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة ومعدل القوة الإيرادية وذلك لجميع المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وعددها أحد عشر مصرفاً عبر سلسلة زمنية متعددة من عام 2011 إلى عام 2015 والخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه البنوك

على تطوير أدائها المصرفي، واستعمل أسلوب التحليل الإحصائي المعروف باسم Panel Data وكانت نتيجة هذه الدراسة هي وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية ووجود علاقة طردية قوية بين معدل القوة الإيرادية والعائد على حقوق الملكية بينما أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الصرف من جهة والعائد على حقوق الملكية من جهة أخرى.

وأوصت الدراسة بضرورة متابعة سلوك المتغيرات المدروسة للحفاظ على مستوى مخاطر مقبول فضلاً على اتباع سياسات مصرفية والتحضير للمرحلة الزمنية القادمة بما تسهم في تحسين الأداء المصرفي .

2- الدراسات الأجنبية :

1- دراسة " Williams,2011 "

- Determinants of the capital adequacy in the banking Sub-sector of the Nigeria Economic.

"محددات كفاية رأس المال في القطاع البنكي في الاقتصاد النيجيري".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير خصائص المصرف والهيكل المالي ومؤشرات الاقتصاد الكلي على رأس المال في القطاع المصرفي النيجيري، ولم تأخذ هذه الدراسة في الاعتبار تحليل النسب في حساب كفاية رأس المال، وإنما اكتفت بدراسة محدّدات كفاية رأس المال في نيجيريا ما بين عام 1980 و 2008 ضمن إطار تصحيح الأخطاء، حيث كانت نتائج اختبار التكامل المشترك أن المؤشرات الاقتصادية مثل معدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي والودائع تحت الطلب والعرض النقدي وعدم الاستقرار السياسي والعائد على الاستثمار هي أقوى المؤشرات على محدّدات كفاية رأس المال في نيجيريا وكانت نتيجة هذه الدراسة عدا الاستقرار السياسي عاملاً هاماً يجنب القطاع المصرفي من الوقوع في الإفلاس المصرفي و هذا سيؤثر الاستثمار الأجنبي على رأس مال المصرف في معظم اقتصاديات الدول النامية في الأزمة المالية فضلاً على أن الدراسة تشير أيضاً إلى وجود علاقة سلبية بين تضخم رأس المال المصرفي وهذا التضخم يضعف رأس المال المصرفي في معظم الاقتصادات النامية. وهذا يعني أن الحكومة النيجيرية يجب أن تنظم سياسة الاستثمار وأن تسعى جاهدة للحفاظ على معدل التضخم عند أدنى مستوى، إذا كان ذلك ممكناً أقل من 5٪ لكي تكون أكثر كفاءة حتى تكون قادرة على المنافسة عالمياً.

2- دراسة (Osoro Cliff & Ogeto Willy, 2014)

- Macroeconomic fluctuation effect on the financial performance of listed Manufacturing firms in Kenya.

" أثر تقلبات المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للشركات الصناعية بكينيا 2014 "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار العوامل الاقتصادية الكلية على الأداء المالي للشركات الصناعية بكينيا وخاصة المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية، وإلى التعرف على تأثير العوامل التالية (أسعار الفائدة – التضخم – الناتج المحلي الإجمالي – تقلبات أسعار صرف العملات) على الأداء المالي، حيث تكوّن مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة بسوق نيروبي للأوراق المالية وعددها 62 شركة، واختيرت عينة مكونة من 46 شركة وذلك خلال المدة الممتدة من 2003-2012، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري والتطبيقي مستعملة الأساليب الإحصائية المختلفة من نماذج الانحدار ومقاييس النزعة المركزية والسلاسل الزمنية لتحليل البيانات والتحقق من صحة الفرضيات وصولاً لتحقيق هدف الدراسة، كما أنها اعتمدت في تحليل البيانات على نظرية التسعير المراجعة APT والبرنامج الإحصائي SPSS وبرنامج Microsoft Excel .

وكانت نتيجة الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الاقتصاد الكلي (سعر الصرف، سعر الفائدة، معدل التضخم) و الأداء المالي للشركات في قطاع البناء والصناعة وبينت الدراسة أن متغيرات الاقتصاد الكلي كان لها أثر ضعيف على أداء قطاعي الزراعي والتجاري، وأوصت الدراسة بضرورة عمل الجهات المعنية على وضع استراتيجيات وسياسات لحماية قطاع البناء والتصنيع والزراعة وذلك لمساهمتها الهائلة في الاقتصاد في كينيا .

3- دراسة (Ali Shingjergji 2015)

- "The Determinates of the capital adequacy ratio in the Albanian banking system during 2007-2014"

" محددات نسب الملاءة المالية في النظام المصرفي في ألبانيا ما بين عام 2007-2014 "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المحددات المصرفية الرئيسية لنسبة كفاية رأس المال في النظام المصرفي الألباني بعد الأزمات المالية العالمية، أستعمل في هذه الدراسة نموذج الانحدار مثل تحليل المربعات الصغرى العادية لاختبار العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة باستعمال بيانات ربع سنوية من الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2007 حتى الثلث الثالث من عام 2014 مع ما مجموعه واحد

وثلاثين مشاهدة، استعمل كمتغير تابع نسبة كفاية رأس المال في حين أن المتغيرات المستقلة التي استعملها هي: العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية والقروض غير العاملة وحجم البنك إجمالي الموجودات (ومضاعف السهم) ونسبة القروض إلى الودائع ومن نتيجة ذلك، نجد أن مؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول وعائد حقوق الملكية ليس لها أي تأثير على نسبة كفاية رأس المال في حين أن القروض غير المتداولة لها تأثير سلبي وهام على نسبة كفاية رأس المال في النظام المصرفي الألباني، ويؤثر حجم البنك تأثيراً إيجابياً على نسبة كفاية رأس المال مما يعني أن البنوك الكبيرة لديها نسبة أعلى من السيولة.

4- دراسة " Almarzoqi , Naceur , Alssandro : September 2015 "

- How Does Bank Competition Affect Solvency, Liquidity and Credit

Risk, Evidence Form the MENA Countries:

" كيف يمكن للمنافسة أن تؤثر في الملاءة المالية للمصارف والسيولة ومخاطر الائتمان ؟ " دراسة حول بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المنافسة المصرفية وبين الملاءة المالية للمصارف والسيولة ومخاطر الائتمان وخاصة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث وجدت الدراسة أن المنافسة المصرفية ذات تأثير إيجابي على السيولة المصرفية حيث يحفز المصرف على اختيار مصادر أخرى للتمويل، ومن جانب آخر جددت الدراسة تأثيراً سلبياً على الملاءة المالية للمصارف وعلى جودة الائتمان في محفظة القروض، والزيادة في المنافسة سيؤدي إلى ملاءة مالية أقل وذلك بسبب انخفاض في الربحية المصرفية بسبب المنافسة، كما أنها وجدت منافسة قوية بين المصارف أدت إلى ارتفاع في معدلات القروض المتعثرة وهذا يؤدي إلى انخفاض في جودة الأصول المصرفية.

5- دراسة (Aymanns , Caceres , Danil, Liliana)

- March 2016 IMF Working paper, ("Bank Solvency and Funding Cost")

الملاءة المالية للمصارف و تكلفة التمويل , ورقة عمل لصندوق البنك الدولي 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التداخل بين الملاءة المالية للمصارف وبين تكاليف التمويل، فقد درست حساسية تكاليف التمويل لمقاييس الملاءة المالية، واستعملت الدراسة بيانات القطاع المصرفي الأميركي و المصارف العالمية وذلك بالتحكم بمجموعة من المتغيرات الأساسية للمصرف، فقد تضمنت الدراسة مقياسان أساسيان لتكاليف تمويل المصرف وهما متوسط تكلفة التمويل (نسبة مصاريف الفائدة المدفوعة على إجمالي الإلتزامات المصرف) و تكلفة التمويل بين البنوك (الريبو)، بينما كانت نسبة رأس المال والرافعة المالية كمعيار في قياس الملاءة المالية للمصارف، توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي بين الملاءة المالية وتكلفة التمويل، غير أنه قليل، وإلى وجود علاقة قوية بين تكاليف التمويل بين المصارف وبين الملاءة المالية، وإلى أن تكاليف التمويل خلال مدة الاختبار أكثر حساسية للملاءة المالية للمصارف وذلك في الأوقات العادية، كما أنها وصلت إلى أن العلاقة بين تكاليف التمويل و الملاءة المالية غير خطية مع حساسية أعلى لتكلفة التمويل بمستويات ملاءة أقل.

فهرس الباب الأول:

الفصل الأول: الناتج المحلي الإجمالي.

المقدمة:

- المبحث الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي .
- المبحث الثاني: تعريف الناتج المحلي الإجمالي .
- المبحث الثالث: الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

الفصل الثاني: التضخم.

المقدمة:

- المبحث الأول: تعريف التضخم.
- المبحث الثاني: أنواع التضخم.
- المبحث الثالث: أسباب التضخم.
- المبحث الرابع: قياس التضخم.
- المبحث الخامس: آثار التضخم.
- المبحث السادس: التضخم في الجمهورية العربية السورية.
- 1- التضخم في سورية خلال الأزمة الراهنة 2011-2017.

الفصل الثالث: سعر الصرف.

المقدمة

- المبحث الأول: تعريف سعر الصرف.
- المبحث الثاني: أنواع أسعار الصرف.
- المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.
- المبحث الرابع: تطور سعر الصرف في سورية.
- 1- مرحلة ما قبل الأزمة السورية.
- 2- مرحلة الأزمة السورية.

خلاصة البحث

1- تمهيد

يُعد الاقتصاد السوري من الاقتصاديات النامية المعتمدة على الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات ولاسيما الخدمات السياحية والتجارية والصناعات الإستخراجية فهو اقتصاد متنوع المصادر.

تعد الزراعة من أهم مقومات الاقتصاد السوري حيث بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 32% تساهم بـ 27% من مجموع الدخل القومي¹، ويعمل بالمجال الزراعي دون الصناعات وذلك وفق إحصائيات 2007 نحو مليوني عامل في سوق العمل²، وتحتل تنمية القطاع الزراعي أهمية كبيرة في أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وازدادت أهمية تنمية الاستثمارات الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والحد من اتساع الفجوة بين العرض والطلب³، كما أن سورية تحتل المركز (31) عالمياً بإنتاج النفط وتركز آباره بشكل أساسي في محافظة الحسكة و دير الزور، حيث بلغ الإنتاج حوالي 400 ألف برميل يومياً، كما أن الغاز الطبيعي يحتل ثاني الثروات الباطنية في سورية ويبلغ الإنتاج اليومي منه (28) مليون متر مكعب ويتم طرحه في السوق المحلية لإنتاج الكهرباء ولحاجات أخرى.

أما من ناحية الصناعة، تعد سورية بلداً صناعياً من الدرجة المتوسطة ، والاستثمار الصناعي في سورية مجزأ إلى جزئين وهما الاستثمار في القطاع العام، والذي تديره الحكومة و الاستثمار في القطاع الخاص الممثل بالمصانع والشركات الصناعية والمساهمة والخاصة والمشاركة، حيث بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 60% وهو ما يعدُّ

1 - الشالط - عمر - الاستثمار الزراعي في الجمهورية العربية السورية- ورقة عمل لمجلس رجال الأعمال والمستثمرين العرب - بيروت - 2008 - ص 2.

2 - وزارة الزراعة السورية , خارطة الاستثمار الزراعي في سورية , 30 يوليو 2012 .

3 - تقرير الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية لعام 2015، دمشق 2016 ، ص 10.

نسبة مرتفعة خصوصاً في ظل تحول الاقتصاد السوري في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى نظام السوق الاجتماعي.

أما من الناحية الخدمية والتجارية يشكل قطاع الخدمات حوالي 42% من الناتج المحلي الإجمالي و 39% من مجموع القوى العاملة في البلاد حيث تتوزع الخدمات المصرفية بين القطاعين العام و الخاص وتمتلك معظم المصارف الكبرى العاملة في المنطقة العربية شركات لها في سورية تحت إشراف مصرف سورية المركزي.

حقق الاقتصاد السوري معدلات نمو عالية وصلت إلى 5.2% وسطياً ما بين عام 2006-2010 التي أُعدت الأعلى في المنطقة العربية وفقاً للتقرير الصادر عن منظمة الإيسكو التي وضعتها في المرتبة الثالثة عربياً.

ومنذ مطلع ربيع 2011 عانى الاقتصاد السوري أزمة خانقة تجاوزت كل مؤشرات مقاييس الأمان في جميع القطاعات الاقتصادية، فقد شهد الاقتصاد السوري تحولات كبيرة تمثلت بشكل أساسي هبوط في مؤشرات النمو الاقتصادي وإرتفاع في مستويات التضخم وازدياد في مستويات البطالة وتقلبات في أسعار صرف العملة المحلية، جميع تلك المتغيرات كان لها أثراً سلبية حادة على الواقع الاقتصادي بشكل عام وعلى مستوى معيشة الأفراد بشكل خاص، ما أدى لهجرة الأيدي العاملة نظراً لإغلاق معظم المناطق الصناعية والمنشآت التجارية والسياحية وانخفاض مستوى الأمان وعدم الاستقرار السياسي والعسكري فضلاً على العقوبات الاقتصادية الجائرة المباشرة وغير المباشرة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في حجم التبادلات التجارية الدولية وانخفاض في مستويات القطع الأجنبي نتيجة المزاحمة و الاستعمال غير السليم والرشيد في بعض القرارات الصادرة من قبل مصرف سورية المركزي، وترافق ذلك انخفاضات كبيرة في واردات الدولة من الضرائب والرسوم وزيادة في عجز الموازنة العامة وحاجات الدولة لتمويل نفقات الصحة والتعليم والخدمات الحيوية الأساسية في ظل هذه الحرب.

طالت هذه الأزمة جميع القطاعات الاقتصادية فكان القطاع المصرفي من أكبر القطاعات تضرراً في تدهور حجم المعاملات المالية والمصرفية، فقد خسرت معظم المصارف حصصها من الأرباح فضلاً على تعرضها إلى أزمة السيولة وتفاقم أزمة القروض المتعثرة والمحتجزة لدى الأفراد والشركات نتيجة لإغلاق معظم المشاريع التجارية والصناعية وعدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة للمصارف.

ولم تعد الأضرار تقتصر على القطاع المصرفي فحسب حيث كان يعيش السوريون في الداخل حياة يومية مثقلة بالمتاعب بسبب الأعباء المالية المتزايدة عليهم يومياً، فكان أغلب سكان الداخل يعتمدون في معيشتهم على الحوالات المالية المرسلة من الخارج حيث أفاد تقرير الأمم المتحدة الصادر في أكتوبر عام 2013 إن أكثر من ثلث سكان البلاد قد فروا إلى دول الجوار وإن نصف السكان البالغ عددهم (23) مليون نسمة باتوا تحت خط الفقر منهم (4.4) مليون يعانون من فقر مدقع بينما معدل البطالة بلغ 48.6%.

وعلى ذلك كان لابد من دراسة الأزمة الراهنة التي تمر بها البلاد على أهم القطاعات الحيوية في البلاد الذي يعدّ شرابين الحياة في أي اقتصاد، حيث سنبحث في الأثر الناجم من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي و معدلات التضخم و تقلبات أسعار الصرف على الملاءة المالية للمصارف السورية الخاصة في هذه الدراسة.

الفصل الأول: الناتج المحلي الإجمالي.

1- مقدمة:

تعدُّ الحسابات القومية الإطار الإحصائي الذي يوفر مجموعة شاملة ومتسقة ومرنة من الحسابات الاقتصادية الكلية، بغرض وضع السياسات والتحليل والبحث من جهة ومن جهة أخرى تعكس تلك الحسابات التعاملات اليومية ملايين من الصفقات ذات الطابع الاستهلاكي أو الاستثماري أو المالي أو النقدي سواء في الداخل أو الخارج وتلخيصها ضمن الوحدات والمؤسسات التابعة لها وذلك ضمن حسابات تعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية.

ظهرت فكرة الحسابات القومية في أواخر عقد الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين عندما مولت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي وحدة بحوث الحسابات القومية بجامعة كمبريدج، والتي انبعت منها فكرة نظام الحسابات القومية¹، وتمثل الحسابات القومية بصورة واسعة الإنتاج المحلي والإنفاق وأنشطة الدخل المتعلقة بالفعاليات الاقتصادية (الأسر – الشركات – الحكومات) في أي اقتصاد وبما في ذلك علاقتهم مع اقتصاد الدول وثرواتها (القيمة الصافية للأصول)، حيث توفر الحسابات القومية تقديرات القيمة النقدية للدخل والناتج كل عام أو كل ربع عام وبما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي.

2- المبحث الأول: نبذة عن الناتج المحلي الإجمالي.

في الثلاثينيات من القرن العشرين قامت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بتطوير منهجيات الحسابات القومية والوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث كان يسود العالم تداعيات الحرب العالمية الأولى وشبح الأزمة المالية الكبيرة أو ما يعرف بـ (الكساد

¹ - مهند، البكر. 2016، دراسة وصفية حول " مفهوم الناتج المحلي الإجمالي"، مؤسسة النقد السعودي، ص4.

الكبير) وشبح الحرب العالمية الثانية، في تلك الأثناء قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالاستعانة بنظام الإحصائيات للحصول على نتائج وسياسات تهدف إلى إخراجها من شبح أزمة الكساد الكبير في الوقت الذي أصبحت حتمية مشاركة الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، مما زادت في خلق جو غير مستقر وقلق مستمر فيما إذا كان هذا من شأنه أن يعرض العالم للخطر على مستوى المعيشة، فقد تم استعمال الناتج المحلي الإجمالي آنذاك لتقدير القدرة على تحمل مخاطر الحرب العالمية الثانية ولإظهار مدى قدرة الاقتصاديات على توفير الإمدادات الكافية لمكافحة تداعيات شبح الحرب العالمية الثانية مع المحافظة على الإنتاج الكافي لمستهلكي السلع والخدمات.

إن عدم الاستقرار الاقتصادي في عدد من البلدان الناجمة عن التقلبات الحادة في أسعار الصرف والممارسات التجارية التمييزية للتجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية جمعت قادة الدول المتحالفة لوضع الأسس الاقتصادية الجديدة ووضع نظام اقتصادي جديد من شأنه توفير كل الموارد اللازمة للوصول إلى الرفاه الاقتصادي.

قامت الولايات المتحدة وصندوق الخزانة البريطانية في تطوير منهجيات الناتج المحلي الإجمالي لتحليل النشاط الاقتصادي، وهكذا أصبح الناتج كمقياس أساسي للتقدم الاقتصادي الذي تم اعتماده من قبل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي يستعمل لمقارنة مستوى المعيشة في مختلف البلدان، وكذلك تستعمله الحكومات كمؤشر على نجاح السياسات الاقتصادية¹.

3- المبحث الثاني : تعريف الناتج المحلي الإجمالي.

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستعمالاً لقياس الأداء وقدرة الاقتصاد على الإنتاج، وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل

¹ -Robert Costanza ,Maureen Hart, Stephen Posner,John Talberlh:Beyond GDP the need for new measure of progress P10-11,2009 .

اقتصاد معين خلال مدة زمنية معينة فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنها بالناتج المحلي الإجمالي وعلى ذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي يعرف بأنه:

" إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال مدة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة¹."

كما يعرف الناتج المحلي بأنه " القيم السوقية لكافة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي" وهذا يقتصر على احتساب ما يتم إنتاجه في داخل البقعة الجغرافية للبلد ولا يشمل ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج وعليه فإن الفرق ما بين الناتج القومي الإجمالي GNP والناتج المحلي الإجمالي GDP هي تحويلات العاملين في الخارج أو ما يعرف بصافي المعاملات الخارجية².

ويعرف البنك المركزي الأوروبي³ (ECB) الناتج المحلي الإجمالي بالاستناد إلى طرق حسابه⁴ حيث يمثل الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للنشاط الاقتصادي ويعبر عن قيمة الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات داخل اقتصاد ما بعد استبعاد الاستهلاك الوسيط وإضافة صافي الضرائب على المنتجات والواردات خلال مدة محددة.

بعد هذه التعريفات يمكن تلخيص خصائص الناتج المحلي الإجمالي بما يلي⁵:

- 1- إجمالي قيم السلع والخدمات المنتجة خلال سنة .
- 2- يتم حذف السلع الوسيطة من حساب الناتج المحلي الإجمالي، إذ لا يجوز أن تدخل في حساب الناتج.

1 - مهند، أحمد. بحث حول :دراسة وصفية حول الناتج المحلي الإجمالي ، مرجع سابق، 70 .

2 - خصاونة-صالح.2000، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع،طبعة 2 ، ص 65 .

1- Gross Domestic Product definition ECB Website:HTTP://www.ecbeuropa.eu/home/html lg lossg htm#60

4 - يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بواسطة ثلاث طرق وهي طريقة الدخل وطريقة الإنفاق وطريقة الإنتاج حيث جميع الطرق لها نفس النتيجة لكنها تختلف في كيفية تقدير الناتج وتعطى بالمعادلات التالية :

*- الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل = تعويض الموظفين + إجمالي فائض التشغيل + صافي الضرائب

*- الناتج المحلي بطريقة الإنفاق = الإنفاق الإستهلاك النهائي الخاص + إنفاق الإستثماري + إنفاق الإستهلاك النهائي للحكومة + صافي الإنفاق الخارجي .

*- الناتج المحلي بطريقة القيم المضافة = قيم الإنتاج الإجمالي – الإستهلاك الوسيط + صافي الضرائب

*- الناتج المحلي بطريقة القيمة النهائية = الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة خلال السنة × سعر السلعة أو الخدمة .

5 - كنعان، علي، الاقتصاد المالي، جامعة دمشق 2009، ص 26.

3- يتم احتساب قيم السلع حسب الأسعار السائدة بالسوق.

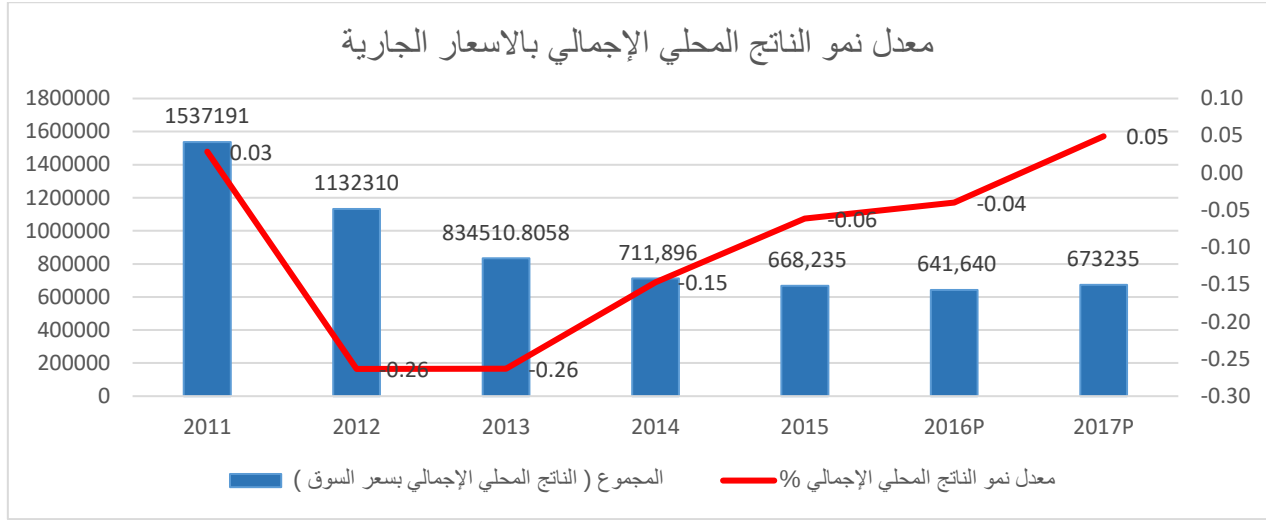
4- يحدد الناتج المساحة الجغرافية ويدخل ضمنه ما ينتجه المقيمون وغير المقيمين في

هذا الاقتصاد؛ أي ما ينتجه هذا الإقليم.

5- لا يدخل في حسابات الناتج الأنشطة الممنوعة وغير المشروعة رغم وجودها.

4- المبحث الثالث : الناتج المحلي الإجمالي في سورية .

حققت سورية قبل عام 2011 معدلات نمو اقتصادي جيدة وصلت إلى 5% سنوياً، وصنفت من ضمن الدول التي حققت أعلى معدلات النمو الاقتصادي على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك لما تمتعت به البلاد من حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي وخطط اقتصادية طموحة فضلاً على وجود إمكانيات اقتصادية كامنة وكبيرة في شتى المجالات، ولكن نتيجةً للأزمة التي مرّت بها البلاد، تعرض الاقتصاد الوطني للتدمير الممنهج على صعيد البنى التحتية كالطرق والجسور والسكك الحديدية وخطوط نقل الطاقة الكهربائية و أنابيب النفط والغاز، وقد تعرضت معظم حقول الطاقة للنهب والتخريب و تعرض القطاع الزراعي إلى انتكاسات كبيرة تمثلت في تقلص المساحات المزروعة وتدهور الإنتاج الزراعي فضلاً على تعرض السدود وشبكات الري ومنشآت القطاع الزراعي للتخريب والسرقة، وتأثر الاقتصاد وبشدة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة من دول الغرب فضلاً على بعض الدول العربية، جميع تلك العوامل ساهمت في خروج عدد كبير من المنشآت التجارية والصناعية و الحرفية والسياحية عن الخدمة ما أدى إلى تراجع كبير وغير مسبوق شَهِدَه الناتج المحلي الإجمالي السوري، فتدهور النمو الاقتصادي السنوي إلى 3% في عام 2011 حيث توالى الانخفاضات إلى حوالي (-10%) (وسطياً خلال سنوات الدراسة ويمكن ملاحظة ذلك بالشكل رقم (1)).



بالاستناد إلى الأرقام المنشورة في المجموعة الإحصائية و المصرف المركزي.

من الشكل السابق ومع وجود الاستقرار النسبي لمعدلات نمو الناتج عند 5% في سنوات ما قبل عام 2011، إلا أنه مع اندلاع الأزمة الراهنة نلاحظ انكماش كبير وتراجع في معدلات نمو الناتج الإجمالي ففي نهاية عام 2012 شهد الناتج معدلات تراجع كبير بنسبة 26% واستمر هذا الانكماش حتى نهاية عام 2014، وقد استطاع الاقتصاد السوري التقليل من حجم الانكماش إلى 11% ثم إلى 5% و 3% و 1% في عام 2015 و 2016 و 2017 على التوالي، ويعود ذلك التحسن إلى تكيف الاقتصاد السوري مع الأزمة وظروفها الاستثنائية وإيجاد حلول بديلة¹.

ويمكن القول بأن الاقتصاد السوري قد مر بثلاث مراحل خلال الأزمة الراهنة وهي:

المرحلة الأولى: بدأت في منتصف عام 2011 و حتى نهاية عام 2012 وعرفت بمرحلة الصدمة الاقتصادية، والتي تميزت بوجود شلل تام وانهيار في كل القطاعات الاقتصادية نتيجة النزاع المسلح وهجرة رؤوس الأموال ما أدى إلى خروج متتالي للصناعات من الخدمة وتراجع في حجم الناتج وزيادة معدل البطالة وتراجع مستوى الدخل وفقدان السلع من السوق.

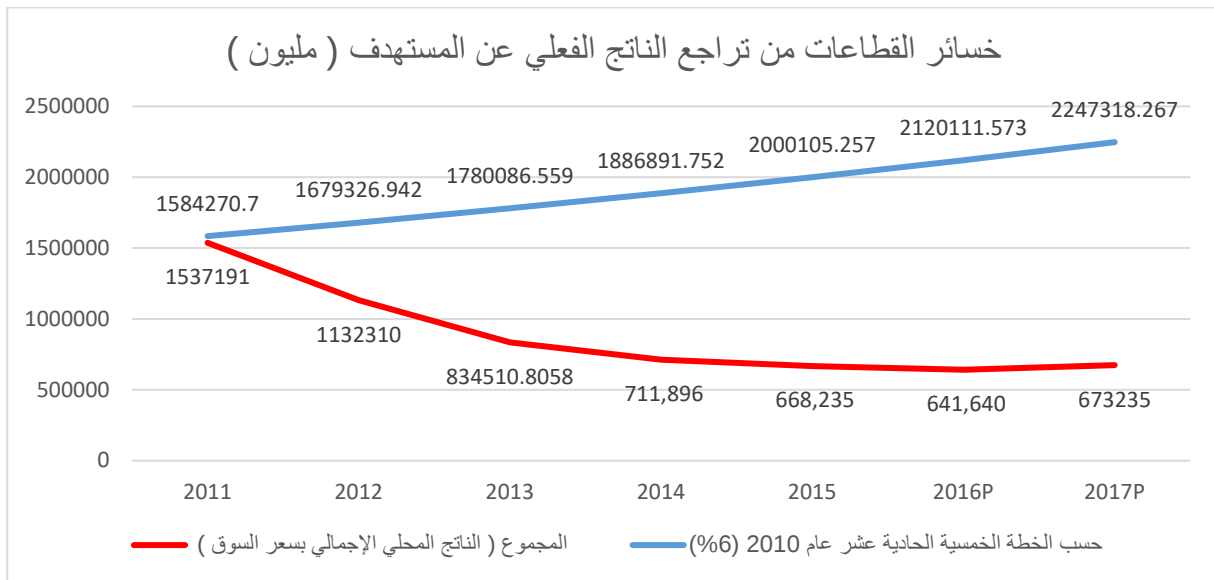
¹ - مجلة مداد - 2015 - ص 15 .

المرحلة الثانية : من عام 2013 حتى عام 2014 وأهم ما تميزت به هذه المرحلة هي استيعاب الصدمة الاقتصادية والسعي نحو النهوض لتأمين الاحتياجات الأساسية لضمان استمرارية بعض القطاعات الحيوية وأهمها القطاع الصحي والتعليمي.

المرحلة الثالثة : من عام 2015 حتى يومنا الحالي حيث وجدت محاولات كثيرة للنهوض في جميع المجالات الاقتصادية وخاصة بعد استرداد أجزاء كبيرة من الأراضي التي خسرتها الحكومة نتيجة الصراع العسكري .

فكان من المفترض وفق أهداف الخطة الخمسية الحادية عشر أن ينمو معدل الناتج المحلي إلى ما يقارب 6% سنوياً، إلا أنه في الواقع ونتيجة للأزمة الحالية وحسب منشورات المجموعة الإحصائية والمصرف المركزي نلاحظ وجود فجوة كبيرة مابين الناتج المحلي المستهدف وما بين الناتج المحلي الفعلي كما في الشكل التالي:

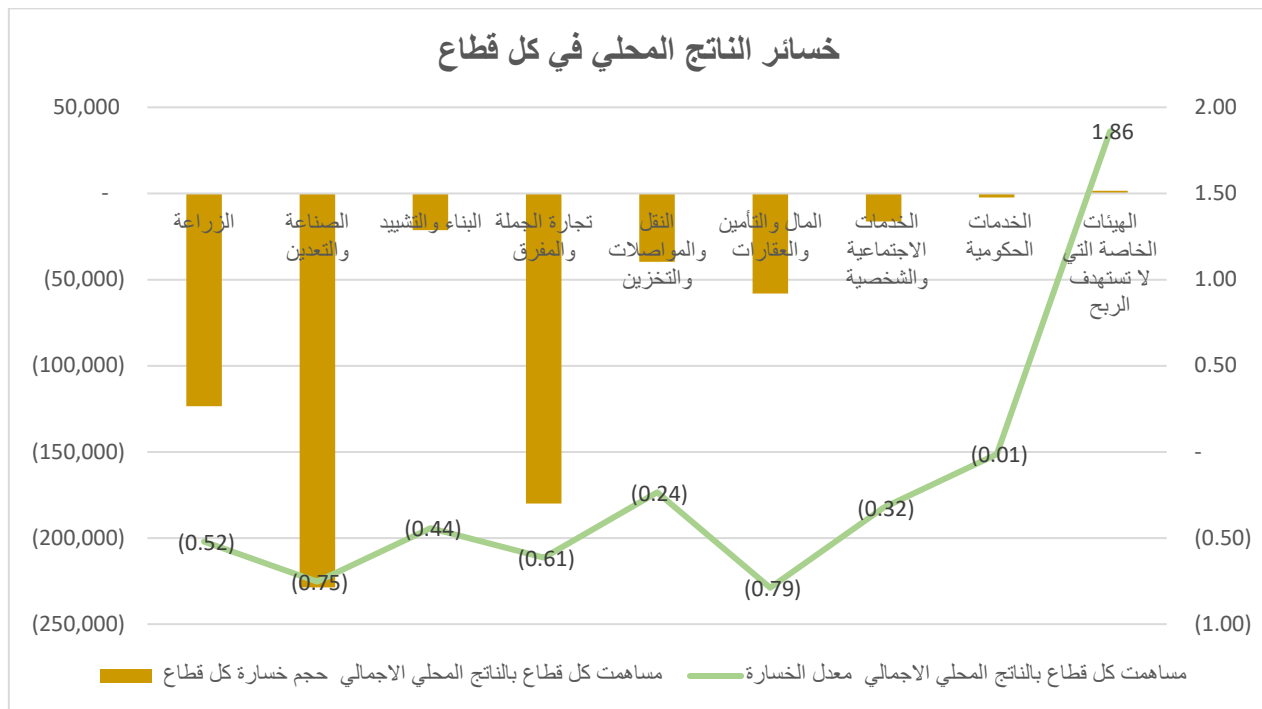
الشكل رقم (2) تقدير فجوة الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال سنوات الأزمة (بالمليون)



بالاستناد إلى الأرقام المنشورة في المجموعة الإحصائية و المصرف المركزي.

من الشكل السابق نلاحظ حجم الخسائر التي تعرض لها الناتج المحلي بدءاً من عام 2011 حتى عام 2017 ومن المفترض وصول الناتج إلى (2,247,318) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2017 لكن بسبب الأزمة فقد بلغ الناتج الفعلي (673,235) مليون ليرة سورية، وبالعودة إلى حجم الخسائر التي تعرض لها الناتج المحلي نلاحظ من الجدول رقم (1) انخفاض في قطاعات الزراعة بمعدل -52%، الصناعة والتعدين بمعدل -75%، البناء والتشييد بمعدل -44%، تجارة الجملة والمفرق بـ -61%، النقل والمواصلات بـ -24%، القطاع المالي والتأمين والعقارات بمعدل -79%، الخدمات الاجتماعية -32%، أما الخدمات الحكومية فلم تتأثر حيث انخفضت بمعدل -1%، ويبين الشكل التالي حجم الخسائر التي تعرض لها الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الحرب.

الشكل رقم (3) خسائر الناتج المحلي في كل قطاع خلال سنوات الأزمة الراهنة .



من إعداد الباحث بالاستناد إلى منشورات المكتب المركزي للإحصاء.

مساهمة كل قطاع بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون ليرة سورية)											
نهاية الفترة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016P	2017P
الزراعة	254,013	236,859	266,322	240,351	281,732	209,223	190,993	103,691	111,787	110,886	113,283
الصناعة والتعدين	295,802	303,572	313,132	355,042	307,508	162,290	50,273	49,492	51,415	60,830	74,886
البناء والتشييد	52,343	47,921	49,857	52,269	59,526	33,624	32,054	28,895	27,997	27,362	26,718
تجارة الجملة والمفرق	251,770	292,947	297,110	299,406	347,284	216,685	95,281	70,279	70,659	54,547	112,902
النقل والمواصلات والتخزين	153,377	168,278	175,639	191,384	181,340	178,467	139,702	134,047	115,113	122,499	128,643
المال والتأمين والعقارات	70,638	73,612	75,918	80,515	83,997	94,164	82,385	38,437	23,421	21,291	15,551
الخدمات الاجتماعية والشخصية	39,477	50,120	54,286	58,989	56,070	34,731	38,417	42,510	42,824	38,119	33,899
الخدمات الحكومية	165,836	167,391	187,676	215,658	218,755	202,595	204,530	243,373	223,205	204,004	165,019
الهيئات الخاصة التي لا تستهدف الربح	778	816	887	981	979	531	876	1,172	1,813	2,102	2,334
المجموع	1,284,034	1,341,516	1,420,827	1,494,595	1,537,191	1,132,310	834,511	711,896	668,235	641,640	673,235
البيانات مستخرجة من منشورات المصرف المركزي و المكتب المركزي للإحصاء . جدول رقم (1)											

1- الفصل الثاني : التضخم .

1- المقدمة :

يلقى موضوع التضخم اهتماماً واسعاً ليس من قبل الاقتصاديين فقط بل أيضاً من قبل الحكومة ومراكز البحوث والدراسات والأفراد العاديين، ويعود سبب هذا الاهتمام إلى ما يفرضه التضخم من تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة، حيث تمثل هذه التكاليف ضغطاً على الحكومات كي تنتهج سياسة تؤدي لتخفيض التضخم¹.

ولقد تولدت القناعة لدى العديد من الأكاديميين ومخططي السياسة النقدية والمسؤولين في المصارف المركزية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو هدف طويل الأمد للسياسة النقدية. فالتضخم ليس وليد هذا الزمن وإنما هو ظاهرة قديمة لها جذور تاريخية إلا أن تصاعد الاهتمام بقضية التضخم الاقتصادي بدأ يتجلى وبشكل ملحوظ على الصعيد الفكري الاقتصادي وعلى ساحات الدراسات الاقتصادية التطبيقية منذ الحرب العالمية الأولى.

2- المبحث الأول : تعريف التضخم .

يُعرف التضخم أنه حالة ارتفاع مستمر ومتواصل في المستوى العام للأسعار، بحيث يتناسب المستوى العام للأسعار عكسياً مع القوة الشرائية للنقود، فإذا تضاعفت الأسعار فالقوة الشرائية للنقود تنضاعل، ويحدث العكس في حال انخفاض الأسعار².

ومن ناحية أخرى يذهب بعض الاقتصاديين أمثال كينز إلى تعريف التضخم من جانب الاقتصاد الحقيقي بأنه: حالة ارتفاع الأسعار التي تحدث نتيجة زيادة في الطلب الكلي، ووصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل حيث تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية قد وصلت إلى أقصى

1 - البازمجي - حمد بن سلمان، تحليل إمكانية التكامل المشترك بين أسعار الصرف الحقيقية لدول مجلس التعاون الخليجي العربية , مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد 90 , 1997 , ص 271-294 .

2 - خواصنة، صالح. 2000، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 166.

طاقاتها الإنتاجية وعلى ذلك فإن مرونة عرض السلع والخدمات تبلغ صفرًا مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار¹.

فالتضخم من وجهة نظر الاقتصاد الحقيقي يعبر عن حدوث خلل بين العرض الكلي و الطلب الكلي في السوق الذي يظهر على شكل ارتفاعات بالأسعار.

يرى فريدمان أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة ويعبر عن اختلال بين عرض النقود والطلب عليها² أي أن التضخم هو " كمية نقد كثيرة تطارد سلعا قليلة".

نلاحظ أن التعريفات السابقة تؤكد المقصود من التضخم وهو ارتفاع الأسعار وليس الأسعار مرتفعة الثمن مشيرة إلى وجود حالة عدم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى الأسعار السائدة، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار³.

ويؤكد الأستاذ هاري جونسون ذلك بتعريفه لظاهرة التضخم أنها " ارتفاع الأسعار العام والمستمر الذي لا يتضمن بذاته مبدأ توقعه، بل هو الذي يتفاهم باستمرار بل وأكثر من هذا، إن هذا الارتفاع هو أثر الظاهرة وليس سبباً"⁴.

مما سبق نلاحظ أن التضخم يحدد مجموعة من القضايا الهامة وهي⁵:

(1) إن ارتفاع الأسعار لمرة واحدة لا يعني حدوث ظاهرة التضخم، وإنما يشترط أن يكون الارتفاع متواصلاً ومستمراً.

(2) إن ارتفاع سعر سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع لا يعني حدوث ظاهرة التضخم وإنما يجب أن يكون هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار، أي أنه من المفروض أن يكون الارتفاع في جميع الأسعار وبشكل عام.

1 - زكي، رمزي، 1986، تضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر بيروت، ص 14.

2 - زكي، رمزي، 1986، التضخم في العالم العربي، مرجع سابق، ص 127.

3 - ضياء، مجيد، 1998، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، ص 215.

4 - حسن، موفق السيد، 1987، المشكلات الاقتصادية المعاصرة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص 164-175.

5 - شعيب، يمني، 2009، دور السياسة النقدية في علاج ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص 3.

(3) يعد التضخم بمثابة مشكلة حقيقية للاقتصاد لأنه يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود المحلية.

استناداً لهذه التعاريف يمكن تحديد خصائص التضخم:

1- زيادة حجم النقود هي الحالة الطبيعية التي تؤدي لزيادة وسائل الدفع ومن ثم زيادة المستوى العام للأسعار.

2- زيادة حجم الطلب على السلع والخدمات وتوقف أو تراجع حجم العرض مقارنة بالطلب الأمر الذي يؤدي لارتفاع الأسعار.

3- وجود خلل هيكلي في الاقتصاد، إذ لا تنمو القطاعات الاقتصادية مع بعضها وإنما قطاع ينمو بمعزل عن القطاع الآخر مما يؤدي لوجود تشوه في مستويات النمو.

4- التضخم المستورد وذلك بواسطة علاقات الاقتصاد الخارجية التي يمكن بواسطتها استيراد سلع مرتفعة القيمة فترتفع الأسعار المحلية.

3- المبحث الثاني: أنواع التضخم 1.

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعايير المستعملة للتمييز فيها ولكن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تتميز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها؛ إذ أن جميع أنواع التضخم يشترك في خاصية واحدة وهي عجز النقود في أداء وظائفها أداءً كاملاً، وفي ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي:

1- معيار حدة التضخم : ومنها

أ- **التضخم الجامح** : يمثل هذا النوع من التضخم الذي يتحقق بارتفاعات سريعة وحادة في الأسعار، حيث تنخفض قيمة النقود بدرجة كبيرة إذ تكاد تفقد قوتها الشرائية بشكل كبير خلال مدة زمنية

¹ - غازي، حسين عناية. 2000، التضخم المالي، الاسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعي، ص 54-56.

قصيرة؛ حيث تفقد النقود وظيفتها كحافضة للقيمة مما يشجع التحول نحو حيازة العملات الأجنبية أو الذهب والمجوهرات أو السلع والعقارات.

ب- **التضخم الزاحف** : ويقصد به ارتفاع بطيء ومستمر في المستوى العام للأسعار على مدى فترة زمنية طويلة مع إمكانية التنبؤ فيه، ويتميز هذا النوع من التضخم بزيادة ثقة الأفراد في النقد المحلي نظراً لإمكانية حفظ القيم رغم أن الأفراد يفضلون حيازة العملات الأجنبية والذهب فأنهم يشترون العقارات والأصول الثابتة أكثر من المجوهرات.

2- وفق معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الإسعار.

أ- **التضخم المكبوت** : يشير هذا النوع إلى التضخم المستمر غير الواضح، نظراً لتدخل السلطة الحكومية في توجيه سير حركة الأثمان من خلال إصدار تشريعات وضوابط إدارية تحدد من خلالها المستويات العليا للأسعار بما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى وذلك للتخفيف من الظواهر التضخمية .

ويتميز هذا النوع من التضخم بوجود نقود لدى الأفراد مع الاستعداد التام لإنفاقها على السلع والخدمات ولكن يعجزون عن ممارسة هذا الإنفاق لعدم توافر السلع والخدمات بالكميات التي يرغبونها¹.

أي يحدث التضخم المكبوت في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وبخاصة عندما تصدر الدولة نقوداً وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج والذهب مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فتلجأ الدولة إلى سن قوانين تحدد المستوى العام للأسعار (سلع – خدمات) بأقل من سعرها الحقيقي مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة وحدث تشوهات في الأسواق و ظهور السوق السوداء (شراء السلع بأكثر من سعرها).

¹ - حوراني-أكرم ،حساني-عبد الرزاق.(2010)، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص 235 .

ب- **التضخم الظاهر** : ويتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة مستمرة دون تدخل الدولة بأي إجراء لاعتراضه أو للحد منه، و وفق هذا النوع ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب بصورة تلقائية وبكل حرية بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

3- معيار العلاقات الدولية :

أ- **التضخم المحلي** : ويعود سببه إلى وجود ثغرات أو إختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب¹:

1- اتجاهات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وما ينجم عنها من إختلالات في البداية وزيادة حجم الإنفاق النقدي.

2- زيادة عدد السكان وقلة عرض المنتجات الغذائية وضعف إمكانية التصدير.

3- إنتهاج سبل تمويل الإنفاق العام بأسلوب عجز الميزانية أو أسلوب الإصدار النقدي.

ب- التضخم المستورد²:

وهو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن ارتفاع تكلفة المواد المستوردة من العالم الخارجي، حيث تقوم الدول الصناعية بتصدير السلع التي أنتجتها إلى الدول النامية بأثمان مرتفعة بغية تحقيق أرباح نتيجة احتكارها للأسواق العالمية.

4- المبحث الثالث : أسباب التضخم.

إن التضخم يعني ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، وعليه فإن مشكلة التضخم أولاً وأخيراً هي مشكلة عرض وطلب، وإن اختلفت تفاصيل ذلك من حالة إلى حالة أخرى وذلك وفق مكونات قوى العرض والطلب وتفاعلاتها.

1 - بلعزور بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر ، 2002-2004 ص 140.

2 - فؤاد، زميت. 2015، دراسة قياسية لأثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر، بحث غير منشور، جامعة برج بوعريش، الجزائر، ص2.

وهكذا يصنف الاقتصاديون أسباب ارتفاع الأسعار ونشوء التضخم إلى واحد أو أكثر من الأسباب التالية¹ :

1. التضخم الناشئ عن الطلب :

حيث يميل المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع كلما زاد الطلب الفعلي أو حجم الإنفاق الكلي في المجتمع خلال فترة مدة محددة، أي يحدث هذا التضخم حين يرتفع الطلب الكلي الإجمالي لقطاع المستهلكين والمستثمرين في المجتمع في الوقت الذي يبقى فيه العرض المتاح من السلع والخدمات أكثر محدودية أو ثابت.

2. التضخم الناشئ عن التكاليف :

في هذا النوع من التضخم يميل مستوى العام للأسعار إلى الارتفاع كلما ارتفع المستوى العام لتكاليف الإنتاج في مدة زمنية محددة، وترتفع تكاليف الإنتاج عادة نتيجة أسباب عديدة منها ارتفاع أجور العمال بمعدلات تفوق الزيادة في إنتاجيتهم أو بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية والوسيلة المستخدمة في العملية الإنتاجية.

3. التضخم نتيجة الأرباح :

ترتفع أسعار السلع والخدمات نتيجة لارتفاع في معدلات الربح التي يريد أن يحققها المنتج أو البائع نفسه فوق معدلات الربح السائدة والتي تنجم عن طمع البائع وجشعه وخاصة في الأسواق التي تسودها حالة المنافسة غير التامة (الاحتكارية).

¹ - خصاونة-صالح، 2000، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 167-168.

4. التضخم الهيكلي :

يحدث نتيجة حدوث زيادة غير متوازنة في الطلب وزيادة التكاليف في الصناعات الرئيسية، أي يحدث هذا النوع من التضخم حين ترتفع أسعار بعض السلع الأساسية في الإنتاج التي تدخل كمواد أولية أو الوسيطة في إنتاج السلع الأخرى مثل ارتفاع أسعار بترول الخام الذي يؤدي إلى ارتفاع في أسعار المواد الأولية الداخلة في جميع الصناعات كمصدر للطاقة في تشغيل المصانع.

لكن التضخم الهيكلي في الدول النامية يعني تباين في مستويات التطور بين القطاعات الاقتصادية، فقد تنمو الزراعة بمعدل 2% والصناعة بمعدل 12% والخدمات بمعدل 25% وهذا الأمر يزيد في المستوى العام للأسعار في قطاع الخدمات أكثر من قطاع الزراعة وتتباين الأسعار وينجم التضخم عن هذا التباين.

5- المبحث الرابع : قياس التضخم.

تعتمد عملية قياس التضخم في أي اقتصاد على نقطتين أساسيتين¹:

1- قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار .

2- تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم .

مع الإشارة إلى أن جميع الخبراء يعترفون بأنه ليس هناك مقياس دقيق لقياس التضخم , وإن

يمكن قياس التضخم بطرائق مختلفة يمكن توضيح أهمها بشكل مختصر على النحو التالي:

(1) **طريقة الأرقام القياسية :** تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها " متوسطات مقارنة نسبية وزمنية

للأسعار"²، والمقصود بالمتوسطات النسبية هي أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة

لشيء معين، وتقوم على فكرة استعمال أساساً للمقارنه ويسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة

1 - غانم عبد الكريم، سماح، 2015، ظاهرة التضخم الركودي في الاقتصاد السوري، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص 9-10 .

2 - شافعي، محمد زكي، 1969، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص (63-66)

التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس ومن أهم الأرقام القياسية المستخدمة لاسبير وباش و فيشر والمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي.

(2) **طريقة الفجوات التضخمية:** تعتمد هذه الطريقة على قياس الفجوات التضخمية، وهي طريقة متأثرة بالتحليل الكينزي التي تقيس الطلب الكلي النقدي (الإنفاق الوطني المقدر بالأسعار الجارية) وبين حجم الناتج الوطني الحقيقي؛ أي يقيس الاختلال بين النمو في مخزون النقود والنمو في الناتج المحلي .

(3) **معدلات الضغط التضخمي:** وتتم مقارنة معدل التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل التغير النسبي للكتلة النقدية ويستفاد منه في معرفة ما إذا كان الاقتصاد يعاني من تضخم أو انكماش .

(4) **مقياس الإفراط النقدي:** ويستند هذا المقياس إلى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود هي السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار.

6- المبحث الخامس: آثار التضخم.

يترتب على الإرتفاع المستمر في الأسعار آثاراً تمس معيشة أفراد المجتمع وأوجه النشاط الاقتصادي ولكن بصورة متفاوتة ومن هذه الآثار نورد مايلي:

1- الآثار الاقتصادية للتضخم:

أ- **أثر التضخم على النمو الاقتصادي:** اختلفت الآراء حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي، حيث يرى فريق أن التضخم يخلق حالة من عدم اليقين حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية وبالتالي تأثيرها على قرارات الاستثمار والإنتاج وعلى عكس رؤية الفريق الآخر الذي يرى أن التضخم حافزاً لعملية النمو الاقتصادي الناتجة عن زيادة الأسعار، وهذا يؤدي إلى زيادة في حجم الأرباح مما يدفع بزيادة الاستثمار وانخفاض في حجم البطالة¹.

ب- **تأثير التضخم على الدخل:** يضّر التضخم بعض فئات المجتمع أكثر من البعض الآخر فأصحاب الدخل المحدود هم أكثر عرضة لتآكل ثرواتهم لصالح أصحاب الدخل الناشئة عن الأرباح مما يؤدي إلى تمركز الثروة بأيدي فئة قليلة بسبب سوء توزيع الدخل القومي.

ت- **تأثير التضخم على المديونية:** يستفيد المدين من التضخم بينما يكون الدائن المتضرر الأكبر، وذلك كون المدين يستقرض لأجل متعددة تكون قيمتها الحالية أكبر من قيمتها المستقبلية بسبب ارتفاع الأسعار.

ث- **تأثير التضخم على ميزان المدفوعات:** فعند ارتفاع الأسعار تعاني الدولة صعوبة في تصدير منتجاتها للدول الأخرى بسبب ضعف الموقف التنافسي للدولة مقارنة بأسعار السلع العالمية مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات².

¹ - حداد-أكرم ومشهور 2008، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، ص 207.
² - خلف -فليح حسن. 2007، الاقتصاد الكلي، دار جداد للكتاب العالمي، عمان، ص (317-320) .

2- الآثار الاجتماعية للتضخم¹:

- 1- انخفاض القوة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود والأجور الثابتة واختلال التوازن الاجتماعي بين الأفراد وانخفاض في إنتاجية العامل بسبب بحثه عن طرق بديلة لتعويض النقص الحاصل في الدخل الحقيقي.
- 2- تدني مستوى المعيشة، وازدياد الفقر وانتشار الجهل والأمية و الجرائم.
- 3- انتشار الفساد الإداري في الدوائر الحكومية نتيجة تردي الوضع المعيشي لأصحاب الرواتب والأجور.
- 4- تزايد أهمية العمل الطفيلي التجاري، وتراجع أهمية العمل الإنتاجي مما يشجع على انتشار التجارة والخدمات أكثر من الصناعة وتحول الصناعيين الى سماسرة.

¹ -ياسر، أسماء خضير. 2013، تحليل معدلات التضخم في العراق 2000-2001، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، العراق، ص13.

7- المبحث السادس : التضخم في الجمهورية العربية السورية .

-التضخم في سورية خلال الأزمة الراهنة 2011-2017 .

مرَّ الاقتصاد السوري بسلسلة من الهزات الاقتصادية العنيفة التي كان التضخم أحد أبرز عناصرها الأساسية، ففي الأحوال الاعتيادية يتعرض أي اقتصاد إلى تقلبات تنتج عنها زياده في الطلب عن العرض أو يحدث نوع من عدم التناسب ما بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية ما يؤدي في الحالتين إلى ارتفاع الأسعار حيث تتداخل قوى العرض مع الطلب للوصول إلى توازن جديد في الاقتصاد، أما الحالة التي تمر بها سورية فهي معقدة للغاية، تداخلت مجموعة من العوامل المتشابكة التي أدت إلى ظهور ما يعرف بالتضخم الركودي نتيجة الاختلالات القائمة بين الكتلة النقدية من جهة وتراجع الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، حيث يمكننا تلخيص مسببات هذا التضخم فيما يلي¹:

1- العقوبات الاقتصادية :

منذ بداية الأزمة فرضت الدول الغربية فضلاً على بعض الدول العربية عقوبات اقتصادية أحادية الجانب على الجمهورية العربية السورية، شملت كل من قطاع الطاقة والمال والتجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في مستوى العرض الكلي مع ثبات الطلب الكلي والذي أدى بدوره إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات، فضلاً على تأثير الميزان التجاري وميزان المدفوعات سلباً في هذه العقوبات.

¹ - مجلة مداد - مرجع سابق - ص 24

2- تدهور الناتج المحلي الإجمالي :

تراجعت عجلة الإنتاج المحلي بسبب تدهور القطاعات الإنتاجية (السياحية – الصناعية – التجارية – الحرفية)¹ وخروجها عن الخدمة لغياب الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، فضلاً على تعطل عمليات النقل وانتقال الأفراد والسلع وعمليات التسريح التعسفي².

3- التمويل بالعجز :

أثرت الأزمة التي تمر بها البلاد بشكل كبير في الموازنة العامة للدولة، وحدث تراجع كبير في الإيرادات العامة للدولة سواء أكانت النفطية أم غير النفطية، وزيادة الإنفاق الجاري، حيث بلغت نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة 78 % في عام 2011 و 59% في عام 2012 و 57% بالمتوسط خلال الأعوام 2013 و 2014 و 2015، مما أدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع في عجز الموازنة العامة من (195) مليار ليرة سورية في 2011 إلى (577) مليار ليرة سورية في عام 2012 إلى (783) و (570) و (604) مليار ليرة سورية خلال الأعوام 2013 و 2014 و 2015 على التوالي³، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التمويل بالعجز عبر الاقتراض المباشر من المصرف المركزي لسداد الالتزامات الحكومية الأساسية، حيث بلغ الدين العام الخارجي في عام 2015 إلى ما يقارب (3400) مليار ليرة سورية وتجاوز الدين العام الداخلي بالليرة السورية أكثر من (5,30) ترليون ليرة⁴.

4- السياسات الحكومية :

أدت السياسات الحكومية الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية من قبيل ترشيد الدعم وعقلنته من أجل سد عجز الموازنة العامة وتوفير السيولة اللازمة للرواتب والإنفاق

1 - حساني - عبد الرزاق، السياسة المالية في ظل الإزمة الراهنة ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 29 ، العدد الثالث ، 2013 ص 4 .

2 - تشير بعض التقديرات إلى إرتفاع معدل البطالة حتى 38.8% في عام 2011 ، وإن الإرتفاع الأكبر في نسبة العاطلين عن العمل سجلت لدى القطاع الخاص حيث سجلت الشرائح العمرية الأكثر شباباً أكبر عاطلين عن العمل ، ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات من خلال زيارة موقع رئاسة مجلس الوزراء مديرية دعم القرار WWW.Syrialife.org .

3 - موقع الإقتصادي اليوم تاريخ 2016/11/8 – الموازنة العامة في سورية خلال 5 أعوام www.economy2day.com

4 - تقرير مداد لمركز دمشق للإبحاث – مرجع سابق – ص 7

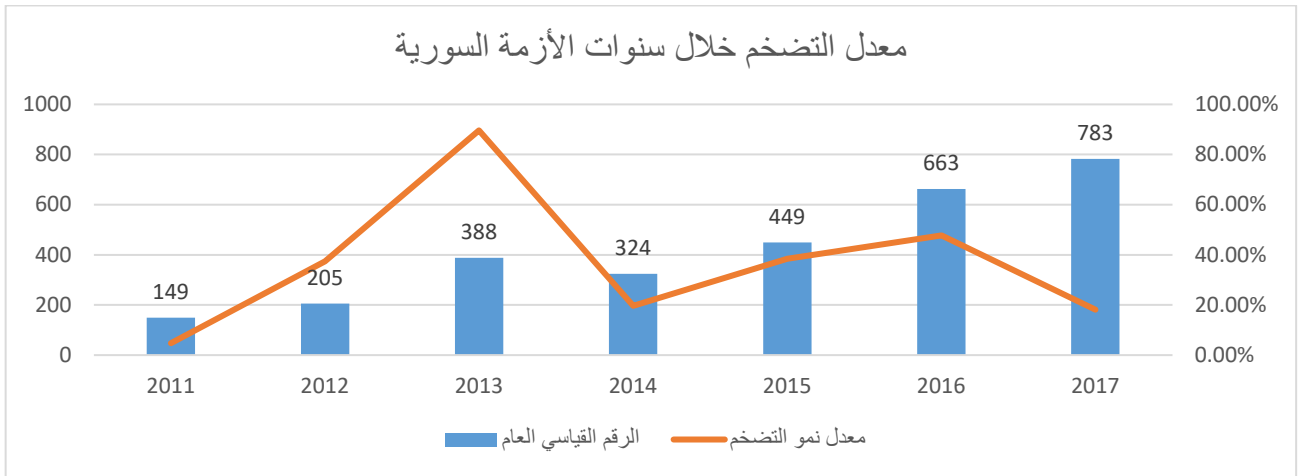
العسكري، إلى رفع الدعم عن السلع الغذائية واقتصارها على الخبز والدقيق فقط فضلاً على المشتقات النفطية والكهرباء، مما أدى إلى انتشار الاحتكار وارتفاع الأسعار.

5- سعر الصرف الليرة السورية :

تراجع سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية بشكل كبير بسبب مجموعة من الأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية حيث سيتم التطرق لها بالتفصيل في البحث التالي تحت عنوان سعر الصرف.

ونتيجة للأزمة الحالية تعرض الاقتصاد السوري إلى حالة تضخم شهدت فيه جميع القطاعات المكونة لأسعار أرقام المستهلكين ارتفاعاً ملحوظاً كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (4) معدل التضخم في سورية خلال سنوات (2011-2017)

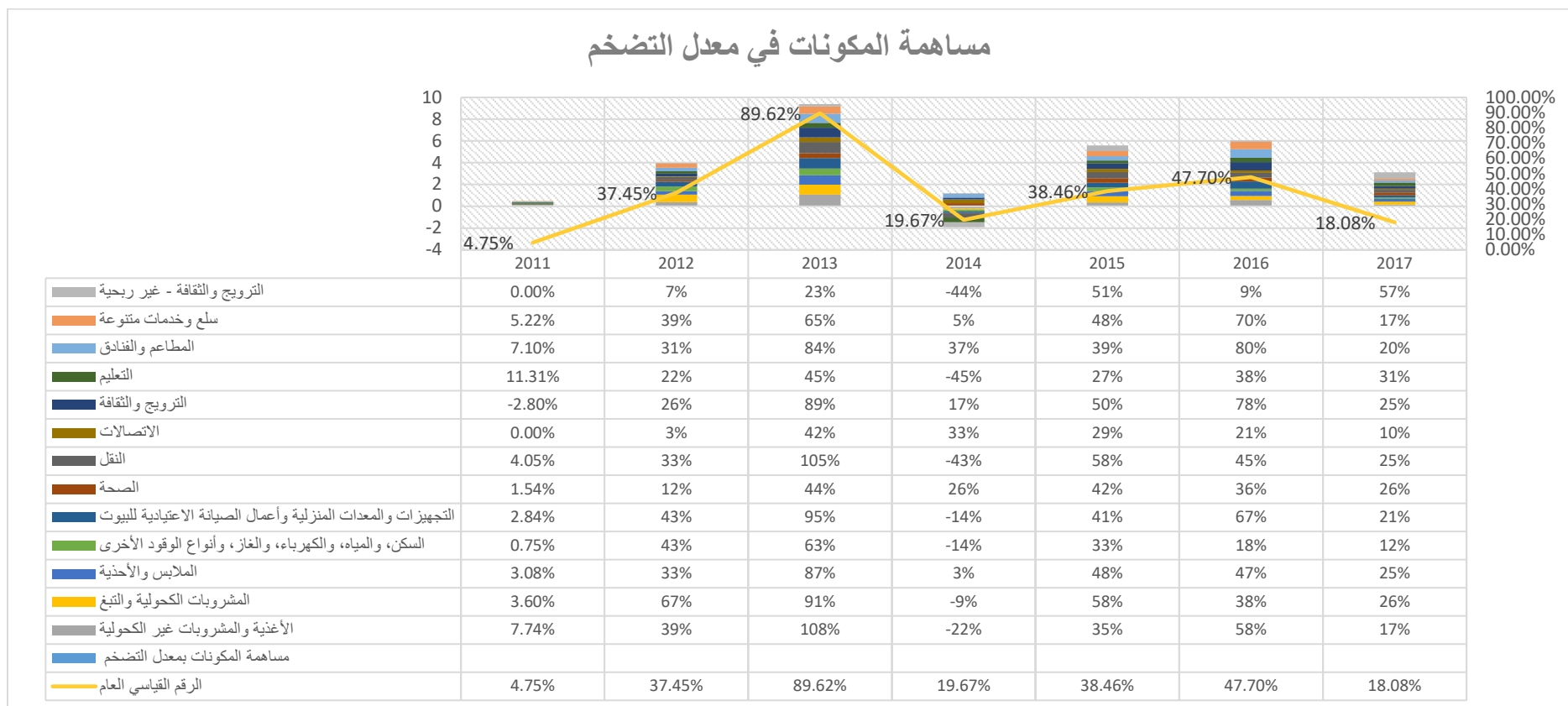


من إعداد الباحث بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الصادرة من المكتب المركزي للإحصاء

نلاحظ التغير الحاصل في معدلات التضخم خلال سنوات 2011-2017، حيث سجل معدل التضخم الارتفاع الأكبر في نهاية عام 2013 حيث سجل معدل التضخم 88% ثم عاود بعدها لينخفض في عام 2014 إلى 19% ليرتفع بعدها إلى 48% بنهاية عام 2016 حيث نلاحظ بعد ذلك انخفاض في معدل التضخم إلى 18 % بنهاية عام 2017، ولدراسة

التقابات الحاصلة في معدل الضخم نستعرض المكونات التي أسهمت في تقلبات معدل التضخم.

شكل رقم (5) مساهمة المكونات في معدل التضخم :



من إعداد الباحث بالإستناد إلى الأرقام المنشورة في المجموعة الإحصائية

جدول رقم (2) المكونات الأساسية في معدل التضخم .							
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	167	232	482	378	512	807	944
المشروبات الكحولية والتبغ	144	241	460	417	657	906	1,138
الملابس والأحذية	134	178	332	343	509	747	932
السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز، وأنواع الوقود الأخرى	134	192	312	268	356	421	473
التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للبيوت	145	208	405	347	490	820	989
الصحة	132	148	213	269	382	518	652
النقل	180	240	491	278	438	634	790
الاتصالات	90	93	132	175	225	273	301
الترويج والثقافة	104	131	247	290	436	774	969
التعليم	187	228	331	183	232	319	419
المطاعم والفنادق	166	218	402	549	763	1,375	1,649
سلع وخدمات متنوعة	121	168	277	290	430	730	851
الترويج والثقافة - غير ربحية	235	251	308	171	258	282	444
الرقم القياسي العام	149	205	388	324	449	663	783
معدل نمو التضخم	4.75%	37.45%	89.62%	19.67%	38.46%	47.70%	18.08%
من إعداد الباحث بالاستناد إلى منشورات مصرف سورية المركزي والمكتب المركزي للإحصاء بدمشق.							

من الشكل رقم (5) نلاحظ ارتفاع مكون الأغذية والمشروبات غير الكحولية، حيث ارتفع من 7.74% في عام 2011 إلى 108% في نهاية عام 2013 إلى 17 نهاية 2017.

كما أن مساهمة مكونات المشروبات الكحولية والتبغ ارتفع من 3.6% في عام 2011 إلى 91 في نهاية عام 2013 ومن ثم إلى 26 بنهاية 2017.

ويليه مكون السكن والمياه والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى فضلاً على مكونات النقل والتجهيزات والمعدات المنزلية.

وقد ارتفعت المكونات آنفة الذكر نتيجة لمجموعة من العوامل أهمها الطلب الكبير مع العرض المحدود للسلع والخدمات فضلاً على أعمال العنف التي شهدتها البلاد وارتفاع حالات النزوح إلى المناطق الآمنة مما أدى إلى ارتفاع الطلب على العقارات وارتفاع أسعار الإيجارات والأثاث، كما أدى انخفاض في المعروض من النفط ومشتقاته إلى ارتفاع في تكاليف النقل والمواصلات والتدفئة وارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة من السلع.

فضلاً على مكون الصحة، إذ ارتفع من (132) في عام 2011 إلى (652) بنهاية عام 2017 ويعزى ذلك إلى حجم الطلب على المستلزمات الطبية مع انخفاض في حجم المعروض من الأدوية.

حيث أدت الخطوط الائتمانية المقدمة من إيران دوراً محورياً في المساهمة من تقليل من حدة الطلب على كل المستلزمات الأساسية في مختلف المجالات، أي أنها أسهمت في توفير المواد الغذائية كالدقيق والمشتقات النفطية التي كانت تستوردها الدولة من إيران وتخفيض بسيط في الأسعار.

5- الفصل الثالث : سعر الصرف.

1- مقدمة :

تطورت الحياة الاقتصادية وتطورت معها العلاقات الدولية بما فيها المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الأموال، ولكن ذلك لن يتم إلا إذا توافرت عملة تتعامل بها هذه الدول ويمكن أن تكون هذه العملة أحد البلدين المتعاملين ويمكن أن تكون عملة بلد ثالث ذو وزن اقتصادي، وهنا نكون في إطار ما يعرف بعملية صرف العملات، هذه العملية التي أصبح لا غنى عنها، وهذا مايجرنا للحديث عن سعر الصرف وتأثيره على العمليات المصرفية¹.

يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من جانب ومن جانب آخر أن استيراد السلع من أحد البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة البلد الأجنبي في السوق الوطني، حيث تظهر عمليات سعر الصرف عند مبادلة مختلف العملات، فكل دولة لها عملتها الخاصة تُستعمل في عمليات الدفع الداخلية وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقة تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه مما تستدعي الحاجة للذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر لإتمام الصفقة.

واستناداً لذلك قامت الدول الكبرى بتشجيع التبادل واحداث عملة عالمية للدفع عبر اتفاقية بروتون وودز عام 1944، الأمر الذي شجع التبادل التجاري الدولي وأدى لتنشيط الإنتاج وزيادة حجم المبادلات خلال العقود السابقة، وقد استفادت جميع الدول من التجارة الدولية وتبادل السلع والخدمات، وأدى ذلك لتطوير اقتصاديات الدول المتخلفة عبر الاستفادة

¹ - قزاز - عبد الله، العلاقة المتبادلة بين متغيرات سعر الصرف العملات الأجنبية وميزان المدفوعات في سورية خلال الفترة 2000-2010، رسالة ماجستير، كلية إقتصاد، قسم مصارف والتأمين، ص 5.

من تجارب الدول المتقدمة ومن التبادل التجاري الحر الذي ساعد الدول النامية على تبادل منتجاتها واستيراد التكنولوجيا المتطورة.

2- المبحث الأول : تعريف سعر الصرف.

تُعَدُّ آلية سعر الصرف العنصر المحوري في الاقتصاد حيث تستمد أهميتها من تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخل والخارج، وخاصة للبلدان السائرة في طريق النمو التي تتميز بانحصار موارد التمويل الذاتي.

يُعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملات المحلية التي تدفع من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، و تُعَدُّ العملات الأجنبية مثل بقية السلع يحدد ثمنها بعدد من وحدات النقد الوطني الذي يتغير حسب ظروف العرض و الطلب¹، وهو السعر الذي يباع أو تشتري به عملة دولة ما في الأسواق الدولية الذي يتحدد بقوى العرض والطلب².

واستناداً لذلك تتحدد خصائص سعر الصرف بما يلي:

1- سعر الصرف العملة الوطنية هو إمكانية مبادلتها مع عملات أجنبية أو مع العملات التي يحددها صندوق النقد الدولي.

2- يتحدد السعر استناداً للقوة الشرائية لكل عملة في بلدها.

3- يتأثر سعر الصرف بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد من البلدان.

4- يؤثر سعر الصرف بالنمو الاقتصادي فإذا كان السعر يشجع التصدير فإن زيادة الصادرات تؤدي لزيادة الإنتاج.

¹ - مبارك- عبد الحميد، محمود يونس.1996،اقتصاديات النقود والتجارة الدولية،كلية التجارة،جامعة إسكندرية،ص 163-176.

2- طالب، عبد الحميد.2009،علاقات مالية ونقدية،مقرر سنة رابعة،منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص 20 .

3- المبحث الثاني : أنواع أسعار الصرف.

لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين العملة المحلية لبلد ما و عملات الدول الأخرى بالأسعار اليومية التي لا تتم في سوق الصرف الأجنبي، وإنما تدخل اعتبارات أخرى تُكسب سعر الصرف صيغ وأشكال عديدة لكل منها مدلولها واستعمالها الخاص و استناداً لذلك يمكن تحديد أنواع الصرف وفق معياري القيمة والأجل¹:

1- أنواع أسعار الصرف وفق معيار القيمة :

أ- **سعر الصرف الاسمي**: ويعرف على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية . كما يمكن عكس هذه التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية، والمقصود بهذا التعريف سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ في الحسبان قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدان².

ب- **سعر الصرف الحقيقي** : ويمثل عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، كما يمكن تعريفه أيضاً بأنه سعر الصرف الاسمي مرجحاً بمستويات الأسعار النسبية³؛ لذلك إذا كان معدل التضخم في البلد المعني أكبر من الدول الأجنبية، فينبغي أن يرتفع سعر الصرف الاسمي من أجل تثبيت سعر الصرف الحقيقي والجدير بالملاحظة أن هبوط سعر الصرف الحقيقي يعني وجود طلب خارجي على السلع والخدمات المحلية.

ت- **سعر الصرف الفعال** : هو المؤشر الذي يقيس التغير في سعر صرف عملة محلية ما قياساً إلى عدة أسعار صرف عملات الشركاء التجاريين الرئيسية خلال فترة مدة معينة.

1 - السмир-حسين، أثر تقلبات أسعار صرف الليرة السورية في الودائع السورية، دراسة تطبيقية في المصارف الخاصة التقليدية في سورية رساله ماجستير ، جامعة دمشق ، قسم مصارف وتأمين ، 2019 ، ص 21-26.

2 - ميدو -معتز بالله محمد ، أثر تقلبات أسعار الصرف في الأسواق المالية ، 2017 ، ص 6.

3 - إسماعيل حمه -استبرق. 2015 ، أثر السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق 1990-2012 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية الإدارية، العدد 17.

بمعنى السعر الذي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، هو مؤشر يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما قياساً إلى مجموعة من العملات .

ث- **سعر الصرف الفعلي (الحقيقي)**: وهو عبارة عن مؤشر يقيس المتوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ويعدُّ هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، وهذا الأمر يحدث عندما يكون البلد له تجارة مع عدّة بلدان أخرى، ويمكن قياسه باستعمال مؤشر لاسبير للأرقام القياسية¹.

ج- **سعر الصرف التوازني** : وهو السعر الذي يمثل توازن ميزان المدفوعات عندما ينمو الاقتصاد في حالته الطبيعية، ومن ثمّ هو السعر الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة².

2- سعر الصرف وفق المعيار الزمني :

أ- سعر الصرف العاجل :

هو سعر الصرف المستعمل في عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل التسليم الفوري³ وعادةً خلال ثلاثة أيام عمل، ويتأثر سعر الصرف العاجل بعوامل متعددة منها أسعار الفائدة التفضيلية التي تمثل الفرق ما بين الفائدة المدفوعة على العملة المحلية والعملة الأجنبية، ومعدل التضخم مما يترك أثر على ميزان المدفوعات في الأجل الطويل فضلاً على الأحداث السياسية والإشاعات.

ب- سعر الصرف الآجل:

وهو الذي يتم على أساس بيع وشراء عملة ما في تاريخ لاحق لإبرام صفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم والمبالغ المتفق عليها في نفس تاريخ إبرام الصفقة،

1 - نايف، فواز جار الله وفرحان ، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الوافدين، العدد 93، مجلد 31، 2009، ص 167 .

2 - ميدو - معتز بالله محمد، 2007، أثر تقلبات أسعار الصرف في الأسواق المالية ، مرجع ، ص 8 .

3 - إسماعيل حمة - استيرق 2015، إثر السياسة النقدية في استقرار أسعار الصرف الأجنبي في العراق، مرجع سابق، العدد 17.

ويتأثر هذا النوع من الأسعار بعدة عوامل منها¹ العرض والطلب على العملات الأجنبية وكذلك المضاربة على العملات بهدف تحقيق أرباح مستقبلية، كما وتؤثر المشتقات المالية في سعر الصرف الآجل التي تسمى بعقود المعاوضة لتبادل خطر تقلبات سعر الصرف عملة ما خلال مدة العقد.

4- المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في سعر الصرف .

يتضح من الممارسات والترتيبات المتعلقة بسياسات سعر الصرف أن العوامل التي تؤثر في أسعار الصرف ناتجة عن اختلاف النظم التي بمقتضاها يتم تحديد أسعار صرف تلك العملات، فضلاً على اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية لمختلف الدول.

وفي كل بلد يتأثر التطور النسبي بين القطاعات وأوضاع الموازين الداخلية والخارجية مباشرة بمستوى النمو الاقتصادي وتطورات الأسعار الداخلية، وبحسب حجم ونوع هذا التأثير تُتخذ الإجراءات والتدابير المناسبة ضمن السياسة النقدية والمالية التي تهدف إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية ومسايرة التطورات الدولية، وكذلك فإن التفاوت في السياسات والتطور بين الدول ينعكس بصورة مباشرة على اتجاهات ومعدلات صرف العملات ويحدث هذا الأمر يومياً في أسعار الصرف بالنسبة للعملات الخاضعة للتقويم الحر أو التقويم المُدار².

1 - سلمى-دوحة. 2015، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري وسبل معالجتها، دراسة حالة الجزائر، دكتوراه جامعة محمد خضير، ص 8.

2 - حميدات، محمود. 1996، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 111 .

ويمكن الحديث عن أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وهي:

1- **كمية النقود:** إن زيادة كمية النقود مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (سرعة دوران النقد -

النتائج المحلي) تؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار وذلك حسب معادلة التبادل

$M.V=P.T$ وبالتالي هذا يخفض القوة الشرائية للعملة المحلية.

2- **ميزان المدفوعات:** عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات موجباً (وجود فائض) وهذا

يعني زيادة الطلب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها خارجياً، ويحدث العكس في حال

وجود رصيد سالب لميزان المدفوعات¹.

3- **سعر الخصم:** يعبر سعر الخصم عن اتجاه متوسط أسعار الفائدة بشكل عام (سعر البنك)،

ومعنى هذا فإن أي رفع لسعر الخصم إلى مستوى يصبح فيه أعلى مما هو عليه في

الدول الأخرى سيؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية (مع افتراض وجود حرية

انتقال رؤوس الأموال) للاستثمار في هذه الدولة بهدف الحصول على إيرادات أعلى،

مما ينتج عنه زيادة في الطلب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها في الخارج.

4- **مستويات الأسعار النسبية :** وفق نظرية تعادل القوى الشرائية، عندما ترتفع أسعار

السلع المحلية ينخفض الطلب عليها ويتجه سعر صرف العملة المحلية نحو الانخفاض

بحيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة لأن ذلك يزيد من الطلب على

السلع المحلية والعكس صحيح.

5- **السياسة الضريبية :** تؤثر في سعر الصرف كُلي من التعريفات الجمركية (الضرائب

على السلع المستوردة فعلاً) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها)

لأن ذلك يزيد من الطلب على السلع المحلية.

¹ - ،عطوان، مروان. 1992، أسعار صرف العملات، أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر. ص48.

6- **تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية:** إن زيادة الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها على المدى الطويل وزيادة الطلب على الواردات تتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية .

7- **الإنتاجية:** في حال كانت الدولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول يمكن أن تنخفض أسعار السلع المحلية قياساً بأسعار السلع العالمية وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية ويميل الطلب على العملة المحلية للارتفاع.

8- **ارتفاع معدلات الصرف للعملات الأجنبية:** الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية تجاه هذه العملات.

9- **الحروب والكوارث الطبيعية المؤثرة في الإقتصاديات الوطنية للدول:** إذ يؤثر ذلك في اختلال قوة الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية.

10- **الديون الخارجية:** تُعد المديونية الخارجية واحداً من الأعباء التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ بعض الدول إلى جدولة ديونها مع الدائنين مقابل فوائد عالية الأمر الذي يجعل هذه الدول تسدد الفوائد وليست الأقساط الأصلية وهذا يعني اختلال العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، فكلما ازدادت الديون الخارجية كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

11- **التدخلات الحكومية في أسعار الصرف¹:** سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة إن سعر الصرف تحكمه قوانين العرض والطلب فكلما زاد الطلب زاد سعر العملة وكلما انخفض الطلب قلَّ سعرها، حيث يتدخل المصرف المركزي لبيع العملات الأجنبية مقابل شراء العملة الوطنية وهذا الأمر يرفع من قيمة العملة الوطنية أو يثبت قيمتها في

¹ -صلاح الدين، حامد. 2011، سياسات وترتيبات أسعار الصرف، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد الثاني عشر.

حال رغبة الحكومة بتثبيت سعر الصرف، والعكس صحيح عندما يقوم المصرف المركزي ببيع العملة المحلية وشراء العملات الأجنبية في سبيل تخفيف قيمة العملة الوطنية بغية تشجيع التصدير.

5- المبحث الرابع : تطور سعر الصرف في سورية.

أ- مرحلة ما قبل الأزمة السورية :

دخلت سورية بدءاً من النصف الثاني من عام 2000 مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي بشكل عام تمثلت بالانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو التخطيط اللامركزي وآليات السوق وضرورة تحديث القوانين والتشريعات الاقتصادية بما يتلائم مع التطورات الاقتصادية والسعي في المواءمة بين الاقتصاد السوري والاقتصاد العالمي.

ولابد أن ينصب الجزء الأكبر من هذه الإصلاحات الاقتصادية على قطاع النقد والمال، الذي يعد القطاع الأهم في الاقتصاديات الحديثة ومن بينها تنظيم قطاع الصرافة والسماح بإنشاء مكاتب الصرافة والاتجاه نحو توحيد أسعار الصرف، وبناءً على ذلك أصدرت مجموعة من الإجراءات التي أسهمت في استقرار سعر الصرف الليرة السورية ومنها:

1- التوسع في عمليات تمويل المستوردات من قبل المصارف العامة في سورية، مع توسع

الحكومة في تحرير الحساب الجاري والتزام المصرف المركزي بتزويد المصارف بالقطع الأجنبي عند النقص لإتمام عملية المستوردات، حيث خلقت هذه العملية ثقة كبيرة في الجهاز المصرفي خففت من الطلب على القطع الأجنبي.

2- تدخل مصرف سورية المركزي بشكل مباشر في السوق الموازية بضخ كميات من القطع الأجنبي لدعم سعر الصرف خلال أزمة الثقة الناشئة عن التطورات السياسية.

3- إعطاء المزيد من المرونة للمصرف التجاري بإعادة ضخ ما يشتره من قطع أجنبي في السوق وما يأتيه من حوالات من الخارج.

4- رفع معدلات الفائدة على الودائع لأجل مما أسهم في التوجه نحو المصارف وتخفيف الطلب على العملة الأجنبية بداعي الادخار.

5- اعتماد الحكومة على سلة العملات بدلاً من الدولار في المدفوعات الدولية وتعاملات الجهات العامة السورية مع الخارج¹.

6- صدور القرار رقم / 5787 / بتاريخ 2006/6/20 والقاضي بتوحيد أسعار الصرف المطبقة على عمليات القطاع العام والخاص في نشرة سعر صرف واحد وهي نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية يصدرها المصرف المركزي يومياً بعد أن كان المصرف التجاري هو المسؤول عن إصدارها، وكان من أبرز مزايا توحيد أسعار الصرف هي:

أ- ساهم توحيد أسعار الصرف في زيادة حجم المستوردات وزيادة الحصيلة الجمركية من الرسوم مما وفر للخزينة مبالغ كبيرة لتمويل الانفاق العام.

ب- يساعد على جذب المدخرات السورية من الخارج التي خرجت نتيجة التعدد و انخفاض الفوائد.

ت- توحيد الأسعار الداخلية لأن نظام تعدد أسعار الصرف أسهم في خلق مستويات متعددة من الأسعار وأدى لزيادة أسعار بعض السلع وانخفاض في البعض الآخر وأدى إلى التشوه الهيكلي في الاقتصاد الوطني.

¹ - وذلك بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم / 3424 / تاريخ 2007/8/15 القاضي بفك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي وربطها بسلة عملات تمثل أوانها وحدة حقوق السحب الخاصة SDR بهدف حماية الليرة السورية من تقلبات أسعار الصرف العملة ولجعل صرف الليرة السورية يتناسب مع واقع ميزان المدفوعات وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني مما يشكل عامل جذب للاستثمار الأجنبي.

ب- مرحلة الأزمة السورية :

وبعد عام 2011 اختلفت توازنات السوق نتيجة فقدان الاستقرار في أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تأثر سعر صرف الليرة السورية بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية أهمها الناتج المحلي ومعدلات التضخم والفائدة وميزان المدفوعات، وازدادت تكاليف الكثير من السلع والخدمات، أدت تلك العوامل بنفس الوقت بتشكيل ضغط كبير على سعر صرف الليرة السورية حيث شهدت هذه المؤشرات تراجعاً كبيراً نتيجة تعطل جزء كبير من القوى الإنتاجية للاقتصاد السوري وما رافقها من اتساع في حجم التدمير الذي لحق بالبنى التحتية والمنشآت الاقتصادية مما أثر سلباً وبشكل مباشر على عائدات القطع الأجنبي الناجم عن الصادرات النفطية و السلع والسياحة.

فضلاً على العوامل المؤثرة على سعر صرف الليرة السورية، إلا أن هناك مجموعة من العوامل تضاف إلى ما سبق ذكره أثرت على سعر الصرف من خلال إسهامها في زيادة الطلب الأجنبي، فالطلب الأجنبي في السوق السورية يكون لغايات تمويل التجارة الخارجية ولغايات الاكتناز والمضاربات نتيجة لفقدان الثقة بالعملة المحلية وإلى انخفاض وظيفتها كمستودع للقيمة.

كما أن إسهام السياسة التي انتهجها المصرف المركزي التي أسهمت في دلورة الاقتصاد بعمليات بيع القطع الأجنبي عبر شركات الصرافة للمواطنين دون أي مسوغ اقتصادي، أدت هذه السياسة فضلاً على استنزاف الاحتياطيات إلى وفرة القطع الأجنبي في السوق السوداء¹.

¹ - حساني -عبد الرزاق 2015، تطور سعر الصرف الليرة السورية وعلاقته بالرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأزمة الراهنة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية و الاقتصادية ، مجلد 31 ، العدد الثاني ، ص 6 .

فبعد استقرار طويل لسعر صرف الليرة السورية عند ما قارب (46.8) ليرة سورية/ دولار، ارتفع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي حتى بلغ في نهاية عام 2011 إلى عتبة (55.6 - 60) ليرة للدولار ومع تعمق الأزمة وارتفاع حدتها وغياب الحلول السياسية والاقتصادية أخذ سعر الصرف يأخذ منحى صعودياً وما إن انتهت عام 2013 حتى تخطى سعر صرف الليرة السورية (141) ليرة سورية للدولار الواحد حسب نشرة أسعار الصرف الصادرة من قبل المصرف المركزي، في حين تجاوز عتبة (210) ليرة سورية للدولار الواحد في السوق الموازي لتصل إلى (300) ليرة سورية في المدة الزمنية التي هددت فيها الولايات المتحدة بشن ضربة عسكرية موجهة في أيلول من عام 2013، ومع فقدان الحكومة السورية السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي السورية وتوقف المزيد من الأنشطة التجارية والصناعية والسياحية صعد سعر الصرف الليرة السورية إلى عتبة (245) ليرة سورية مقابل الدولار الواحد عام 2015 حسب نشرة سعر الصرف المركزي مقارنة بـ (375) في السوق الموازي مما زاد الطلب على العملة الأجنبية بداعي الخوف والمضاربة والتخلي عن العملة المحلية، وفي نهاية عام 2016 ومع دخول الحلول السياسية والتسويات واستعادة أجزاء واسعة من إلى سيطرة الحكومة السورية وتوفير الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، شهد سعر صرف الليرة السورية تحسن ملحوظ و حالة من الاستقرار النسبي بعد أن تجاوز سعر صرف الدولار بنهاية العام نفسه عتبة (497) ليرة سورية، لينخفض سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية في نهاية عام 2017 حسب نشرة سعر الصرف المصرف المركزي لعتبة (435) نتيجة التحسن الأمني وزيادة رقعة التحويلات الخارجية.

وفي عام 2019 باشر بالارتفاع مجدداً حتى وصل إلى (750) ليرة للدولار في تشرين الثاني 2019

وهذا يدل على عدم توفر القطع الأجنبي اللازم لتمويل الاستيراد والحاجة الماسة لاستيراد الآلات

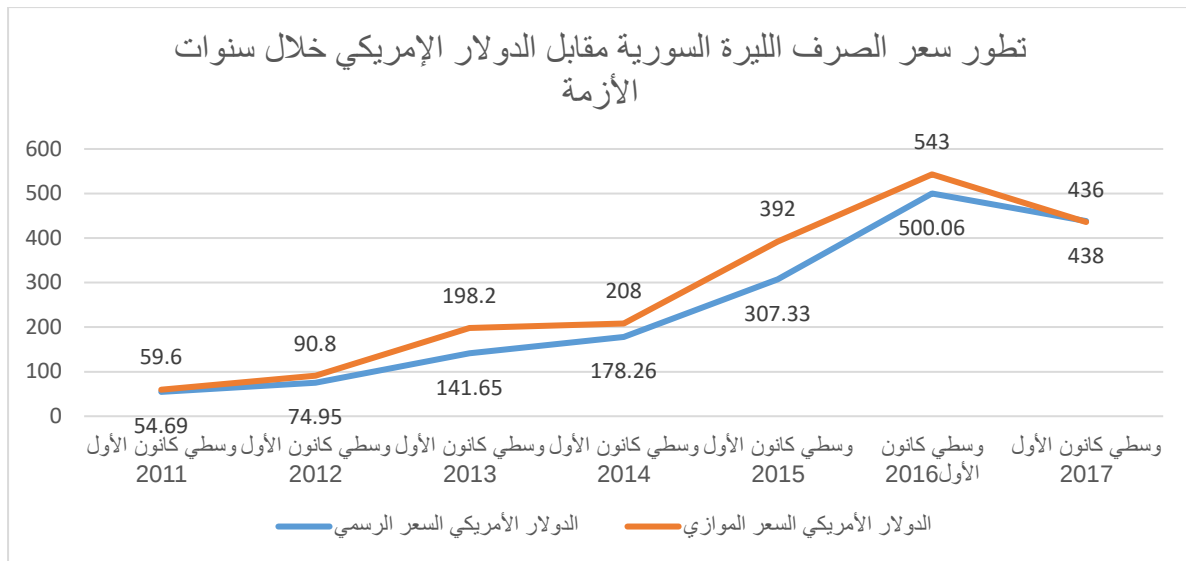
والتجهيزات اللازمة للصناعة والمواد الأولية وغيرها بهدف زيادة الإنتاج والانطلاق بإعادة الإعمار.

جدول رقم (3) سعر الصرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي .

تاريخ	الدولار الأمريكي		الفجوة
	السعر الرسمي ¹	السعر الموازي ²	
وسطى كانون الأول 2011	54.69	59.60	4.91
وسطى كانون الأول 2012	74.95	90.80	15.85
وسطى كانون الأول 2013	141.65	198.20	56.55
وسطى كانون الأول 2014	178.26	208.00	29.74
وسطى كانون الأول 2015	307.33	392.00	84.67
وسطى كانون الأول 2016	500.06	543.00	42.94
وسطى كانون الأول 2017	438.00	436.00	-2.00

نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية في مصرف سورية المركزي.

شكل رقم (6) سعر الصرف في السوق السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال سنوات الأزمة (2011-2017)



من إعداد الباحث بالاستناد إلى نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية في مصرف سورية المركزي.

1 - منشورات المصرف المركزي

2 - السمر-حسين , أثر تقلبات أسعار صرف الليرة السورية في الودائع السورية ، دراسة تطبيقية في المصارف الخاصة التقليدية في سورية رساله ماجستير ، مرجع سابق، جامعة دمشق ، قسم مصارف وتأمين ، 2019 ، ص 21-26.

من الشكل رقم (6) نلاحظ المنحى الصعودي لسعر الصرف الليرة السورية خلال مدة الدراسة ووجود فجوة ما بين سعري الصرف الرسمي والموازي، والذي كان له تأثير حاد على الأسواق السورية و على كل القطاعات و أهمها القطاع المصرفي.

حيث عمّد المصرف المركزي باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير منذ عام 2011 ويمكن إيجازها فيما يلي¹:

1- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بمقدار نقطة مئوية وقد تصل إلى خمس نقاط مئوية بناءً على نسبة التسهيلات الممنوحة لتمويل المشاريع الاستثمارية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والسياحية والمشاريع الخضراء، وذلك لإعطائها ميزة تفضيلية وذلك بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (5938) تاريخ 2011/5/2، وذلك بهدف تأمين استقرار القطاع المالي والنقدي وتمكينه من التوسع في منح التسهيلات الائتمانية لتلبية حاجة السوق.

2- رفع أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف على الودائع لأجل من $[-5\% \text{ إلى } 7\%]$ $\pm$ 2% إلى $[-7\% \text{ إلى } 2\%]$ $\pm$ 1%، أي بمقدار نقطتين مئويتين وتخفيض هامش الحركة بمقدار نقطة مئوية واحدة مع الحفاظ على هذه الودائع، وذلك بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (5937) تاريخ 2011/5/2 كما قام مصرف سورية المركزي خلال عام 2015 برفع معدلات الفائدة على الودائع لأجل بالليرة السورية لتصل إلى 20% سنوياً، وذلك بهدف استقطاب المدخرات بالليرة السورية إلى القطاع المصرفي المحلي عوضاً من تحويل هذه المدخرات إلى قطع أجنبي.

3- السماح للمصارف المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي بيع الأشخاص الطبيعيين السوريين ولمرة واحدة فقط (دولار أمريكي أو يورو) مبالغ مختلفة تصل إلى 120

علي، فؤاد، 2019، أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، ص111.

ألف دولار شريطة أن يتم إيداع قيمة القطع الأجنبي لدى المصرف نفسه بحساب ودائع
لأجل مختلفه، وذلك بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (5936) تاريخ
2011/5/2.

4- أصدر مصرف سورية المركزي مجموعة من الضوابط لتنظيم بيع العملات الأجنبية
ومنها ما يلي :

أ- إدراج سبب الشراء (المبرر الاقتصادي) ضمن طلب شراء القطع الأجنبي الذي يقدمه
المواطن، وذلك لكل عملية شراء تساوي أو تتجاوز قيمتها المقابلة خمسون ألف ليرة
سورية التي تتم وفق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 84 تاريخ 2010/11/4.

ب- طلب تدقيق كافة الوثائق الأصلية التي تثبت هذا المبرر وفقاً لجدول يبين الحالات التي
يتم بموجبها بيع القطع الأجنبي لأغراض تمويل العمليات غير التجارية.

5- التدخل في سوق القطع الأجنبي وذلك بمحورين أساسيين:

أ- جلسات تدخل في سوق القطع الأجنبي: يتم بواسطتها بيع القطع الأجنبي لمؤسسات
الصرافة، لتقوم الأخيرة ببيعها في السوق لأغراض تجارية (تمويل المستوردات)
وللأغراض غير التجارية الشخصية (الطبابة - الدراسة في الخارج - الحج).

ب- تمويل مستوردات القطاع الخاص: وذلك بإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بتقديم طلبات
تمويل مستورداته إلى المصرف سورية المركزي عبر المصارف العاملة وذلك
 بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مترافقة بإجراءات وقرارات قام بها
مصرف سورية المركزي لتعزيز موجوداته من القطع الأجنبي وأهمها:

- إلزام مؤسسات الصرافة والمصارف ببيع مصرف سورية المركزي قيمة
الحوالات الشخصية غير التجارية الواردة من الخارج بالقطع الأجنبي مقابل تسليم
أصحابها قيمتها بالليرات السورية.

- إلزام المصدرين بتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير، بغرض إعادة القطع التصدير الناجم عن صاراتهم وبيعها لمصرف سورية المركزي ؛ وأنهى العمل به في منتصف عام 2015 بعد أن تبين وجود دور سلبي لتعهد القطع الأجنبي بالضغط على سوق القطع الأجنبي لشراء العملات الأجنبية الواجب تسليمها لمصرف سورية المركزي لقاء التصدير حيث عمد بعض المصدرين إلى الإبقاء على القطع الأجنبي في حساباتهم في الخارج والقيام بشراء القطع الأجنبي من سوق القطع الأجنبي مما أسهم في تراجع سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي آنذاك.
- استئناف النشاط الإنتاجي في المناطق المحررة من قبل الدولة؛ الذي نتج عنه بدء عجلة الإنتاج بالدوران في تلك المناطق، ومن أهمها في محافظات ريف دمشق وحلب و حمص؛ الأمر الذي كان له أثر إيجابي في العامل الاقتصادي لسعر الصرف، وهنا أسهم كل من العامل والنفسي والاقتصادي في تحسن ملموس لسعر الصرف.
- فضلاً على الأهمية الكبيرة لاتفاقيات الخطوط الائتمانية الإيرانية النفطية والسلعية والتي أسهمت في تخفيف الضغط على سوق القطع الأجنبي.

خلاصة الباب الأول :

تضمن الفصل الأول أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية كـ: (الناتج المحلي الإجمالي - معدل التضخم - سعر الصرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي)، وقد تمتعت تلك المتغيرات بالاستقرار النسبي خلال السنوات التي سبقت الأزمة الراهنة، الأمر الذي يدلُّ على حالة من النمو الاقتصادي الذي شهدته الجمهورية العربية السورية، وقد سجلت معدل النمو الاقتصادي الأعلى في المنطقة العربية بلغ حوالي 6% كما تميز بحالة من إستقرار النسبي لسعر الصرف، حيث بلغ بالمتوسط (48) ليرة سورية للدولار الواحد؛ فضلاً على معدلات التضخم المقبولة التي تراجعت من 15% في عام 2008 إلى 5 % في عام 2010.

ولكن نتيجةً للأزمة الراهنة التي عصفت في كل أنحاء البلاد وفي شتى المجالات أدى ذلك إلى زعزعة الثقة بالاقتصاد السوري، فتحوّلت معدلات النمو الاقتصادي من مؤشرات إيجابية إلى مؤشرات سلبية ناتجة عن خروج معظم المنشآت التجارية والصناعية والسياحية عن الخدمة، مما أدى إلى انخفاض في حجم الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع في معدلات البطالة فضلاً على الارتفاع الملحوظ بمعدلات التضخم نتيجة الشح في تأمين المستلزمات الأساسية المطلوبة، الأمر الذي انعكس على شكل زيادة في الطلب على المستوردات وتكاليفها المرتفعة الذي أدى إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم ولا سيما حصول تقلبات عنيفة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية وإلى انخفاض كبير في القوة الشرائية للنقد الوطني، ترافق بحالة الذعر والخوف في نفوس المواطنين مما دفع بهم لسحب معظم أموالهم من المصارف المحلية وتحويلها إلى عملات أجنبية للحفاظ على ممتلكاتهم من ضياعها نتيجة تآكل

العملة الوطنية، مما دفع المضاربين بالعملة المحلية بالانتشار الكبير في الأسواق السورية.

قام المصرف المركزي بإصدار حزمة من الإجراءات لتخفيف حدة التقلبات فكان منها صائب في بعض الأحيان إلا أنه في أغلب الأحيان شكلت هذه القرارات فرص جديدة استغلها المضاربون لتحقيق أرباح أكبر في ممتلكاتهم مما زعزع الثقة بالجهاز المركزي للمصارف.

إن جميع تلك العوامل والتي تعدّ متغيرات كلية أدت دوراً أساسياً في تراجع كل المؤشرات ثم خروج المنشآت من الخدمة، فضلاً على تدمير البنى التحتية وقطع الطرق الدولية وارتفاع في أسعار سلة الغذاء و تقلبات أسعار الصرف شكل ضغطاً كبيراً على المصارف العاملة في سورية فقد سجلت معظم المصارف خسائر تشغيلية نتيجة ارتفاع في معدلات القروض المتعثرة وتوقف في منح التسهيلات المباشرة وغير المباشرة فضلاً على تعرض المصارف إلى موجات سحب عنيفة أدى ترافق مع وجود أزمة سيولة مصرفية حقيقية.

1- الفصل الأول: السلامة المصرفية.

أ – مفهوم السلامة المصرفية.

2- الفصل الثاني: الملاءة المالية للمصارف .

1-2 – تمهيد

2-2- مفهوم الملاءة المالية للمصارف

2-3- أنواع الملاءة المالية للمصارف

2-4- أهمية الملاءة المالية للمصارف

2-5- الفرق بين الملاءة المالية للمؤسسات المصرفية غير المصرفية

2-6- المخاطر المؤثرة على الملاءة المالية للمصارف

2-7- مقاييس الملاءة المالية للمصارف

2-8- الملاءة المالية للمصارف السورية

2-8-1- هيكلية القطاع المصرفي

2-8-2- المؤشرات الكلية لأداء القطاع المصرفي في سورية للمصارف الخاصة

3- مستخلص الباب الثاني .

الفصل الأول: مفهوم السلامة المصرفية.

يعرف النظام المصرفي السليم بأنه النظام الذي تكون فيه معظم المصارف قادرة على الوفاء بالتزاماتها¹، حيث تعكس الأموال الخاصة (الثروة الصافية) القدرة على الوفاء بالتزامات التي تقاس بالفرق بين الموجودات والمطالبات باستثناء رأس المال والاحتياطيات، وتعتمد احتمالية أن يبقى المصرف قادراً على الوفاء بالتزاماته المختلفة على نواحٍ عدة لأنّ المصرف قادر على تحقيق الأرباح واستقبال الودائع ومنح القروض والتوسع والانتشار في كل المناطق والأقاليم.

وعلى ذلك يتطلب مبدأ السلامة المصرفية أن تتمتع كل وحدة من وحدات الجهاز المصرفي بموقف مالي سليم، يكون لديها القدرة على القيام بدورها في الوساطة بكفاءة، فالسلامة المصرفية ما هي إلا قضية تتعلق في بادئ الأمر بالمصارف على المستوى الجزئي وتصبح أكبر في النظام المصرفي والاقتصادي ككل عندما تقوم المصارف باستقطاب الودائع وتوظيفها بالشكل السليم، وذلك بالعلاقات المالية المتشابكة بين المصارف والمصرف المركزي والأسواق المالية.

فالسلامة المصرفية: "هي تمتع الجهاز المصرفي بالإمكانات اللازمة لمواجهة كافة الاحتياجات"²

وقد ينطوي مفهوم السلامة المصرفية على مجموعة من المفاهيم لتشمل الملاءة المصرفية وغياب الأزمات المالية أو تقليص إمكانية ظهورها إلى أدنى حد ممكن، وكذلك تلطيف آثار الأزمات عند حدوثها والسعي للحفاظ على الثقة العامة بكفاءة النظام المصرفي وقدرته على الاستمرار.

فالسلامة المصرفية من وجهة نظر الباحث: " هي مجموعة من الإجراءات اللازمة التي تمكن المصارف من التمتع بمراكز مالية قوية من أجل مواجهة الأزمات وتحقيق الاستعمال الأمثل للموارد المصرفية بما لها من دور في تحقيق النمو المالي والاقتصادي".

¹- lindgren,john,Garcia and Saol-Mathem"Bank Soundness and macroeconomic policy, International Monetary fund,wasingtom.D,C,1996, P9

² - الخجا،جمانة.2010،دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، ص3.

واستناداً لذلك يمكن إجمال خصائص السلامة المصرفية بالنقاط التالية:

- تملك المصارف لاحتياطات ورأس مال كافٍ لمواجهة السحوبات الطارئة.
- التوظيف السليم للودائع في القطاعات الإنتاجية والخدمية، بهدف تشجيع الاستثمار والإنتاج الي يكون له دور في زيادة النمو الاقتصادي.
- تحقيق أرباح عادلة حسب طبيعة الأرباح في الاقتصاد بهدف تشجيع الأطراف ذوي العلاقة بالمصرف.
- إمكانية السيطرة على أزمة السيولة في حال حدوثها وذلك للاستمرار في العمل المصرفي وتمويل القطاعات الاقتصادية.
- تساهم المصارف في زيادة معدل النمو الاقتصادي بتمويل الشركات والأفراد لزيادة حجم الطلب في السوق.

الفصل الثاني : الملاءة المالية للمصارف .

1 - تمهيد :

تعتمد المصارف والمؤسسات المالية على مبدأ الحذر في تقديم القروض، وإلى جانب مطالباتها بالضمانات الضرورية للمقترض، فإنها تعتمد في سياق قواعد الاحتراز على عددٍ من التدابير التي تضمن حسب القائمين على القطاع المصرفي تأمين المؤسسات المصرفية ضد مخاطر عدم القدرة على السداد لدى المقترضين وإمكانية حدوث صدمات لدى القطاع المصرفي.

وتتحدد الصلابة المالية للمصارف عموماً على أساس قيمة وحجم الموارد المالية التي بحوزتها التي تتم بوساطتها قياس قدرتها على مواجهة المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاطاتها التي يمكن أن ينجم عنها فقدان جزء من الأموال بعد السداد أو خسائر أخرى لجزء من أصولها، وعلى هذا الأساس فإن المصارف ينبغي أن تبقى دوماً تتمتع بنوع من الملاءة، لأن أي خلل في هذا الشأن سيدفع زبائن المصارف وخاصة المدخزين لسحب أموالهم بصورة كبيرة نتيجة فقدان الثقة بالمصرف وانهياره.

لقد ازداد الإهتمام بالملاءة المالية المصرفية خلال الثمانينات من القرن الماضي بدرجة كبيرة فأصبح من القضايا المعاصرة في الحياة المصرفية، خاصةً بعد التطور المتسارع في العالم وانتشار الفروع خارج الدولة الأم¹.

لقد تعرضت عدة مصارف أمريكية وألمانية للإفلاس في عقد السبعينات من القرن الماضي ما دفع الحكومة إلى الإهتمام بالملاءة المالية للمصارف وتشكيل لجنة بازل لدراسة الأوضاع المصرفية وإيجاد الحلول لها.

حيث وصل ذروة الإهتمام بهذه القضية في تقرير لجنة (بازل) للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية الصادرة في يوليو من عام 1988 الذي تركّز على أهمية كفاية رأس المال وتأكيد على

¹ - الشماخ , خليل , مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال " الملاءة المصرفية " وأثرها على المصارف العربية , مجلة اتحاد المصارف العربية

ملاءة المصرف لأنه ركنٌ أساسيٌّ في الصيرفة السليمة، وتنسيق و توحيد نظم الرقابة المصرفية فيما يتعلق بهذا المجال في العمل المصرفي.

وكانت اللجنة التي ضمت مجموعة العشرة¹ (Group of ten,G10) التي اجتمعت في مدينة (بازل) بسويسرا بمقر بنك التسويات الدولي قد أوصت في تقريرها بأن تكون نسبة ملاءة رأس المال المصرفي إلى الموجودات بعد ترجيحها بالمخاطر الائتمانية 8 % كحد أدنى.

لقد انصبت جهود لجنة (بازل) في تحقيق هدفين وهما:

1- تقوية الجهاز المصرفي والمحافظة على استقراره بتقريره الحدود الدنيا لملاءة رأس

المال المصرفي وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على المصارف، فضلاً على تبادل

المعلومات بين السلطات الرقابية.

2- الحد من آثار المنافسة غير العادلة .

فسورية كغيرها من الدول يمتلك جهاز مصرفي يسعى لضمان جودة الخدمات المصرفية

وضمن سلامة الجهاز المصرفي بهدف تحقيق الاهداف الاقتصادية المخططة وإنجاز الخطة

الاقتصادية وخصوصاً الخطة الخمسية العاشرة.

وفي هذا السياق فقد عمل مجلس النقد والتسليف في طور مناقشة مشروع تعليمات خاصة بكفاية

الأموال الخاصة لدى المصارف لكي تنسجم إلى حد كبير ومتطلبات لجنة (بازل 2) لكفاية الأموال

الخاصة التي ربطت مستوى هذه الأموال لدى كل مصرف بالأخطار المصرفية التي يتعرض لها،

وما تشمله من المخاطر الائتمانية و مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

ولهذه الغاية فإن مشروع تعليمات الملاءة المصرفية هذا حدد مكونات رأس المال بشقيه

الأساسي و المساند، كما حدد معدلات تثقيل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق و المخاطر التشغيلية و

¹ - الشماع، خليل.1993، مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال وأثرها على المصارف العربية،مرجع سابق،مجلة اتحاد المصارف العربية،ص20.

التي تنسجم بمضمونها إلى حد كبير مع متطلبات (بازل 2) لكفاية الأموال الخاصة وذلك في المادة (6) من القانون /28/ لعام 2001¹.

المبحث الأول : مفهوم الملاءة المالية المصرفية .

تعدّ الملاءة المالية المصرفية أمراً هاماً لأي مصرف لأنها تسمح بالنمو ووضع الخطط اللازمة تجاه أي خسائر مستقبلية ومواجهة مخاطر العمل المصرفي التي أصبحت في تزايد مستمر نتيجةً للتطورات المتسارعة في مجالات عمل المصارف، وهذا يتطلب تعديلات في الحد الأدنى لملاءة رأس المال².

فالملاءة بشكل عام تعني القدرة على الوفاء أو سداد الالتزامات .

أما الملاءة بالاقتصاد فهي تُعنى بوجود أو توفير إمكانيات مادية كبيرة لدى الفرد أو الشركة تبعد عنه شبح الإفلاس أو التعرض له³ .

حيث تُعرّف الملاءة المالية: بأنها القدرة على الدفع و تحسب بطرح قيمة مطلوبات المؤسسة من قيمة موجوداتها ويعبر عنها بتوافر النقد الكافي على المدى الطويل للوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها⁴.

أو الملاءة المالية هي حيابة الشركة على إمكانيات مالية كبيرة تساعد على زيادة الأصول الثابتة والأموال المتداولة بحيث يؤدي ذلك لزيادة حجم المبيعات فتزداد الربحية⁵.

¹ الغصين ، الزريز. 2014، الرقابة المالية والإدارية في المصارف، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص60.

² - كراسنة، إبراهيم. 2006، أطر أساسية معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي ص 35.

³ كنعان - علي. 2011، إدارة المصارف ، منشورات جامعة دمشق، ص 92.

⁴ - شاهر فلاح العودة. 2013، أثر الملاءة المالية على القيمة السوقية لسعر السهم في البنوك التجارية الأردنية، دراسة تحليلية للبنوك التجارية الأردنية مدرجة في بورصة عمان ، مجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، عدد 10.

⁵ - كنعان - علي. 2011، إدارة المصارف ، مرجع سابق، ص 93.

أما الملاءة المصرفية فيمكن تعريفها بأنها درجة الملاءة لدى المصارف باحتمالية إعسار المصرف (أي انخفاض هذه الاحتمالية يعني ارتفاع درجة ملاءة المصارف)¹.

و يكون المصرف في حالة الإعسار عندما يكون غير قادر على سداد التزاماته المالية التي استحققت فعلاً وتستحق في الأجل القصير، نظراً لأن إيراداته قصيرة المدى و إيرادات النشاطات الجارية غير قادرة على تغطية الاحتياجات المالية (الالتزامات المالية)².

أو هي قدرة المصارف على سداد ديونها حين استحقاقها، باستعمال أصولها عند تحويلها إلى سيولة نقدية³.

فالملاءة المصرفية : هي قدرة المصرف على زيادة إمكانياته (رأس المال – احتياطات – أرباح محتجزة)، لتجنب الإفلاس في حال وقوع الخسارة أو تعرضه للأزمات، الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم الودائع والتوظيفات وتزايد الأرباح⁴.

نلاحظ من التعريف مما يلي:

- يجب أن يتمتع المصرف بوضع يؤهله لزيادة رأس المال أو الاحتياطات، و هي ناجمة عن الأرباح وعدم توزيع الأرباح واحتجازها بالكامل.
- تؤدي زيادة الإمكانيات المالية لتغطية الخسارة في حال حدوثها.
- تؤدي الإمكانيات المالية الكبيرة لعدم تعرض المصرف للإفلاس أو للأزمات المالية المختلفة، كما حصل في الأزمة المالية العالمية عام 2008 في الولايات المتحدة .
- تؤدي زيادة رأس المال إلى زيادة الودائع و التوظيفات .
- ارتفاع المستوى العام للأرباح كهدف نهائي للعمل المصرفي .

1 - حسن- ماهر شيخ . 2005، قياس ملاءة البنوك الإسلامية، المؤتمر الثالث للاقتصاد الاسلامي، بحث غير منشور، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص9 .
2 - الخضيرى- محسن أحمد. 1997، الديون المتعثرة (الظاهرة – الاسباب – العلاج) طبعة ، إتراك للنشر والتوزيع، مصر، ص 31 .
2- Pierre VErnnimmen, Finance Pentre Price, 8 Edition, Dolloz rue Eroide Vaux 75685 Paris Cedex, 2010, P59.
4 - كنعان – علي. 2011، إدارة المصارف، مرجع سابق، ص105.

توضح لنا الخصائص السابقة للملاءة المصرفية بأنّ المصارف المركزية ما تزال تُعنى بزيادة رؤوس أموال المصارف بهدف إبعاد شبح الأزمات عن المصارف الضعيفة وحتى المصارف الكبيرة.

بالرغم من أن رأس المال في المصرف يجب أن يكون ملائماً إلا أنه يصعب في الواقع العملي تحديد مدى ملاءمة رأس المال أو متانته لأي مصرف أو للجهاز المصرفي ككل؛ وكل ما هو متوافر تجارب بعض الدول أو تجارب بعض المصارف الأجنبية¹.

مما سبق نستطيع أن نحدد المقصود من الملاءة المالية بالمعادلة المحاسبية المشهورة وهي:

الأصول = الخصوم + حقوق المساهمين، ومن هذه المعادلة من الممكن أن تصبح على الشكل التالي:

$$\text{حقوق المساهمين} = \text{الأصول} - \text{الخصوم}$$

نستطيع أن نقول أنه كلما كانت فيه حقوق المساهمين رقماً موجباً (أي الأصول تزيد عن الخصوم) كانت هناك ملاءة مالية، وبالتالي فإن انخفاض قيمة الأصول عن قيمة الخصوم يتوجب وجود رأسمال كافٍ حتى تتوازن المعادلة السابقة، وقد يؤدي عدم التوازن بين الأصول والخصوم إلى انخفاض في قيمة حقوق المساهمين ويستمر الاعتماد على حقوق المساهمين ليحقق التوازن إلى أن تكون قيمتها سالبة و هذا مايسمى بحالة عدم الملاءة المالية (Insolvency) أو الإفلاس (Bankruptcy) كما أنه يتوجب التمييز بين نوعين من عدم الملاءة وهي :

- 1- عدم الملاءة من واقع الموازنة: التي تعني أن حجم الخصوم يتعدى حجم الأصول أو عندما يكون رأس المال مساوياً للصفر أو رقماً سالباً.
- 2- عدم الملاءة من واقع التدفق النقدي: هو يعتمد على التدفقات النقدية الواردة التي تستعمل في دفع الالتزامات المالية عند استحقاقها أو طلبها.

¹ - سلطان، محمد سعيد. 2005، إدارة البنوك، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ص205.

ومن الممكن أن يتمتع المصرف بملاءة مالية من واقع الموازنة إلا أنه يفتقد للسيولة الكافية لدفع التزاماته في وقت معين .

المبحث الثاني : أنواع الملاءة المالية للمصارف .

ويمكن تقسيم الملاءة المالية المصرفية إلى عدة أنواع¹ وفق ما يلي:

- 1- الملاءة المالية: التي تعرف بالتيسير المالي، يحصل ذلك عندما تكون الأصول الجارية للمصرف أكبر من حقوقها الجارية.
 - 2- الملاءة الفنية: تعرف بأنها القدرة على سداد الديون الجارية عند استحقاقها.
 - 3- الملاءة الفعلية: تدل على أن مجموع أصول المصرف أكبر من خصومه.
 - 4- الملاءة التجارية: هي الحالة التي تكون موارد المصرف السائلة كافية لسداد ديونه.
- وكما يمكن أن تقسم الملاءة المالية وذلك حسب آجالها كما يلي:

- 1- ملاءة مالية مصرفية قصيرة الأجل: وهي التي تستعمل لتسويه وسداد الالتزامات الحاضرة.
- 2- ملاءة مالية مصرفية طويلة الأجل: حيث يتم بموجبها اتخاذ كل التدابير اللازمة لمواجهة الأزمات المصرفية محتملة الحدوث في الأجل الطويل.

المبحث الثالث: أهمية الملاءة المالية للمصارف:

يحظى موضوع الملاءة باهتمام كبير من قبل المحللين الماليين والمستثمرين والمقرضين وغيرها من الجهات الأخرى حيث تُعبّر عن قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل باستعمال أصولها وتحويلها إلى سيولة بأدنى كلفة ممكنة.

وتتمثل أهمية الملاءة المالية للمصارف في إعطاء إنذار مبكر للمصارف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية أو التدخل من جانب سلطة الإشراف وذلك قبل أن يتم الوصول إلى حالة الإعسار المالي.

1 - فلاح العود، شاهر. 2013، أثر الملاءة المالية علي القيمة السوقية لسعر السهم في بنوك تجارية في الأردن " مؤتمر الدولي التاسع " الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة القصيم، كلية الاقتصاد والإدارة ، قسم المحاسبة ، المملكة العربية السعودية ، ص 50 .

وتتلخص أهمية الملاءة المالية في مايلي:

- 1- زيادة حجم الثقة لدى المُودعين، فكلما ازداد حجم الملاءة المالية تزداد ثقة المودعين بالمصرف و هذا يؤدي إلى زيادة الإيداعات الأمر الذي يزيد من فرص المصرف بالنجاح.
- 2- زيادة طلبات الاقتراض على ذلك المصرف الذي يتمتع بملاءة مالية وخاصة طلبات الاقتراض طويلة الأجل ذات الربحية المرتفعة ويزيد من حجم الزبائن وعلاقاته ودوره في الاقتصاد الوطني.
- 3- الصمود أمام الصعوبات التي تواجه المصرف مثل السحوبات الطارئة والكوارث والأزمات المصرفية وغيرها .
- 4- تحمل خسائر وذلك من خلال امتلاك رأس مال كبير يمكن المصرف من تغطية الخسائر¹.
- 5- إن زيادة حجم الودائع سوف يزيد من حجم التسليفات ويزيد من حجم الأرباح ، فترتفع أسعار أسهم المصرف في سوق الأوراق المالية وتحسن سمعة المصرف وتزداد زبائنه (المودعين أو المقترضين) مما يرفع من قدرة المصرف المالية.

¹ - شماع ،خليل.2007، أساسيات العمليات المصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، دمشق ،ص 122 .

المبحث الرابع : الفرق بين الملاءة المالية للمؤسسات المصرفية و غير المصرفية :

يتميز القطاع المصرفي بأنه من أكثر القطاعات حساسية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، إذ يعمل على الثقة المتبادلة ما بين الأطراف المختلفة (مودعين – عملاء) في تقديم كل أنواع الائتمان المصرفي والخدمات المصرفية فضلاً على تقديم الضمانات والكفالات وبالتالي لابد للمصارف أن تتمتع بنوع من الملاءة التي تجعلها قادرة على مواصلة أعمالها في الأمد البعيد وقادرة على مواجهة الظروف الطارئة.

وقد أشرنا سابقاً إلى أن الملاءة ماهي إلا خط الحياة لمنظمات الأعمال للاستمرار والنمو، إلا أنها تختلف بين طبيعة الأعمال و تكون أكثر حساسية في القطاع المصرفي من غيرها في باقي القطاعات الاقتصادية.

فضعف الملاءة أو انخفاضها سيترتب على مؤسسة الأعمال غير المصرفية صعوبة كبيرة أو عدم إمكانية رفع احتياجاتها المالية المستقبلية، والتي تستعملها الشركات للاستفادة من فرص الاستثمارات المربحة من أجل النمو والتوسع، وعلى ذلك فإن هذا النقص في الأموال سيدفع بمؤسسة الأعمال غير المصرفية للتخلي عن جزء من أصولها الثابتة، وهذا يؤدي إلى انخفاض مستويات الملاءة للمؤسسات غير المصرفية سيكون سبباً أساسياً لزيادة أرباح مؤسسات أخرى العاملة في نفس الصناعة التي تتمتع بنوع جيد من الملاءة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في حدة المنافسة من جهة وانخفاض تكاليف البحث والتطوير من جهة أخرى¹.

إلا أن هذا الأمر لاينطبق على القطاع المصرفي فتعرض أحد المصارف إلى انخفاض في مستويات الملاءة المالية إلى درجة الإعسار سيؤدي إلى :

لجوء زبائن المصارف الأخرى للتهافت لسحب ودائعهم حتى دون ورود أي معلومات سلبية حول إفلاس أو إعسار المصارف الأخرى، وبذلك يتعرض الجهاز المصرفي ككل إلى أزمة سيولة

¹ - Difference between banking and nonbanking firms, Gerard coprio, Jr and Daniela khligebiel,1996

خافقة، على اعتبار أن معظم المنتجات أو الخدمات المصرفية ماهي إلا وعد بالدفع مستقبلاً، وهنا لابد للمصارف من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجاوز تلك العثرات بجدولة القروض المتعثرة أو زيادة الإيداعات المصرفية باتباع طرق جذب الودائع.

فيما يخص الأصول المصرفية فتكون أكثر صعوبة في عملية البيع من المؤسسات غير المصرفية في ظل المعلومات السلبية في انخفاض درجة الملاءة وهذا يؤدي إلى قبول أسعار أقل من سعرها الرائج في السوق.

واستناداً لذلك يمكن تحديد الفرق بما يلي:

- 1- المصارف شديدة الحساسية للظروف الجديدة أو الظروف الطارئة في حين لا يكون ذلك في المؤسسات الإنتاجية (المؤسسات غير مصرفية).
- 2- انخفاض الأسعار يؤثر على أرباح المؤسسات ويؤدي ذلك للتعثّر وتتأثر المصارف بهذا الانخفاض فقد تصل لمرحلة الإعسار والإفلاس.
- 3- إن سحب الودائع بشكل ممنهج سيؤدي حتماً لإفلاس المصارف، بينما سحب الودائع قد يفيد المؤسسات غير المصرفية بزيادة مشترياتها.
- 4- تؤثر الأزمة سلباً على المصارف فقد تؤدي لإفلاس المصارف الصغيرة وحتى الكبيرة، في حين لا يؤدي ذلك لإفلاس المؤسسات الإنتاجية فقد تتوقف عن العمل لمدة زمنية أو قد تخفض من حجم إنتاجها.

المبحث الخامس : المخاطر المؤثرة على الملاءة المالية للمصارف :

تتعرض المصارف لأنواع متعددة من المخاطر سواء أكانت تلك المخاطر داخلية أم خارجية وهي بالمجمل تحد من قدرته على القيام بأعماله وتؤثر على الملاءة المالية خاصته وهذا يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف الحالية والمستقبلية؛ ومن بين تلك المخاطر المؤثرة على الملاءة المالية هي:1:

1- المخاطر الائتمانية :

يرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول، حيث تواجه المصارف صعوبة كبيرة في عملية تقييم نوعية الأصول لأن المعلومات المتاحة والمنشورة غالباً ماتكون نادرة ومحدودة، وهذا يؤدي إلى استحواذ المصرف لأي أصل فإنه بذلك يتحمل مخاطر عدم السداد أو التأخر عن السداد عن موعد الاستحقاق المحدد تبعاً لشروط عقد القرض (التمويل) المتفق عليها.

فخطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية وهذا يقودنا إلى القول أن خطر الائتمان هو من المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد الكامل لأصل القرض وخدمته أو التأخير عن السداد في الموعد المحدد، وهذا يترتب عليه مخاطر مالية كبيرة2.

أ- أسباب مخاطر الائتمان:

1- التركيز الائتماني:

وتعني زيادة حجم القروض لمقترض واحد أو شركة واحدة أو تركيز القروض في صناعة معينة مثل الصناعات الغذائية أو الكيماوية فتعرض أحد هذه القطاعات لخطر معين ينجم عنه مخاطر ائتمانية تتمثل بعدم القدرة على السداد، لذا حدد المصرف المركزي القرض الممنوح للشخص الواحد يجب ألا يتجاوز حدود الـ 25 % من إجمالي الأموال الخاصة لمنع حدوث أي تركيز.

¹ - Bank Supervisory Review and Evaluation Process (SREP) , National Bank of Serbia , Page , 2018

² - منى شمس الدين.2012، دراسة معايير منح الائتمان، رسالة ماجستير جامعة دمشق، ص 27 ،

2- ضعف نظام إدارة الائتمان :

أي ضعف أو عدم كفاية القائمين على عمليات الإقراض (الموظفين – المدراء - الكفاءات – التقانات – نظام العمليات).

3- تأثير المقترض بظروف السوق والاقتصاد وعدم الاستقرار السياسي: من حالات رواج أو كساد أو تعرض البلاد إلى نوع من الصراعات الطائفية أو المذهبية أو الانقلابات العسكرية.

ب- أنواع المخاطر الائتمانية :

يمكن تقسيم مخاطر الائتمان إلى ثلاثة مخاطر رئيسية:¹

1- مخاطر العجز عن السداد : وهي احتمالية حدوث عجز عن السداد؛ أي عدم الالتزام بالدفع مما ينجم عنه انخفاض القيمة الاقتصادية للأصول² عن قيمة الديون المعلقة.

وتقاس احتمالية العجز عن السداد باستعمال معدل العجز عن السداد (معدل التعثر).

2- مخاطر التحصيل : إن إمكانية التحصيل في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها وهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل مثل الضمانات المستعملة من المقترض ونوعية تلك الضمانات.

وعادةً ما يكون خطر العجز عن السداد و التحصيل ناتج بسبب ضعف نظام إدارة الائتمان أو تأثير المقترض بظروف السوق.

¹ - المملوك – أنس. 2014، مخاطر الائتمان وأثرها على المحافظ الاستثمارية، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف السورية ، أطروحة دكتوراه في إقتصاد مالي و نقدي ، جامعة دمشق، ص (71-72) .

² - القيمة الاقتصادية للأصول ماهي إلا عبارة عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة التي تتغير وفق ظروف السوق.

3- مخاطر التركيزات الائتمانية :

وهي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم تنويع المحفظة الائتمانية بشكل كافٍ سواء على مستوى المصرف أم على مستوى الصناعة أم الإقليم الجغرافي، وينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب تركيز الائتمان.

فالمصارف التي تتعرض لخطر ائتماني تواجه صعوبات كبيرة في منح تسهيلات جديدة مما يعدُّ مؤشراً على ضعف الملاءة المالية للمصرف.

2- خطر السوق :

تواجه المصارف خسارة جزء من أصولها نتيجةً لتحركات الأسعار في السوق بالرغم مما تقدمه المعايير القائمة على الشفافية، وتزداد هذه المخاطر عندما تتبنى المصارف مراكز مفتوحة لعملائها خلال مدة عدم استقرار أسعار الصرف¹ مما يؤثر على القيمة الاقتصادية لأصول والتزامات المصرف.

حيث تعرف المخاطر السوقية بأنها الخسارة التي يمكن أن تنجم من جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات والأصول المالية.

ومن أهم المخاطر السوقية مخاطر سعر الفائدة و أسعار الصرف ومخاطر أسعار الأسهم.

فمخاطر سعر الفائدة هي احتمالات انحراف النتائج الفعلية عن المتوقعة من الأعمال ذات الدخل الثابت والتي تنجم عن تحركات غير متوقعة في أسواق النقد ورأس المال.

يكون القطاع المصرفي الأكثر تأثراً بهذه التقلبات وبناءً على ذلك تقوم المصارف بإدارة الأصول و الخصوم بهدف الرقابة على مخاطر أسعار الفائدة وتحقيق التوازن بين المخاطر والعائد.

أما مخاطر أسعار الصرف فهي الانحرافات التي تحدث في أسواق العملات الأجنبية .

¹ - حنفي، قرياقص. 2002، أساسيات الاستثمار والتمويل ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 172 .

3- خطر التشغيل:

تعرف المخاطر التشغيلية بالخسائر الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأنظمة أو العاملين .

أو هو خطر انحراف بين الربح المرتبط بإنتاج الخدمة وتوقعات التخطيط الإداري سواء أكان الانحراف إيجاباً أم سلباً¹ .

أما فيما يخصّ التعريف الصادر عن لجنة (بازل) للرقابة المصرفية فقد عرفت المخاطر التشغيلية على أنها : " الخسائر الناتجة عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية والعنصر البشري والأحداث الخارجية " .

ومن أهم أسباب حدوث مثل هذا النوع من المخاطر:

1- عدم التحكم بالشكل الملائم في التقنيات الآلية المتطورة المستعملة في العمل المصرفي مما يؤدي إلى خطأ في معالجة البيانات.

2- عمليات الاحتيال الخارجية وموضوعات أمن نظم المعلومات وخاصة مع نمو التجارة الإلكترونية.

3- الاستعمال المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من أطراف أخرى مثل أنظمة المقاصة والتسويات.

جميع الأسباب الواردة تعرض المصرف إلى جملة من الخسائر سواء أكانت في الأرباح المتوقعة أم في قيمة وجودة الأصول مما يؤدي إلى اهتزاز موقع المصرف في السوق أمام منافسيه.

¹ - بو عبدلي، أحلام- سعيد، ثريا. 2015 ، إدارة مخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، مجلة جزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 3 ، ص 3.

المبحث السادس: مقاييس الملاءة المالية للمصارف .

تعد الملاءة المالية للمصارف انعكاساً لقوة المصرف الداخلية، التي من شأنها أن تجعل المصرف في وضع جيد خلال الأزمات، وقد تكون الملاءة ذات تأثير كبير على الأداء الكلي للمصرف من حيث افتتاح فروع جديدة و توظيف قوى عاملة وتنويع الأعمال بوساطة الشركات التابعة أو فروع مخصصة لهذا الغرض¹، و بالتالي تلجأ المصارف إلى مجموعة من المؤشرات من أجل تقييم الوضع المالي للمصرف والوقوف على نقاط القوة والضعف لتحسين الأداء الكلي والتأكد من السلامة المالية ومن أهم المؤشرات نسب الملاءة المالية، حيث تساعد نسبة الملاءة على تقييم هيكل رأس المال فضلاً على مساعدة المالكين في اتخاذ القرارات في إعادة توزيع الأسهم فضلاً على تأثير في قرارات المديرين في تحمل المزيد من الديون أو عدمه، حيث أن الزيادة المفرطة في منح الائتمان سيعرض المصرف لصعوبات تتمثل في إدارة السيولة المصرفية.

فضلاً على ذلك تساهم نسب الملاءة المصرفية في بث الاطمئنان لكل من المقترضين وحملة الأسهم وذلك بقدرة المصرف على دفع التزاماته كاملة في مواعيدها وأثناء الطلب. وتقاس الملاءة المالية للمصارف بمجموعة من النسب وأهمها :

1- نسبة الدين إلى حقوق الملكية² (الرفع المالي).

تمثل هذه النسبة درجة الرفع المالي لدى المصرف وتظهر نسبة الأعمال المصرفية التي تمول عن طريق حقوق الملكية والتي تمول عن طريق الديون و تحسب بقسمة اجمالي الديون إلى حقوق الملكية وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الدين}}{\text{حقوق ملكية}}$$

ويعد ارتفاع النسبة مؤشر على حماية أقل للمودعين والدائنين و بالعكس عند انخفاضها .

¹ - ضاهر - حنان، 2015، أثر الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي للمصرف، مجلة جامعة دمشق للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (37)، العدد (3)، ص 134 .

² - Ration ship between solvency and profitity ratio – Amman Bursa – Page 88.

2- جودة الأصول :

تعكس جودة الأصول حجم مخاطر الائتمان الحالية والمستقبلية المرتبطة بالقروض والمحافظ الاستثمارية وغيرها من الأصول فضلاً على عمليات خارج الميزانية، كما تعكس قدرة الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان فضلاً على توليد دخل أكثر وتقييم أفضل للسيولة وإدارة رأس المال.

كما ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية¹:

- حجم الأصول المتعثرة وشدتها فيما يخص إجمالي رأس المال.
- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي استُجِّتت والجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.
- التركيزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقرض الوحيد أو المقرضين ذوي العلاقة.
- حجم الإدارة ومعاملتها لقروض الموظفين.
- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة.
- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات – ملاحقة المقرضين -).
- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والتسهيلات المتعثرة .
- أساليب إدارة الأصول الأخرى مثل (الاستثمار بالأوراق المالية – الأصول الثابتة – الكمبيالات).

تعد جودة الأصول أحد أهم المؤشرات لقياس متانة المصرف ومن أهم النسب المقترحة لقياس جودة الأصول وفق نظام تقييم CAMELS هي ² :

¹ -المغربي، محمد الفاتح.2019، إدارة التمويل المصرفي، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، طبعة رقم 1، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي،ص302.
² - فاضل – عباس.2014، أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق، دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ص 13.

جودة الأصول = (إجمالي أصول المتعثرة / إجمالي التسليفات)¹

ويشير انخفاض هذه النسبة إلى كفاءة التسليفات الممنوحة أي أصول ذات جودة عالية.

وتشكل المحفظة الائتمانية² الجزء الأكبر من حجم الأصول في المصارف وإيراداتها تعبر عن الحصة الأكبر من الدخل التشغيلي لها، لذلك فإن نوعية الأصول السيئة ستؤدي بذلك تأثيراً على الأرباح عبر تخفيض الدخل من الفوائد وزيادة تكاليف المخصصات، ومن ثم تخفيض الربح، وبما أن الاحتياطات تعني احتمالية أن الديون ستصبح غير منتجة³ فإن ارتفاعها يشير إلى ارتفاع في الديون غير المنتجة، وانخفاضاً بنوعية الموجودات إلا إذا كان الهدف من زيادتها هو إجراء وقائي، ففي هذه الحالة يدل على تحوط المصرف ضد مخاطر ائتمانية متوقعة.

ويتم قياس جودة الأصول كما يلي :

1- جودة الأصول = (الديون غير المنتجة / إجمالي المحفظة التمويلية) $\times 100$.

تقيس مستوى الديون السيئة إلى إجمالي المحفظة التمويلية للمصرف ، وكلما انخفضت دلت على جودة المحفظة الائتمانية وتحقيق أداء أفضل مستقبلاً.

2- جودة الأصول = (المخصصات / إجمالي المحفظة التمويلية) $\times 100$.

ويطلق عليها نسبة التغطية وتقيس مدى كفاية المخصصات المقطوعة من قبل المصرف لمواجهة ديونها غير المنتجة، وكلما ارتفعت دلت على زيادة قدرة المصرف على مواجهة الجزء غير المغطى من الديون المنتجة وذلك للمحافظة على رأس المال المصرف.

3- جودة الأصول = (الديون غير المنتجة / حقوق الملكية) $\times 100$.

1 - القيسي - فوزان. 2017 ، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك باستعمال نموذج CAMLES، مجلة أردنية في إدارة الأعمال ، مجلد 13 ، العدد ، دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية خلال عام 2009-2014 ، ص 467.

2 - المحفظة المويلية : تمثل تسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف التقليدية .

3 - الديون غير المنتجة : هي جزء من التسهيلات الائتمانية التي استحق تاريخ سدادها منذ أكثر من 90 يوم.

تقيس مدى كفاية الأموال الخاصة في تغطية الديون السيئة، وكلما انخفضت هذه النسبة كان المصرف أكثر قدرة على امتصاص الخسائر الناجمة عن عدم سدادها وذلك من أمواله الخاصة دون اللجوء لأموال الغير.

3- نسبة السيولة:

تعرف السيولة بقدرة المصرف على مواجهة التزاماته المستحقة و المتمثلة في تلبية طلبات المودعين الذين يرغبون في الحصول على ودائعهم و دفع الفوائد المستحقة على الديون وكذلك الفوائد المستحقة على الودائع وسداد ما يترتب على المصرف من أقساط الدين وتلبية طلبات الاقتراض المقدمة من العملاء وبشكل أساسي الطلبات التي أعطى المصرف موافقته عليها أو تعاقد على تقديمها مثل الكفالات و خطابات الضمانات و الاعتمادات المستندية او ما يعرف بالحسابات خارج الميزانية

ومن أهم النسب المستعملة في قياس السيولة المصرفية هي¹:

●نسبة الأصول السائلة إلى المطالبات المتداولة.

الأصول السائلة المطالبات المتداولة

تشير ارتفاع هذه النسبة إلى وجود سيولة لدى المصرف وتشمل الأصول السائلة (النقدية في الصندوق + المركزي+مستحقات البنوك + شيكات وحوالات + أذون الخزينة+ أوراق تجارية ومالية).

بينما تشمل المطالبات المتداولة كلاً من (الودائع+حسابات المصرف الأخرى، أوراق تجارية مستحقة+خطابات الضمان).

¹ - كنعان، علي (2011): إدارة المصارف والسياسات المصرفية، منشورات جامعة دمشق، مرجع سابق، ص213.

•نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع .

الأصول السائلة إجمالي الودائع

تشير إلى النسبة المئوية من الودائع التي يتم الاحتفاظ بها على شكل أصول سائلة وهذه السيولة ينبغي أن تكون كافية لتلبية الالتزامات الفورية للمصارف، فارتفاع النسبة يشير إلى ارتفاع في سيولة المصرف في مواجهة السحوبات الفورية أو الطارئة غير المتوقعة.

4- كفاية رأس المال المصرفي :

تتخذ المصارف آليات وإجراءات بغية تدعيم مراكزها المالية التي أصبحت واحدة من أهم الاتجاهات الحديثة في إدارة المصارف، وفي ظل المنافسة الشديدة التي تشهدها السوق المصرفية في مجالات المعاملات المالية أصبحت المصارف عرضة للعديد من المخاطر المصرفية، ولذلك بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، فكان أول خطوة في هذا الاتجاه تشكيل وتأسيس لجنة (بازل) للرقابة المصرفية، وفي إطار ذلك تم تقديم مقاييس مختلفة للملاءة وكان أبرزها معيار كفاية رأس المال الذي أقرته لجنة (بازل) عام 1988¹.

وقد انطوت اتفاقية بازل (1) على بعض السمات أهمها:

1- التركيز على المخاطر الائتمانية²:

تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال آخذاً في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساساً، فضلاً على مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما، دون أن يشمل هذا المعيار مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

2- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار كفاية

¹ -حسن -ماهر الشيخ.2005،قياس ملاءة المالية للمصارف الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال ، المؤتمر العلمي الثالث للأقتصاد الاسلامي، المملكة العربية السعودية، ص 7 .

² - الخجا،جمانة.2010،دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفي، مرجع سابق، ص60-63.

رأس المال لدى المصرف من المصارف الحد الأدنى المقرر في حين لا تتوافر لديه المخصصات الكافية واللازمة لمقابلة تلك الديون، حيث يجب أولاً تكوين تلك المخصصات ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال.

3- تقسيم الدول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية وهي :

أ- مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

وهي مجموعة من الدول التي رأت اللجنة أنها ذات مخاطر أقل من بقية دول العالم وتضم الدول الكامل العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي حيث يشترط استبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذ ما قامت بإعادة جدولة الدين الخارجي لها، وبهذا الشرط يسمح بزيادة أو تخفيض عدد هذه الدول.

ب- مجموعة الدول الأخرى من العالم .

وهي تضع بقية دول العالم وينظر إلى تلك الدول على أنها ذات مخاطر أعلى، وهذا يؤدي إلى عدم تمتع هذه الدول والمصارف العاملة فيها بتخفيضات في أوزان المخاطر المقررة للمجموعة.

4- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول.

تم مراعاة وضع أوزان ترجيحية مختلفة تتناسب مع درجة مخاطر كل أصل، فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك باختلاف الملتزم بالأصل من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تندرج أوزانها النسبية عند احتساب كفاية رأس المال بخمس مستويات وهي¹:

¹ - Basel Committee on banking supervision" International convergence of capital measurement and capital standards" Bank for international settlements, July 1988,P3-4.

درجة المخاطرة	الترتيب	الموجودات
0%	أ	- النقدية (المحلية و الأجنبية)
	ب	- المطلوبات من الحكومة المركزية والمصارف المركزية مقومة بالعملة المحلية .
	ج	- المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومصارفها المركزية .
	د	- المطلوبات المقررة بضمانات نقدية أو للحكومات المركزية في دول منظمة التعاون الاقتصادي .
10%	أ	- المطلوبات من القطاع العام باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة .
20%	أ	- المطلوبات من مصارف التنمية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي والآسيوي وبنك الاستثمار الأوروبي أو المطلوبات المضمونة من المصارف المحلية.
	ب	- القروض المضمونة من المصارف المحلية .
	ج	- المطلوب من مصارف دول منظمة التعاون الاقتصادي التنمية التي تبقى أجلها أقل من سنة .
	د	- المطلوبات من المؤسسات القطاع العام غير المسجلة في دول التعاون الاقتصادي باستثناء الحكومة والقروض المضمونة من تلك المؤسسات .

- القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية أو التي سوف تشغل من قبل المقترض أو تلك التي تؤجر.	أ	50%
- المطلوبات من قطاع الخاص - مطلوبات من مصارف المسجلة خارج منظمة دول التعاون الاقتصادي باستحقاقات متبقية تزيد عن سنة واحدة . - المطلوبات على الحكومات المركزية خارج منظمة دول التعاون الاقتصادي مالم تكن مقومة بالعملية الوطنية وممولة بها . - العقارات والآلات والمعدات وغيرها من الموجودات الثابتة. - العقارات والاستثمارات الأخرى بما في ذلك المساهمات في شركات أخرى غير الموحدة في الميزانية . - أدوات رأس المال المصدرة من قبل المصارف الأخرى مالم تكن مطروحة من رأس المال - جميع الموجودات الأخرى .	أ ب ج د هـ و خ	100%

5- وضع معامل تحويل للالتزامات العرضية :

بعد تحويل الأصول التي تمثل ائتماناً مباشراً ممنوحاً للغير إلى أصول مرجحة بأوزان خطرة، فإن الاتفاقية تقتضي بضرورة النظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها ائتمان مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من المصرف إلى غيره، أي أقل مخاطرةً من الائتمان المباشر، وعليه

يجب تسوية هذه الالتزامات وتحويلها إلى ائتمان مباشر قد يحدث في المستقبل ومن هذا الإطار يتم مايلي:

1- تحويل الالتزام المصرفي غير المباشر إلى ائتمان مباشر باستعمال معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر وفق طبيعة الالتزام ذاته.

2- تحويل الإئتمان المباشر الناتج من الخطوة السابقة إلى أصل ذو مخاطر مرجحاً باستعمال الوزن الترجيحي للمدين وندرج القيمة الناتجة عنه في مقام معيار كفاية رأس المال.

وفي ضوء ما سبق يتم صياغة الإطار الجديد لكفاية رأس المال وفي معيار (بازل 1) حسب المعادلة التالية¹:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند}}{\text{مجموعة التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة المخاطر}}$$

إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل (1) .

في ضوء التطورات العالمية وما شهدته القطاعات المصرفية من أزمات مالية حادة عصفت ببعض المصارف ظهرت إيجابيات وسلبيات هذه الاتفاقية وهي كما يلي :

1- إيجابيات اتفاقية بازل (1) :

أ- الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة.

ب- المساعدة على تنظيم العمليات الرقابية على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية.

¹ - كنعان، علي (2011): إدارة المصارف والسياسات المصرفية، منشورات جامعة دمشق، مرجع سابق، 111.

ت- مضاعفة مسؤولية الجمعيات العمومية (حاملو الأسهم) في اختيار مجالس إدارات المصارف واتخاذ القرارات المالية المناسبة لما في ذلك من أثر على رأس المال المصرف.

ث- تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية وذلك بالالتزامها بمعيار كفاية رأس المال.

ج- يسهم تطبيق معيار كفاية رأس المال بالتخلص من الأصول الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة.

2- سلبات اتفاقية بازل (1):¹

أ- يترتب على عدم الالتزام بمعيار كفاية رأس المال عدم تكوين مخصصات كافية، أي أن يتم تضخيم الأرباح لزيادة الاحتياطات وهو من شأنه أن يسرع باستنزاف المصرف لذا يتعين متابعة كفاية المخصصات المكونة من جانب الجهات الرقابية.

ب- عدم قدرة المصارف على التفرقة بين المخاطر العامة والمخاطر التي تقاس بموجب معيار اتفاقية (بازل 1).

ت- تكون المصارف في موقف تنافسي أضعف من المؤسسات المالية الأخرى التي تؤدي خدمات شبيهة، حيث أن المعيار يضيف تكلفة إضافية.

ث- إعطاء وضع مميز لمخاطر مديونيات حكومات ومصارف دول منظمة التعاون الاقتصادي على الرغم من أن بعضها يعاني مشكلات اقتصادية.

ج- تركيز اتفاقية (بازل) على مخاطر الائتمان وعدم أخذ التطورات الهائلة التي تشهدها الصناعة المصرفية .

- معيار كفاية رأس المال (بازل 2):

قبل إصدار (بازل 2) قامت لجنة (بازل) للرقابة المصرفية على المصارف بدراسة أسباب الأزمات المالية والمصرفية في كثير من الدول، واتضح أن أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمات

1 - عبود ، ريم محمد. 2013، الاتجاهات الحديثة في إدارة مخاطر سعر الفائدة، دراسة تطبيقية على مصارف السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، قسم المصارف والتأمين، ص46.

عدم إدارة المصارف للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة من قبل السلطات الرقابية المتمثلة بالمصارف المركزية مما استدعى النظر في اتفاقية (بازل 1) واقتراح إطار جديد لكفاية رأس المال الذي يعد أكثر تعقيداً من (بازل 1) وذلك لاستمرار تعزيز سلامة النظام المالي والمصرفي وسلامتهما حيث اهتم اتفاق (بازل 2) بما يلي:

1- لم تعد العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أساساً يعتمد عليه في تحديد مخاطر الدول وذلك بسبب تمتع بعض الدول في غير مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بجدارة ائتمانية مرتفعة.

2- تطوير طرق قياس إدارة المخاطر المصرفية.

3- ضرورة توفير رأسمال إضافي لتغطية مخاطر التشغيل ومخاطر السوق.

4- التوافق بين حجم رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

5- زيادة الحد الأدنى لأوزان المخاطر من 100% إلى 150%.

تهدف إتفاقية (بازل 2) إلى بناء أساس صلب للتنظيم والرقابة على كفاية رأس المال وتبني الشفافية والإفصاح في السوق وإضفاء تحسن إضافي في أساليب إدارة المخاطر وبالتالي دعم الاستقرار المالي.

وتركز اتفاقية (بازل 2) على ثلاث محاور أساسية¹:

المحور الأول : الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال .

يتناول هذا المحور كيفية حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لمواجهة كل من المخاطر (الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية) وقد حددت اللجنة ثلاثة بدائل أو مناهج للتحديد الدقيق لمتطلبات رأس المال وهي:

¹ - عبد الله، خالد أمين. 2002، إدارة مخاطر الائتمانية- قياس المخاطر الائتمانية، ترجمة من سلاسل BPP، عمان، ص219.

1- السماح لوكالات التقييم الخارجية بتقييم المخاطر الائتمانية .

2- استعمال نظم التقييم الداخلية في المصارف.

3- استخدام نماذج تقييم المحافظ الائتمانية .

حيث أن الإطار الجديد يدرس إمكانية توسيع إطار كفاية رأس المال بحيث يغطي مخاطر السوق التي تنشأ من تغير أسعار السوق وكذلك مخاطر سعر الفائدة وإدارتها بالأساليب التالية:

1- ينبغي على مجلس إدارة المصارف أن يضع سياسات وإجراءات لإدارة مخاطر سعر الفائدة مع إبلاغه بانتظام عن أي تغيرات في أسعار الفائدة وتأثيرها في المدى القصير والطويل على استثمارات المصرف.

2- تحديد ماهية المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة مع التأكيد على وجود إجراءات وسياسات تنظمها، وتوفير وسائل مناسبة للتنبؤ بالمخاطر المرتبطة بها ومحاولة السيطرة عليها.

3- استعمال نظم متقدمة لقياس تلك المخاطر مع التنبؤ بأثر التغيرات في أسعار الفائدة على أنشطة المصرف ككل، وأثر ذلك على هيكل توظيف واستثمار أموال المصرف سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

4- الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية بما يحقق للبيانات المنشورة عن المؤسسات المالية المصادقية والقبول وإمكانية المقارنة على المستوى المحلي و الدولي.

وبذلك يتبين أن التغير في هذا الجانب من الإتفاقية يركز على منهجية ترجيح الأصول لتغطية مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، بينما أبقّت على منهجية معالجة مخاطر السوق، وفيما يلي تحليلاً لتلك المخاطر:

1- مخاطر الائتمان: حيث طرحت (بازل 2) طريقتين أساسيتين لقياس مخاطر الائتمان وهي:

أ- الطريقة المعيارية : بموجب هذه الطريقة يتم قياس المخاطر الائتمانية للمصارف وفق التصنيفات الائتمانية التي ترحجها مؤسسات التصنيف المتخصصة حيث يتم تصنيف المخاطر

الائتمانية إلى فئات تعتمد على نوعية القروض ووفقاً للجهة المقترضة ثم يتم اعتماد وزن ترجيحي لكل أصل إئتماني منها.

ب- التصنيف الداخلي :

1- التصنيف الداخلي الأساسي: يقوم المصرف بتقدير الملاءة المالية للعميل المقترض حسب منهجية داخلية، حيث يقوم بدراسة معمقة للمقترض لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة، وقد تطور هذا الأسلوب في المصارف العاملة في الدول الكبرى نتيجة تطور قياس مخاطر الائتمان في هذه الدول، ويتم استعماله في تقدير احتمالات التعثر أو العجز عن السداد.

2- التصنيف الداخلي المتقدم: تقوم البنوك باعتماد هذا الأسلوب لتقدير احتمالات العجز عن السداد أو الخسارة عند عدم السداد ويتم ذلك بتطبيق ثلاث عناصر فاعلة وهي:

- أ- تحديد مكونات المخاطر: وهي تقديرات تحدد مخاطر الائتمان تقوم المصارف بإعدادها .
- ب- تحديد أوزان المخاطر: وهي أداة يتم بموجبها العمل على تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر وبالتالي تحديد رأس المال واحتياجاته.
- ت- تحديد فئات الأصول المتعلقة بالمخاطر.

بموجب التصنيف الأساسي يُسمح للمصارف جزئياً باستعمال تصنيفاتها الخاصة لمخاطر عملائها الائتمانية، أما أسلوب التصنيف المتقدم فيعطي حرية أكبر للمصارف في استعمال تقديرها الداخلي، كما أن استعمال التصنيف الداخلي الأساسي سينتج عنه متطلبات رسملة أقل من تلك الناتجة عن طريق استعمال الطريقة المعيارية.

3- المخاطر السوقية:

قسمت لجنة (بازل 2) مخاطر السوق ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

- أ- مخاطر تقلبات أسعار الصرف: وهي الناتجة من التعامل بالعملات الأجنبية.
- ب- مخاطر أسعار الفائدة.

ت- مخاطر تقلبات الأسعار الناتجة من التغيرات المعاكسة في أسعار السوق وتنشأ نتيجة التذبذبات في أسواق السندات والأسهم والبضائع والتي تسبب خسائر مالية للمصرف.

حيث تم إدخال التعديلات التالية لآلية احتساب كفاية رأس مال بهدف تغطية تلك المخاطر:

1- إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في قروض مساندة لأجل سنتين تستعمل لتغطية مخاطر السوق فقط.

2- أن يغطي رأس المال مخاطر السوق مايلي:

أ- مخاطر تقلبات أسعار العائد المرتبط بأصول والتزامات المصرف والعمليات خارج الميزانية والالتزامات العرضية وارتباطات يدخل فيها المصرف بغرض الاتجار ولا يشمل ذلك بغرض الاستثمار طويل الأجل.

ب- مخاطر تقلبات أسعار الصرف لكافة مراكز العملات المفتوحة ومراكز المعادن الثمينة .

ت- مخاطر تقلبات أسعار عقود السلع والأسهم .

4- مخاطر التشغيلية :

قدمت (بازل) ثلاث منهجيات لقياس المخاطر التشغيلية بهدف احتساب قيمة رأس المال اللازمة الاحتفاظ بها وهي :

1- أسلوب المؤشر الأساسي.

2- أسلوب القياسي.

3- أسلوب القياس المتقدمة.

المحور الثاني: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال :

يختص الركن الثاني من اتفاق (بازل 2) بوضع مبادئ لعملية المراجعة الرقابية لرأس المال وسياسات إدارة المخاطر في المصارف، حيث تفرض الهيئات للرقابة المصرفية للتأكد بأن جميع المصارف الواقعة تحت إشرافها قد بادرت إلى تطوير أنظمة داخلية بما يتعلق بتقييم كفاية رأس المال في ضوء حجم المخاطر التي يتحملها المصرف.

المحور الثالث : إنضباط السوق .

يهدف هذا المحور إلى إتاحة المزيد من المعلومات في السوق لتعزيز وتقوية الانضباط السوقي عن طريق زيادة الإفصاح والشفافية للمصارف، حيث يلعب الإفصاح دوراً مهماً في فهم المتعاملين لمنظومة مخاطر المصارف وكفايته الرأس المالية .

ويقصد بانضباط السوق: توافر المعلومات المالية وغير المالية في أوانها والتي تمكن مختلف المهتمين من إجراء تقييمات صحيحة لأنشطة المصارف والمخاطر التي تتضمنها هذه الأنشطة مما يعني زيادة درجة إفصاح المصرف عن هيكل رأس المال وكفايته، وبذلك أوردت لجنة (بازل 2) توجيهات لتطبيق إنضباط السوق تركزت على أربعة محاور رئيسية وهي:

- 1- إجراء الإفصاح المناسب بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية.
- 2- مراعاة الأهمية النسبية.
- 3- مراعاة دورية الإفصاح.
- 4- الإفصاح عن المعلومات والمزايا التي ينفرد بها المصرف والمعلومات السرية الخاصة به .

وبناءً على ذلك نجد أن اتفاقية (بازل 2) متطورة عن (بازل 1) بالدعائم التالية:

- 1- تعديل أسس احتساب كفاية رأس المال و من أهمها:
 - أ- تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان جذرياً .
 - ب- إضافة نوع جديد من المخاطر وهي المخاطر التشغيلية ومطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس المال لمواجهةها .
- 2- إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على المصارف في مراقبة كفاية رأس المال، وأساليب إدارة المخاطر.
- 3- إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق، وهي متطلبات تتعلق بإتاحة المزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال وحجم المخاطر التي تعرض لها المصرف وأساليبه في قياسها وإدراجها .

مما سبق يتم احتساب معدل كفاية رأس المال وفق مقررات (بازل 2) بالمعادلة التالية¹:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال } 8\% = \frac{\text{رأس مال الأساسي} + \text{رأس المال المساند}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر تشغيلية} + \text{مخاطر السوق}}$$

- اتفاقية (بازل 3) حول كفاية رأس المال:

تعد الأزمة المالية التي عاشها العالم في أواخر عام 2008 السبب الرئيسي لتعديل وإعادة مقررات (بازل 2) وتنظيمها التي كان المسبب الرئيسي فيها المصارف والمؤسسات المالية، لذلك كان من الضروري التوجه نحو تعديل مكونات نسبة كفاية رأس المال، وإضافة معايير جديدة خاصة بالسيولة مع إتاحة مدة زمنية للمصارف للالتزام بهذه المعايير تمتد من 2010 حتى 2019 بهدف تحصين المصارف من الأزمات المالية في المستقبل والتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي يمكن أن تتعرض لها دون مساعدة أو تدخل المصرف المركزي أو الحكومة.

- محاور اتفاقية (بازل 3)² :

تتكون اتفاقية (بازل 3) من خمسة محاور أساسية أهمها :

المحور الأول : ينص المحور الأول في اتفاقية (بازل 3) على تحسين قاعدة رأس مال المصرف ونوعيتها وشفافيتها، حيث اقتصر مفهوم رأس المال الأساسي على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد غير مقيدة بتاريخ استحقاق.

أما رأس المال المساند فقد نصت الاتفاقية على أن يقتصر دوره على أدوات رأس المال المقيد بخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر.

المحور الثاني: يتعلق هذا المحور بتغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو بفرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر

¹ - كنعان، علي(2011) إدارة المصارف والسياسات المصرفية، مرجع سابق، ص 115.

² - غانية، هيفاء. 2015، إدارة المخاطر المصرفية في ضوء مقررات بازل 2 و 3، دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية ، وكالات الوادي، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه الخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، ص20.

المذكورة، وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية في ضوء تقلبات أسعاره في السوق.

المحور الثالث: وهو يتعلق بإدخال نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي بهدف وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تسكتمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر.

المحور الرابع: ويهدف هذا المحور للحيلولة دون اتباع المصرف سياسات إقراض تعمق الركود الاقتصادي بحيث تقوم بتقليل التمويل والإقراض في أيام الركود وزيادة التمويل في مرحلة النمو.

المحور الخامس: وهو ما يتعلق بمعالجة موضوع السيولة التي كشفت أهميتها بشكل أكبر أثناء الأزمة العالمية الأخيرة، وقد اقترحت اعتماد نسبتين، الأولى نسبة تغطية السيولة التي تتطلب من المصارف الاحتفاظ بأصول ذات درجة عالية من السيولة لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً، وتحسب هذه النسبة كما يلي¹:

$$\frac{\text{الأصول السائلة ذات النوعية الجيدة المحتفظ بها من قبل المصرف}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم}} > 100\%$$

أما النسبة الثانية فهي تتعلق بقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد والهدف منها أن يتوفر للمصارف مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها وتسمى بنسبة صافي الأموال المستقرة تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{مقدار المبالغ المتوفرة من الأموال المستقرة}}{\text{مقدار المبالغ المطلوبة من الأموال المستقرة}} > 100\%$$

وبذلك يمكن القول أن أبرز التعديلات الجديدة التي تضمنها (بازل 3) والتي طرأت على (بازل 2) تتعلق بالبنود التالية²:

¹ -دبيك-هاني.(2015)، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين، ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، ص57.

² - نشرة توعية- 2012، اتفاقية بازل الثالثة، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد5، دولة الكويت، ص7-13.

أولاً : رأس المال التنظيمي :

تم تعديل مكونات رأس المال التنظيمي كما يلي:

- الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي تتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة.
- الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي: الأسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة الأرباح وأدوات ملكية غير مقيدة بتاريخ الاستحقاق وغير المضمونة فضلاً على أدوات دين يمكن تحويلها إلى أسهم عادية.
- الشريحة الثانية وتتكون من أدوات دين ثانوية طويلة الأجل وغير مضمونة.
- قامت اتفاقية (بازل 3) بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.

ثانياً: نسبة كفاية رأس المال :

قامت اتفاقية (بازل 3) بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال كما يلي:

- رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% إلى 4.5% وهذا يؤدي إلى رفع نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى (للأسهم العادية والإضافية) من 4.5 % إلى 6 % .
- إضافة رأس المال لغايات التحوط إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال فضلاً على رأس المال لغايات التحوط 10.5% ويستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح.
- إضافة رأس مال إضافي لمواجهة المخاطر النظامية .

ثالثاً: معيار السيولة :

تم إضافة معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في المصارف ومن أهمها:

1- نسبة تغطية السيولة: وهي نسبة الأصول المرتفعة السيولة إلى صافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة خلال 30 يوم ويجب ألا تقل عن 100 %.

2- نسبة صافي التمويل المستقر: وهي نسبة مصادر التمويل لدى المصارف إلى استثمارات هذه المصادر ويجب ألا تقل عن 100 %.

رابعاً : نسبة الرافعة المالية :

أضيف معيار جديد وهو الرافعة المالية وتمثل الأصول داخل الميزانية وخارجها دون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى هذه النسبة يجب ألا تقل عن 3%¹.

في ضوء ما سبق يمكن إظهار أهم تأثيرات مقررات (بازل 3) على النظام المصرفي بالنقاط التالية:

1- إعادة هيكلة المصارف لتعزيز استعمال رؤوس الأموال.

2- عدم قدرة المصارف على توفير كامل الخدمات أو المنتجات بسبب زيادة تكلفة هذه الخدمات.

3- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية حيث تم التركيز على معايير إدارة المخاطر وتعزيز رأس المال المصارف والاحتياطات مما يؤدي إلى خفض خطر فشل المصرف وتحقيق استقرار مالي على المدى الطويل.

4- فرض ضغوط على المصارف الضعيفة حيث تجد صعوبة كبيرة في رفع رأس المالها.

5- العمل على زيادة احتياطات المصارف.

¹ - رحال، مفتاح. 2013، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الاسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي، اسطنبول.

6- انخفاض قدرة المصارف على الإقراض التي تؤدي القيود والشروط التي تتعلق بزيادة الاحتياطات النظامية لدى المصارف تؤثر على قدرتها على الإقراض.

7- وضع قيود قد تحد من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية وذلك بعد فرض قيود على السيولة النقدية التي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني.

في هذا البحث سيتم اعتماد السيولة المصرفية و كفاية رأس المال كمقياس يعبر عن الملاءة المالية للمصارف¹، حيث تعكس تلك النسبة قدرة البنك بالوفاء بالتزاماته ومدى إمكانية المصرف في مواجهة الأزمات المصرفية والمخاطر المحيطة بالقطاع المصرفي².

فضلاً على تلك النسب يوجد مجموعة من النسب التي تلجأ إليها المصارف في قياس ملاءتها المالية بقدرتها على التنبؤ بالفشل المصرفي ومن أهمها:

1- نموذج ألتمان أو ما يعرف ب (Z-Scour).

تم تطوير هذا النموذج في عام 1968 من قبل Edward، الفكرة الأساسية في هذا النموذج أنه يقوم بأحتساب الفشل المالي للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية بمجموعة من النسب بعد تثقيفها بالمخاطر المرتبطة بها، وبناءً على ذلك يتم تصنيف المؤسسات إلى (فاشلة - خطرة - متمتعة بالملاءة المالية) وتعطى بالمعادلة التالية³:

$$Z = 1.2x_1 + 1.4x_2 + 3.3x_3 + 0.6x_4 + 0.999x_5$$

حيث أن :

X1: يمثل رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول.

X2: الأرباح المحتجزة على إجمالي الأصول.

¹ - Aymann, Cacrers, Daniel and Schumacher, IMF Working paper, Bank Solvency and funding cost, March, 2016, Page 9.

² - تم اعتبار أن كفاية رأس المال هو مقياس للملاءة المالية للمصارف في الجمهورية العربية السورية وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف الصادر في 2007/1/22.

³ - العلي -أحمد. 2011، الإدارة المالية، منشورات كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، ص 86-88.

X3: الربح قبل الفائدة والضرائب على إجمالي الأصول.

X4: القيمة السوقية لحقوق الملكية على القيمة الدفترية لإجمالي الديون.

X5: المبيعات على إجمالي الأصول.

وبالتالي إذا كانت قيمة Z :

- $1.23 < Z$ فإن المصرف في حالة إفلاس وفقدانه للملاءة المالية .

- $2.99 > Z > 1.23$ يصعب التنبؤ بمدى الملاءة المالية للمصرف حيث أن المصرف يقع في منطقة رمادية .

- $Z \geq 2.99$ فالمصرف يتمتع بملاءة مصرفية جيدة.

2- مؤشر (Texas) :

تم في دراسة (Jesswein&Houston,2009)¹ تقديم مؤشر (Texas) لدراسة السلامة المالية للمصارف التجارية الأمريكية، حيث يقيس مؤشر (Texas) إمكانية حدوث إعسار مالي ينذر بوقوع فشل مالي كلي يؤدي إلى إعلان المصرف وتصفيته.

فقد تم بناء هذا المؤشر بالاعتماد على نسب الأصول غير المنتجة (القروض غير المنتجة + الأصول الثابتة) إلى المخصصات المشكلة لتغطية القروض غير منتجة + حقوق الملكية .

$$Texas Ratio = \frac{Nl + Fix Assest}{Equity + NPL Provisions}$$

حيث ان :

NPL: القروض غير المنتجة.

NPL Provisions: المخصصات المشكلة لتغطية القروض غير المنتجة.

فعندما تتجاوز قيمة مؤشر (Texas) الواحد الصحيح فإن هذا يدل على ارتفاع خطر حدوث الفشل المالي في المصرف المدروس، حيث تكون الأصول غير المنتجة قد تجاوزت المخصصات المشكلة لتغطية القروض الغير منتجة وحقوق الملكية.

¹- Jesswein Kurt, Houston Sam, An Examination of Texas Ratio" As Bank Failure Model, Academy of Banking Studies Journal, Volume 8, N.2, 2009, P 66.

المبحث السابع : الملاة المالية للمصارف السورية :

1- هيكلية القطاع المصرفي في سورية :

يعد القطاع المصرفي في سورية أحد أكثر القطاعات الاقتصادية التي عانت خلال السنوات الطويلة من تداعيات احتكارها من قبل القطاع العام، والتي تقوم على فكرة التخصيص المصرفي منطلقاً من فكرة مفادها أن هذا التخصيص سينقل مؤسسات القطاع المصرفي من مؤسسات متنازعة فيما بينها على الزبائن والمقترضين إلى مؤسسات متعاونة يعمل كل منها في المجال التي تحدده الدولة له، حيث انقسم القطاع المصرفي إلى مجموعة من المصارف يهتم كل منها في قطاع معين.

حيث استمرت عملية احتكار القطاع المصرفي من قبل قطاع الدولة حتى مطلع عام 2000 حيث شهد الاقتصاد السوري سلسلة من الإصلاحات التي لامست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، التي أبرزها الانتقال إلى مرحلة اقتصاد السوق الاجتماعي، وكان القطاع المصرفي من أبرز القطاعات التي ظهرت فيها لمسات الإصلاح، حيث أصبح القائمين على عملية الإصلاح على قناعة تامة بأن النقد هو دم الاقتصاد والقطاع المصرفي هو شريانه، وعلى ذلك فإن إصلاح القطاع المصرفي سيكون داعماً لإصلاح القطاعات الأخرى بما يحقق الأهداف الاقتصادية.

وقد صدرت حزمة كبيرة من التشريعات و القوانين التي استهدفت خلق مناخاً وبيئة استثمارية محفزة ومن أهمها قانون رقم 28 لعام 2001 و الذي يجيز للمصارف الخاصة بفتح فروع لها في الجمهورية العربية السورية ومزاولة النشاط المصرفي، فمنذ عام 2004 ساهم في دخول المصارف الخاصة السوق المصرفية ما يلي¹:

- 1- تقليل القيود على حركة رؤوس الأموال .
- 2- تمويل الاستثمار و التشغيل في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحقيق الانتشار الجغرافي في العمل المصرفي و ذلك بشبكة واسعة من الفروع.
- 3- تأمين فرص عمل جديدة و امتصاص البطالة.
- 4- تأمين التمويل المحلي للقطاعات الإنتاجية والخدمية بعد أن كانت تعتمد على المصارف اللبنانية والاردنية في تمويل الاستيراد.

¹- مشروع السياسة الوطنية للعلوم والثقافة والابتكار 2014، تقرير القطاعات النقدية و المصرفية والمالية و التجارية، لجنة القطاع المالي لدى الهيئة العليا للبحث العلمي، رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة العامة للبحث العلمي، ص 41 .

وفيما يلي جدول(4) يوضح تاريخ مباشرة المصارف الخاصة في السوق المصرفية :

الرمز	إسم المصرف	تاريخ المباشرة بالعمل	رأس مال المصرف/ مليون ليرة /
BSO	مصرف سورية و المهجر	2004/1/6	6,000
BBSF	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	2004/1/4	6,500
IBTF	المصرف الدولي للتجارة و التمويل	2004/6/6	5,250
BASY	مصرف عودة- سورية	2005/9/28	5,724
BBS	مصرف بيبيلوس- سورية	2005/12/5	6,120
ARBS	المصرف العربي – سورية	2006/1/2	5,050
CHB	بنك الشام الإسلامي	2007/5/23	5,250
SGB	مصرف سوريا و الخليج	2007/6/1	10,000
SIIB	مصرف سورية الدولي الإسلامي	2007/9/15	13,701
BOJS	مصرف الأردن – سورية	2008/11/28	3,000
FSBS	مصرف فرنسبنك – سورية	2009/1/15	5,250
SHB	مصرف الشرق	2009/5/3	2,750
QNB	بنك قطر الوطني	2009/11/15	15,000
BBSY	بنك البركة - سورية	2010/6/1	5,000

إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2- المؤشرات الكلية لأداء القطاع المصرفي في سورية للمصارف الخاصة:

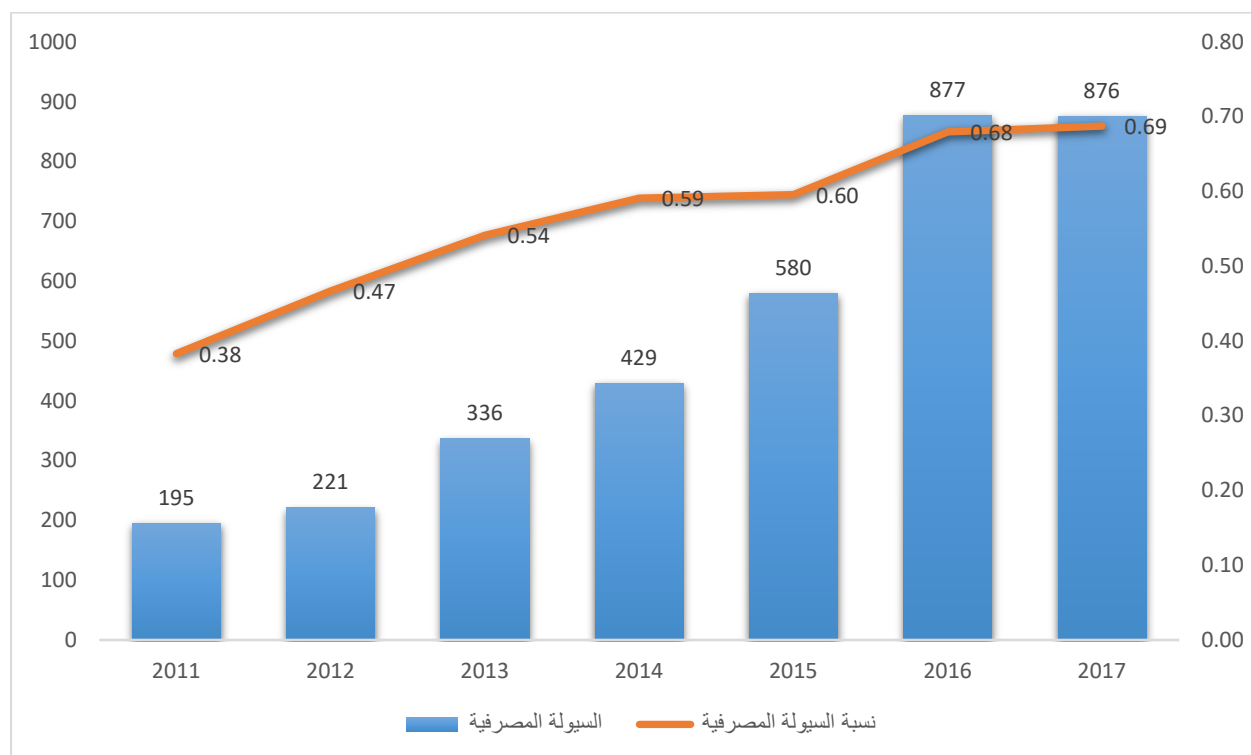
جدول رقم (5): المؤشرات الكلية لأداء المصارف الخاصة السورية.								
		2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السيولة المصرفية (الليرة السورية)	التقليدية	201,628,659,856	228,813,727,960	347,937,087,575	445,284,711,966	605,037,962,584	915,367,137,902	907,748,470,422
	الاسلامية	99,417,170,408	147,018,528,302	209,898,090,578	250,501,163,051	396,171,510,470	635,354,050,214	753,565,380,267
جودة الاصول (الديون غير العاملة / إجمالي التسهيلات)	التقليدية	7%	25%	37%	39%	42%	44%	40%
(إجمالي القروض /مخصصات)		3%	12%	27%	29%	32%	33%	28%
الديون غير العاملة / إجمالي (التسهيلات)	الاسلامية	5%	21%	47%	44%	22%	18%	12%
(إجمالي القروض /مخصصات)		7%	26%	54%	77%	44%	35%	25%
الرافعة المالية	التقليدية	5.37	3.46	3.86	4.76	3.54	3.14	3.47
	الاسلامية	1.47	1.13	4.25	4.63	4.23	3.79	4.17
كفاية رأس المال (بالمتوسط)	التقليدية	36%	33%	41%	43%	47%	59%	57%
	الاسلامية	46%	42%	35%	35%	31%	33%	18%
حقوق الملكية (/ديون غير المنتجة) للمصارف الخاصة		18%	42%	75%	76%	55%	25%	22%

من إعداد الباحث بالإستناد إلى القوائم المالية للمصارف الخاصة السورية.

1- السيولة المصرفية :

وهنا نشير إلى النقدية الجاهزة التي تتألف من نقد وأرصدة لدى المركزي و أرصدة لدى المصارف و إيداعات لدى المصارف، و نلاحظ من الشكل رقم (7) زيادة في نسبة السيولة للمصارف خلال عامي 2011 و 2011 بلغ 0.38% و 0.47% على التوالي.

الشكل رقم (7): تطور السيولة في المصارف الخاصة التقليدية من 2011 إلى 2017 .



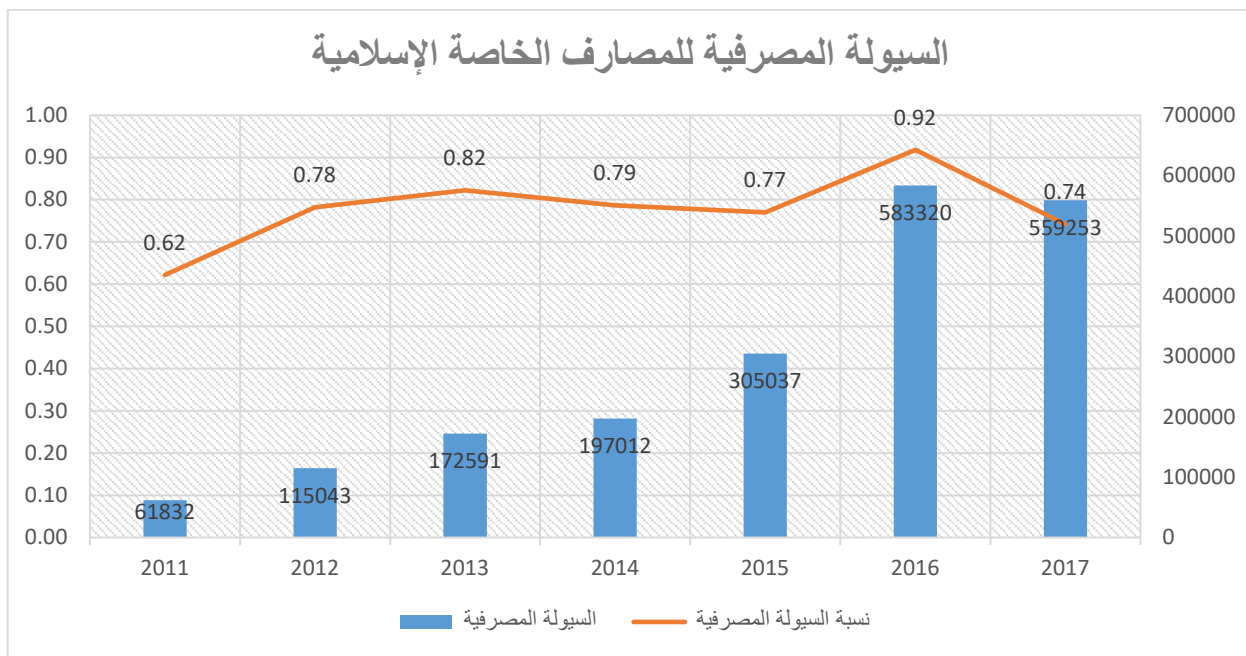
من إعداد الباحث بالاستناد إلى القوائم المالية للمصارف التقليدية الخاصة.

حيث انخفضت السيولة المصرفية بنهاية عام 2011 نتيجة السحوبات الكبيرة و خروج رؤوس الأموال و تدهور قيمة العملة المحلية واللجوء إلى ملاذات أكثر أماناً كالذهب و العملات الأجنبية لتبلغ (195) مليار ليرة سورية بمعدل انخفاض قدره 38.11% مقارنة مع عام 2010، إلا أن الإجراءات المتخذة من قبل مصرف سورية المركزي والمصارف الخاصة أدت إلى التحسن في مستوى السيولة المصرفية، و نلاحظ الارتفاعات المتتالية في حجم السيولة بنهاية عام 2012 حتى نهاية 2017 لتبلغ حجم السيولة (876 مليار ليرة سورية)، وتعود أسباب تلك الزيادة إلى

زيادة الودائع المصرفية إضافة لسياسة التحوط التي اتبعتها المصارف السورية الخاصة في محاولة لتدعيم ثقة الجمهور بسلامة مراكز المصارف ومئاتها، وقدرتها على مواجهة الالتزامات القصيرة والمتوسطة الأجل.

أما في المصارف الإسلامية نلاحظ ارتفاع كبير في سيولة المصارف الإسلامية وذلك لحدثة المصارف الإسلامية وقدرتها على تجميع المدخرات من جانب، وقله تنويع أنشطتها مقارنة مع حجم سيولتها من جانب آخر كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (8): تطور السيولة المصرفية للمصارف الخاصة الإسلامية.



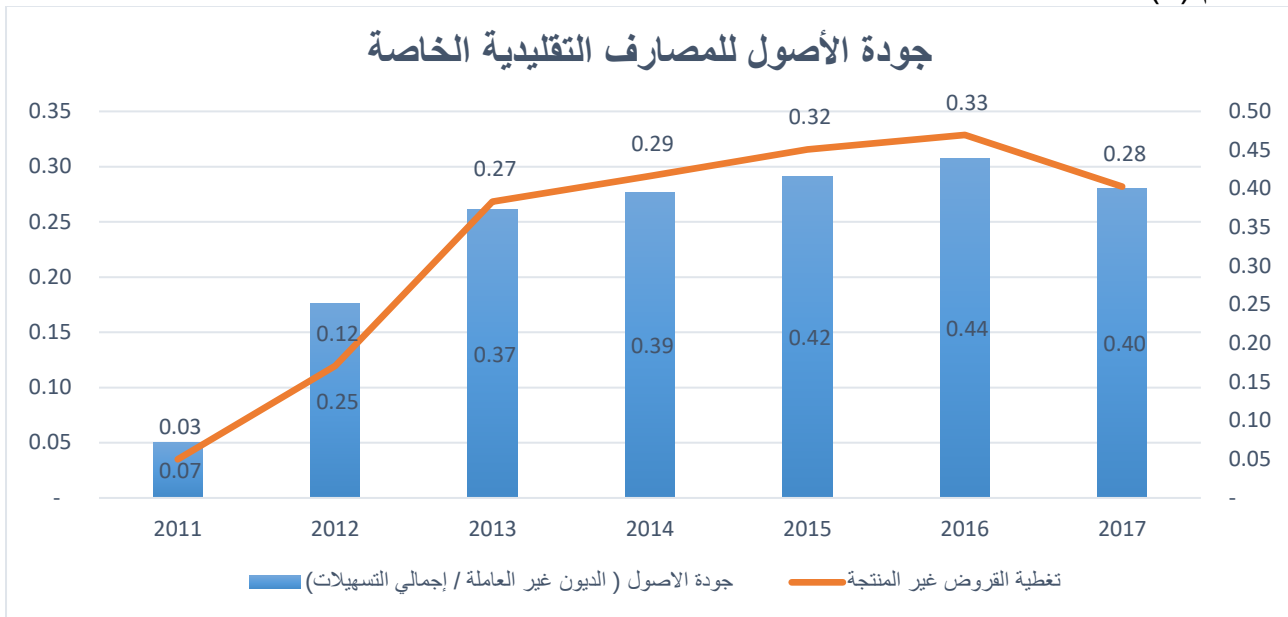
من إعداد الباحث بالاستناد إلى القوائم المالية للمصارف الخاصة الإسلامية.

حيث بلغت نسب السيولة لإجمالي الأصول 0.62% وذلك في نهاية عام 2011، وبالتالي تمتع المصارف الإسلامية بالملاءة الكافية من ناحية السيولة المصرفية وقدرتها في تغطية طلبات المودعين في حال حدوث أي ازيمات مصرفية، كما وأننا نجد بأن المصارف الإسلامية تحتفظ بنسب عالية من السيولة مقارنة بكافة أصولها، وذلك منذ 2012 حتى 2017 حيث تراوح معدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بالمتوسط 77%.

2- جودة الأصول:

وهنا نشير إلى جودة المحفظة الائتمانية التي تمتلكها المصارف الخاصة التقليدية، التي تميزت بانخفاض في حجم القروض غير العاملة (المتعثرة) إلى إجمالي القروض بنهاية عام 2008 لتبلغ 1.04%، إلا أن التوسع في منح الائتمان خلال الأعوام 2009 و 2010، أدى بذلك إلى زيادة في حجم القروض غير العاملة إلى 2.8% و 4.02% على التوالي كما في الشكل رقم (9) .

شكل رقم (9) جودة محفظة المصارف التقليدية الخاصة من 2011-2017

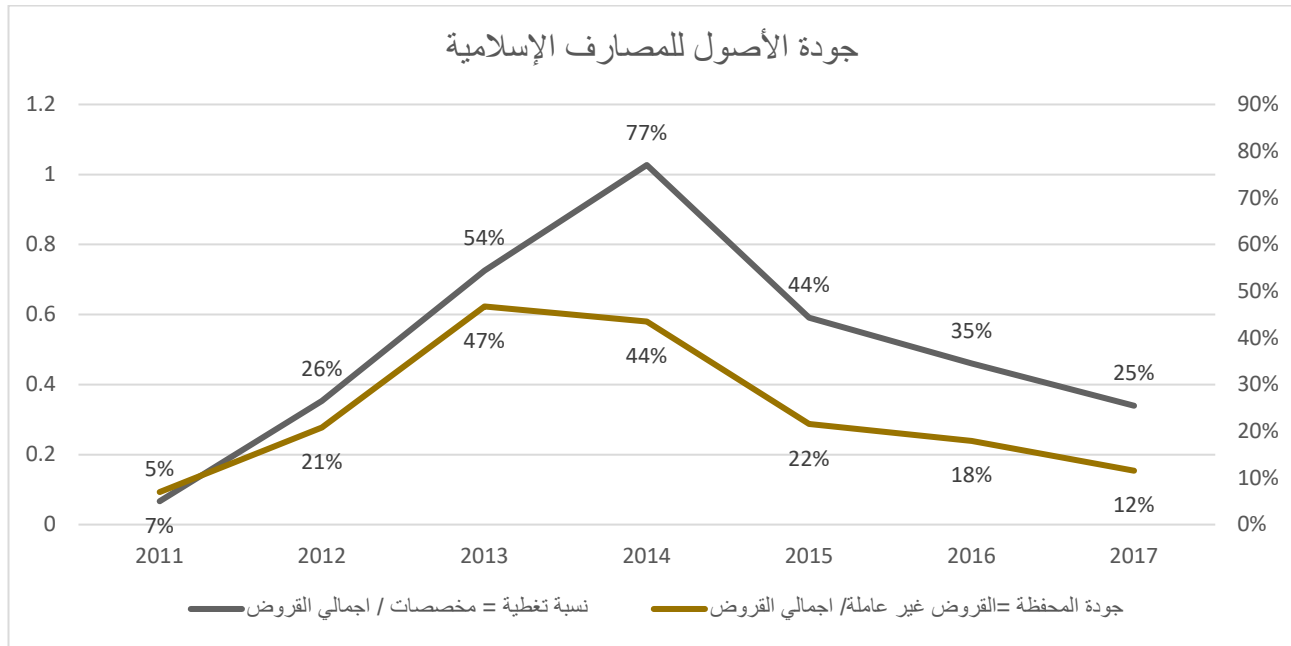


من إعداد الباحث بالإستناد إلى القوائم المالية للمصارف التقليدية الخاصة.

ومع اندلاع الأزمة السورية، ارتفع حجم القروض غير العاملة بمعدلات مرتفعة تعود إلى إجمام العديد من المقترضين عن سداد قروضهم بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، وقد بلغت القروض غير العاملة بنهاية عام 2011 إلى ما يقارب الـ 7% / واستمرت بالارتفاع حتى بلغت 40% / بنهاية عام 2017، و ترافق هذا الانخفاض في جودة الأصول إلى زيادة في حجم المخصصات المشكلة لتغطية القروض المتعثرة وذلك في سبيل اتباع سياسة تحوطية، وقد بلغت نسبة الديون غير المنتجة بنهاية عام 2011 ما يقارب 3.5% / لترتفع لتصبح بمقدار 28.8% / في نهاية عام 2017.

أما المصارف الإسلامية وبنتيجة الأزمة السورية انخفضت جودة المحفظة بدءاً من عام 2011 لتصبح 5% بعد أن كانت شبه معدومة في سنواتها الأولى، لترتفع النسبة بشكل أكبر في كل من عامين 2012 و 2013 بنسبة 21% و 47% على التوالي الأمر الذي دفع إدارة المصارف الإسلامية في زيادة حجم المخصصات لتغطية الإنخفاض الحاصل في المحفظة التمويلية، ونتيجة لكفاية الإدارة التي تتمتع بها المصارف الإسلامية استطاعت تخفيض في حجم الديون غير العاملة في السنوات الأخيرة من الدراسة فضلاً على ازدياد حجم التمويل الممنوح لترتفع بذلك جودة المحفظة التمويلية كما في الشكل رقم (10).

الشكل رقم (10) جودة المحفظة التمويلية للمصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة 2011- 2017

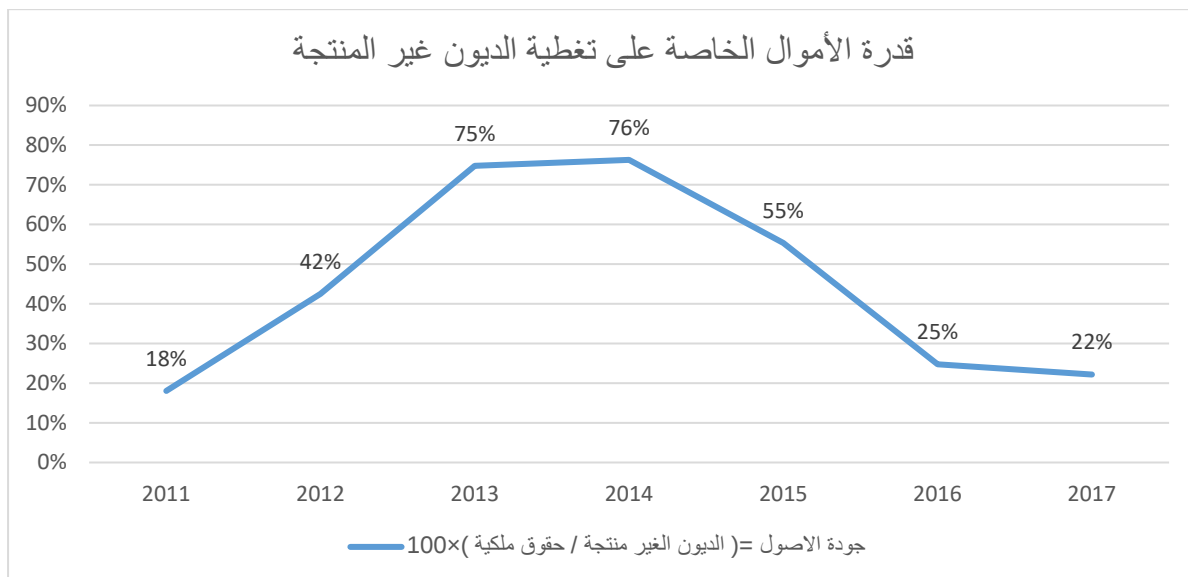


من إعداد الباحث بالاستناد إلى القوائم المالية للمصارف الخاصة الإسلامية.

أما فيما يتعلق بقدرة الأموال الخاصة في تغطية القروض غير العاملة (المتعثرة) فمن ملاحظتنا للشكل رقم (11) نلاحظ الارتفاع في حجم القروض غير العاملة بدءاً من عام 2011 حتى عام 2014 نتيجة إعسار المشاريع الممولة من قبل المصارف، و بنتيجة إدارة الديون المتعثرة بشكل جيد وانخفاضها بالتوازي مع قيام المصارف الإسلامية من رفع احتياجاتها من الأموال الخاصة

بإعادة تقييم أصولها بالعملات الأجنبية أدى ذلك إلى ارتفاع في جودة الأصول فانخفضت النسبة لتصبح 22 % في نهاية عام 2017.

الشكل رقم (11) نسبة تغطية الديون غير المنتجة من الأموال الخاصة خلال سنوات الدراسة 2011-2017.



من إعداد الباحث بالاستناد إلى القوائم المالية للمصارف الخاصة الإسلامية.

3- الرافعة المالية :

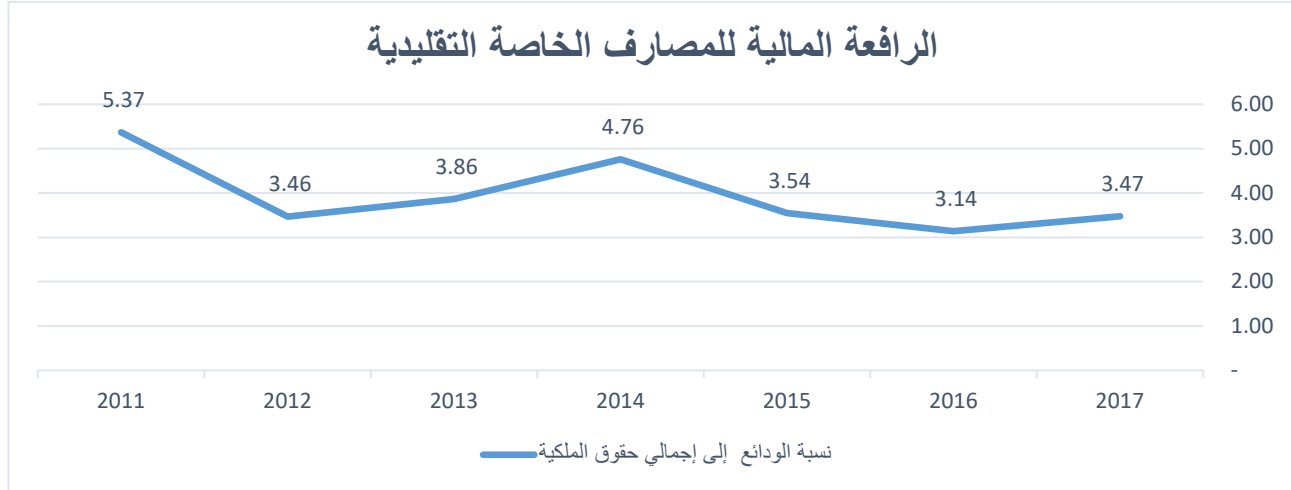
وتقيس هذه النسبة مدى إعتداد المصرف على الاعتماد على أموال الغير في منح مختلف التسهيلات المصرفية وذلك بتكاليف ثابتة، من أجل تعظيم الأرباح في ربحية السهم الواحد.¹

حيث اتجهت المصارف السورية في تعظيم ثروة المساهمين حيث بلغت في عام 2011 (5.37) إلا إنه وبنتيجة الأزمة السورية وتراجع في حجم الودائع الناتج من عدم الاستقرار السياسي والصراع العسكري والأعمال التخريبية دفع عملاء المصارف إلى سحب ودائعهم بدافع الهلع من انخفاض في قيمة العملة السورية وتحويلها إلى أصول أكثر أماناً مثل العملات الأجنبية والذهب، إضافةً إلى ظهور شريحة من العملاء الذين أغلقوا حساباتهم المصرفية، وتجلت لديهم ملامح الطمع والقيام بعمليات المضاربة على العملة المحلية، لتحقيق عوائد أكبر من معدلات الفائدة الممنوحة من

¹ - علي، محمود. 2008، أثر الرافعة المالية في كلفة التمويل ومعدل على حق الملكية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 21، ص 240.

المصارف على مختلف أنواع الودائع، انخفض معدل الرافعة المالية خلال سنوات الدراسة لتصبح عند (3.47) بنهاية عام 2017 كما في الشكل رقم (12).

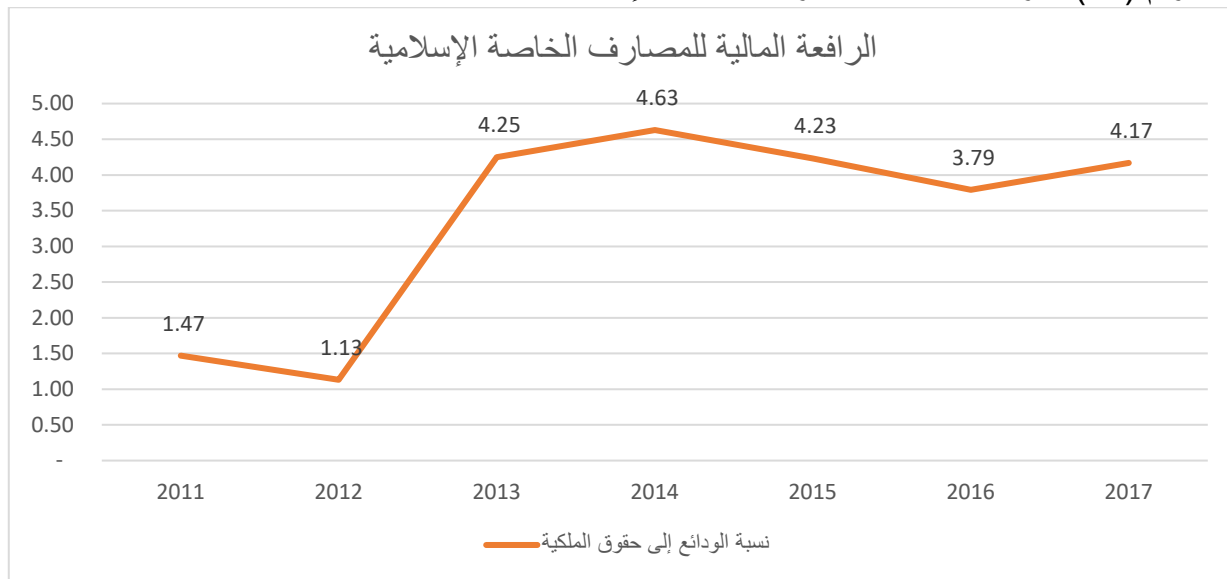
الشكل رقم (12): الرافعة المالية للمصارف الخاصة التقليدية.



من إعداد الباحث بالاستناد إلى القوائم المالية للمصارف التقليدية الخاصة.

وبالمقارنة مع المصارف الخاصة الإسلامية نلاحظ من خلال الشكل (12) إعتداد المصارف الإسلامية على مختلف الودائع في منح مختلف الأنشطة التمويلية ففي عامي 2011 و 2012 نجد اعتماد المصارف الإسلامية على أموالها الخاصة بشكل أكبر من أموال الغير حيث ارتفعت هذه النسبة ما بعد عام 2013 لتسجل معدلات أكبر بلغت في عام 2017 (5.72) مرة.

الشكل رقم (13): الرافعة المالية للمصارف الخاصة الإسلامية.



من إعداد الباحث بالاستناد إلى القوائم المالية للمصارف الخاصة الإسلامية.

4- كفاية رأس المال :

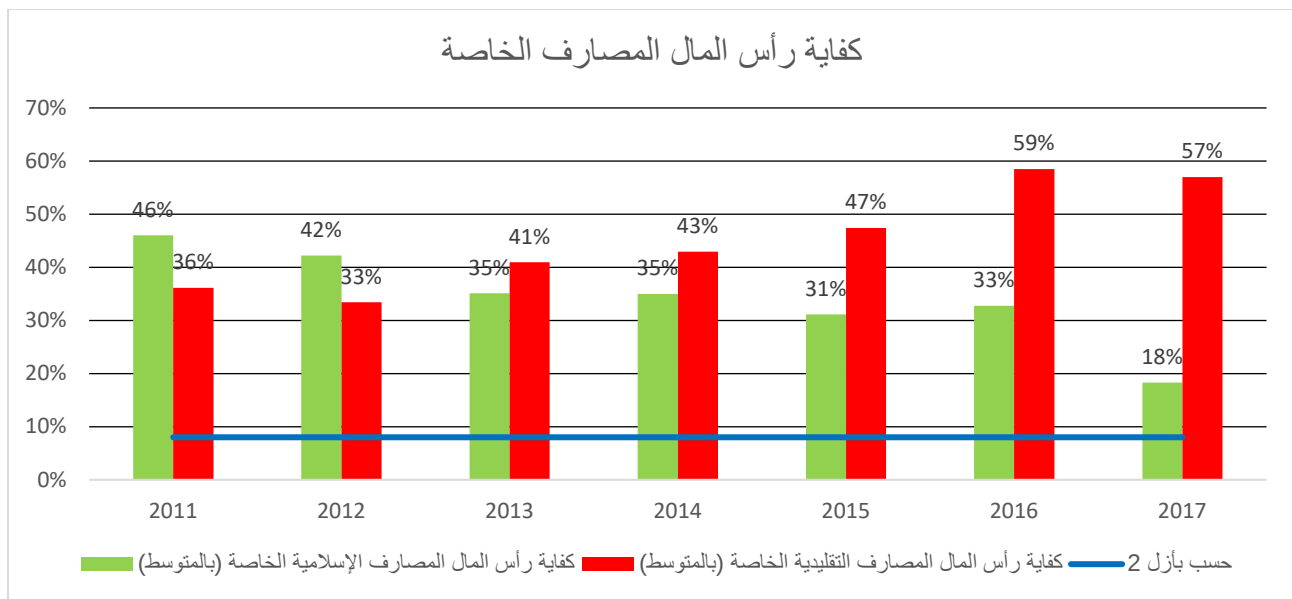
يعدّ مؤشر الكفاية من المؤشرات المهمة لدى المصارف لقياس مدى ملاءة المصرف وقدرته على مواجهة المخاطر التشغيلية والتمويلية والسوقية، فتلجأ المصارف لتدعيم مراكزها المالية لامتناع أكبر قدر ممكن من تلك المخاطر، من خلال المحافظة على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة.

تتم مراقبة مدى كفاية رأس المال في المصارف السورية من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي تم تبنيها من قبل المصرف المركزي.

وتلتزم المصارف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8% حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م ن/ب 4) الصادر بتاريخ 24 كانون الثاني من عام 2007.

حيث تراوحت متوسط كفاية رأس المال في المصارف السورية الخاصة التقليدية 36% بنهاية عام 2011 في حين كانت المصارف الإسلامية تسجل مايقارب 46% وهي معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات بازل 2 وذلك في كافة سنوات الدراسة كما في الشكل رقم (14).

شكل رقم (14) يمثل متوسط كفاية رأس المال المصارف الخاصة السورية خلال 2011-2017.



من إعداد الباحث بالإستناد إلى القوائم المالية للمصارف الخاصة السورية.

ومع بداية الأحداث الحالية، ارتفعت المخاطر المرتبطة بكفاية رأس المال وهي ¹:

أ- المخاطر الائتمانية:

وهي التي تنشأ في حال تخلف إحدى الجهات عن التزاماتها المالية المتعاقد عليها مما قد يسبب خسائر للمصرف.

حيث تلجأ المصارف إلى إدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع وتوزيع نشاطاتها الإقراضية للتأكد من عدم وجود تركيز غير مبرر مع أشخاص أو مجموعة أشخاص في قطاعات اقتصادية أو مناطق معينة بالإضافة إلى الحصول على الضمانات العينية الكافية. وتقوم المصارف بمراجعة دورية لمحفظة الديون الممنوحة وتصنيفها وذلك حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف، بتكوين المخصصات لمواجهة مخاطر القروض بعد مراجعة ملفات العملاء.

وفيما يلي الفئات المعتمدة لتصنيف الديون حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف²:

1- الديون المنتجة:

3- ديون متدنية المخاطر.

4- ديون عادية / مقبولة المخاطر.

5- ديون عادية تتطلب اهتماماً خاصاً.

2- الديون غير المنتجة:

6- ديون دون المستوى العادي المقبول.

7- ديون مشكوك بتحصيلها.

8- ديون رديئة.

¹ -عوني، زكية . 2012 ، البيانات المالية و تقرير مدقق الحسابات المستقل للبنك العربي، جمعية المحاسبين القانونيين في سورية ، ص 58-59.

² -عوني، زكية . 2012 ، البيانات المالية و تقرير مدقق الحسابات المستقل للبنك العربي ، مرجع سابق ، ص 60.

3- بالإضافة إلى تقرير الرقابة الداخلية التالية التي تعد بشكل دوري (اسبوعي، شهري،

ربعي) وهي:

9- تقرير يومي لمراقبة الأرصدة المستغلة لكل عميل بالمقارنة مع السقوف الائتمانية

المحددة وتحديد التجاوزات ومتابعة تسويتها.

10- تقرير شهري لمراقبة التسهيلات المستغلة لكل عملية على حدة والالتزامات

المحتملة مقارنتها مع وضع السيولة.

11- تقرير شهري لتقييم كافة الضمانات وكفايتها لتغطية الانكشاف على المخاطر

على مستوى كل مجموعة وعلى مستوى كل عميل على حدى، والتوصية

بالإجراءات اللازمة وفق أدلة السياسات والإجراءات الرسومة والمعتمدة داخلياً من

قبل كل مصرف.

12- تقرير شهري لتحليل الحساسية وذلك بفرض ظروف غير مواتية ودراسة أثر

هذه الظروف على مستوى المخاطر الائتمانية، وتحديد المخففات المطلوبة لضمان

أفضل حماية ممكنة.

13- تقرير فصلي للقطاعات الاقتصادية مع تحليل لأبرز المستجدات في كل قطاع

ومقارنة التسهيلات المستغلة مع حدود المخاطر المقررة من قبل اللجان المعنية لكل

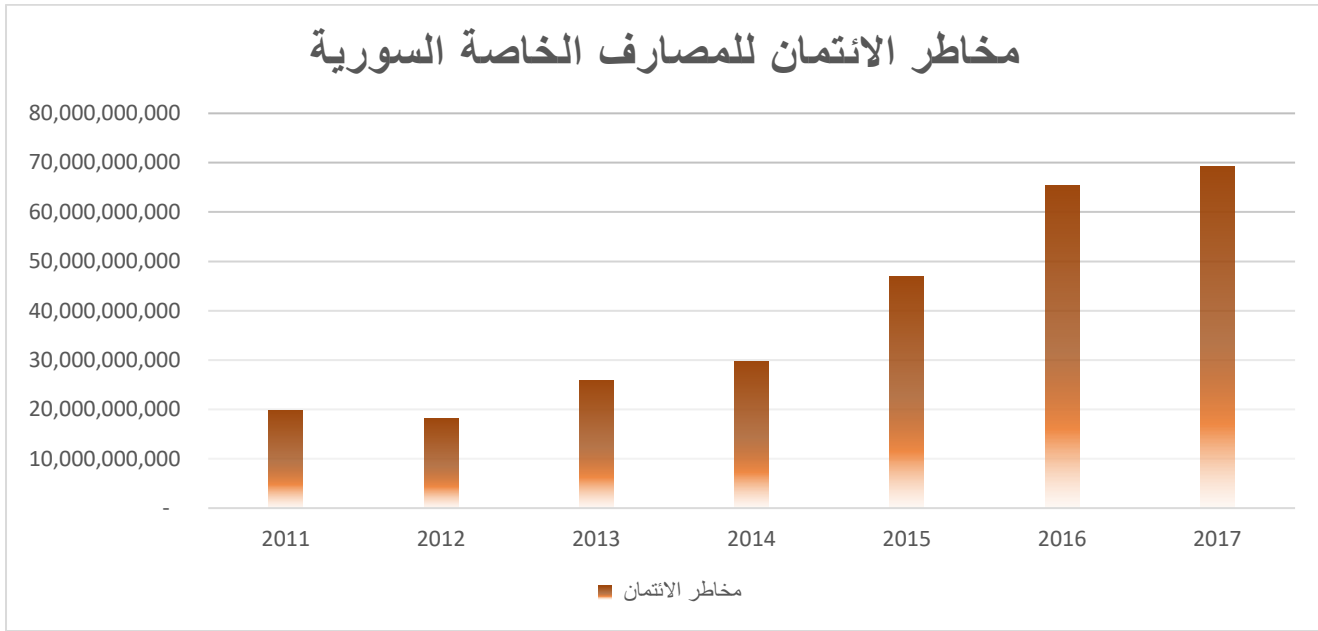
قطاع.

14- تقرير فصلي لتحليل مخاطر محفظة التسهيلات وتصنيف مخاطرها وفق قرارات

السلطات النقدية والسياسات والإجراءات أيهما أشد تحفظاً، مع تحديد المخصصات

والاحتياطات المناسبة لتغطية المخاطر المحتملة وغير المتوقعة.

الشكل رقم (15) مخاطر الائتمان المرتبطة بكفاية رأس المال.



من إعداد الباحث بالاستناد إلى القوائم المالية للمصارف السورية الخاصة.

من الشكل رقم (15) نجد ارتفاع كبير في حجم المخاطر الائتمانية خلال سنوات الدراسة حيث سجلت في نهاية عام 2017 وسطياً ما يقارب 69 مليار ليرة سورية في حين كانت في بداية الأزمة مايقارب 20 مليار ليرة سورية وذلك بزيادة تقارب 248%، وذلك بسبب احجام العديد من المقترضين عن سداد قروضهم بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية.

ب- مخاطر السوق:

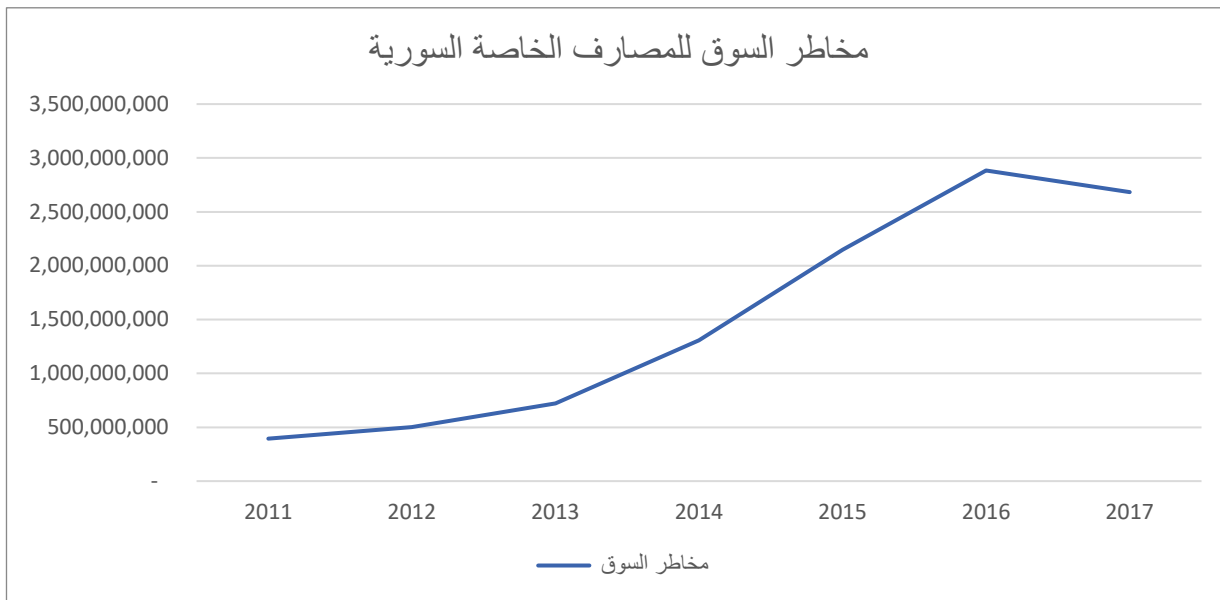
وهي الخسائر المحتملة نتيجة التقلب في كل من أسعار الفائدة وصرف العملات الأجنبية والأسهم، ويتم التحكم بها من خلال لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التي تقوم بالإشراف على مخاطر السوق وتقديم الإرشاد فيما يتعلق بالمخاطر المقبولة والسياسة المتبعة بهذا الخصوص¹.

¹ -عوني، زكية . 2012 ، البيانات المالية و تقرير مدقق الحسابات المستقل للبنك العربي ، مرجع سابق ، ص 62.

كما ويتم مراقبة السقوف المقبولة لمخاطر السوق من قبل كل من إدارة المخاطر والإدارة المالية من خلال مجموعة من التقارير اليومية والأسبوعية والشهرية التي يتم إرسالها إلى الجهات الرقابية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

وتقوم المصارف الخاصة السورية بإستخدام طريقة المنهج المعياري الخاصة باحتساب مخاطر السوق في نسبة كفاية رأس المال والشكل التالي يبين متوسط مخاطر السوق لكافة المصارف الخاصة السورية خلال سنوات الدراسة.

الشكل رقم(16): متوسط مخاطر السوق للمصارف الخاصة خلال 2011-2017.



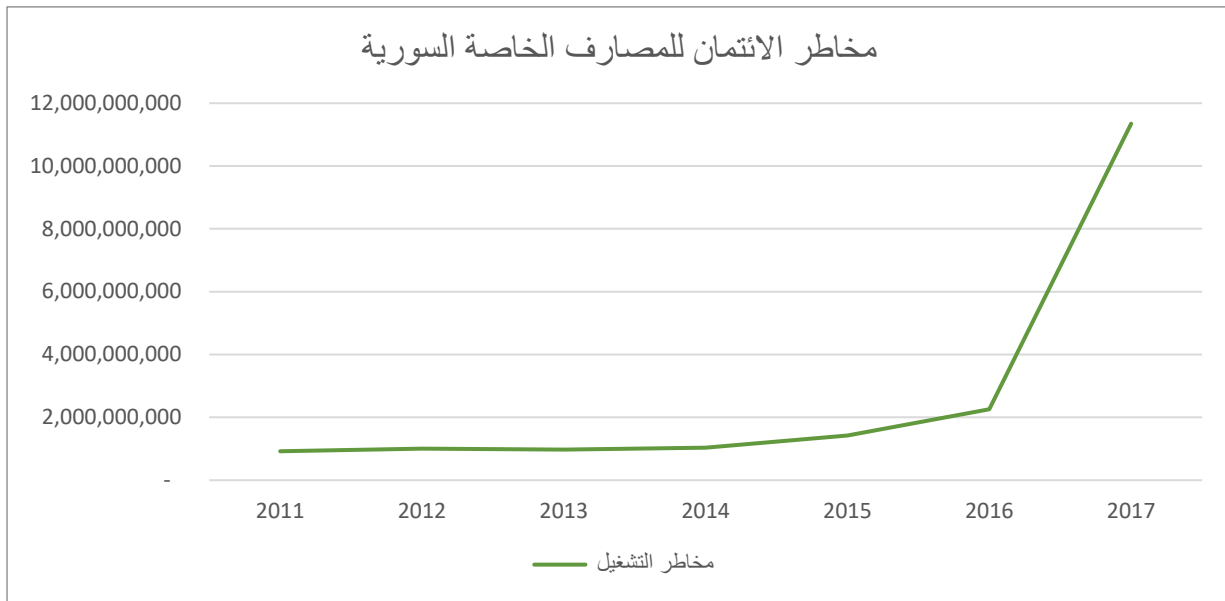
من إعداد الباحث بالاعتماد على الارقام المنشورة في القوائم المالية للمصارف الخاصة.

من الشكل رقم () نلاحظ ارتفاع في حجم مخاطر السوق التي تعرضت إليها المصارف السورية الخاصة بشقيها التقليدي والإسلامي، وذلك نتيجةً لحدوث تقلبات كبيرة في أسعار صرف العملات الأجنبية وانخفاض في القيمة العادلة للأسهم في محفظة الاستثمارات نتيجة للتغيرات في مؤشرات أسعار الأسهم وقيمة الأسهم الفردية والتغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصارف وقيمة الأدوات المالية، حيث ارتفعت مخاطر السوق بالمتوسط من 394 مليون ليرة سورية في عام 2011 إلى ما ينوف عن 2.5 مليار ليرة سورية في عام 2017 بمعدل نمو قارب 580 %.

ت- مخاطر التشغيل:

تعتمد المصارف في قياس المخاطر التشغيلية على طريقة التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية والضوابط الرقابية، مما يساعد المصرف على فهم طبيعة المخاطر التي يتعرض لها بشكل يضمن أفضل الممارسات في إدارة هذا النوع من المخاطر¹. وتعتبر إدارة المخاطر التشغيلية لدى المصارف هي المسؤولة عن إدارة المخاطر التشغيلية عن طريق إجراء ورش العمل المتخصصة بعملية التقييم الذاتي للمخاطر، وتتولى مسؤولية تغطية عمليات المصرف من النواحي التشغيلية . وتقوم المصارف باستخدام طريقة المؤشر الأساسي الخاصة باحتساب المخاطر التشغيلية في نسبة كفاية رأس المال، والشكل التالي يبين متوسط المخاطر التشغيلية لكافة المصارف الخاصة السورية خلال سنوات الدراسة.

الشكل رقم (17): المخاطر التشغيلية للمصارف الخاصة السورية خلال سنوات الدراسة.



من إعداد الباحث بالاعتماد على الأرقام المنشورة في القوائم المالية للمصارف الخاصة.

¹ - عوني، زكية . 2012 ، البيانات المالية و تقرير مدقق الحسابات المستقل للبنك العربي ، مرجع سابق ، ص 87.

من الشكل رقم (17) نجد أن متوسط المخاطر التشغيلية في كلاً من المصارف التقليدية والإسلامية الخاصة مستقرة نوعاً ما حتى عام 2016، حيث بلغت المخاطر التشغيلية ما يقارب 921 مليون ليرة سورية في 2011 وارتفعت إلى ما يزيد عن 2.257 مليون ليرة سورية في عام 2016 لتبلغ في نهاية عام 2017 ما يزيد عن 11.348 مليون ليرة سورية، ويمكن أن تكون سبب تلك الزيادة في حجم المخاطر التشغيلية إلى ممارسة المصارف لنشاطاتها المختلفة فيما يسمى بالحوادث التشغيلية الناجمة عن أخطاء بشرية أو بسبب ضعف في الإجراءات الداخلية أو في النظام الآلي أو الناجمة عن مؤثرات وعوامل خارجية كالكوارث أو عمليات الاحتيال.

حيث استطاعت المصارف الخاصة امتصاص جزء كبير من المخاطر السابقة باستهلاك جزء من رؤوس الأموال المصرفية الخاصة فضلاً على إدراج فروقات تقييم القطع البنوي¹ غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم / 1088 م . ن /ب تاريخ 2011/2/26 الأمر الذي أدى لارتفاع ملحوظ في نسب كفاية رأس مال المصارف الخاصة كما لوحظ في الشكل رقم (14).

1- وهي تمثل الأرباح غير محققة بسبب ارتفاع سعر الصرف الأجنبي .

خلاصة البحث :

تناول هذا البحث جملة من المفاهيم المتعلقة بالسلامة المالية للمصارف التي عُرفت بقدرة الجهاز المصرفي بالإمكانات اللازمة لمواجهة كل احتياجاته لتلافي الوقوع في الأزمات المصرفية، وتعد الملاءة المالية من أهم المفاهيم المتعلقة بالسلامة المصرفية التي تقيس مدى الصلابة المالية للمصارف على أساس قيم الموارد المالية وحجمها التي يتم من خلالها القدرة على مواجهة المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاطاتها.

وعلى ذلك تناول الباحث مفهوم الملاءة المالية بالمعنى العام والاقتصادي وأنواع الملاءة المالية سواء أكانت ملاءة مالية عرفت بالتيسير المالي أم الملاءة المالية الفنية أم الملاءة مالية فعلية أم تجارية أو طبقاً لأجلها.

وتم التطرق إلى أهمية الملاءة المالية على الصعيد المصرفي وعلى صعيد الأطراف الخارجية وإلى الفرق بين الملاءة المالية للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية من طبيعة عمل القطاع المصرفي وحساسية الأصول المصرفية فيما يخص المعلومات الواردة للأطراف الخارجية.

وتطرق الباحث إلى المخاطر المؤثرة على الملاءة المالية للمصارف سواء أكانت مخاطر ائتمانية أم سوقية أم مخاطر تشغيلية، أهم المقاييس التي استعملت في قياس الملاءة المالية للمصرف من مقياس الرافعة المالية المتمثلة بنسبة الديون إلى حقوق الملكية كمؤشر على قدرة المصارف على حماية أموال المتعاملين مع المصرف فضلاً على نسب السيولة المصرفية كمؤشر على قياس قدرة المصرف على سداد التزاماته القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل فضلاً على مقياس كفاية رأس المال كمؤشر على قدرة المصرف على تغطية كل المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي (مخاطر سوق – مخاطر تشغيل – مخاطر ائتمان) فضلاً على الطرق الاسترشادية في قياس فشل الشركات أو ما يعرف بنموذج ألتمان Altman ونموذج Texas.

وبعد دراسة الملاءة المالية كل أوجهها تطرق الباحث لدراسة وضع الملاءة المالية في المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية بشقيها (التقليدي والإسلامي).

ويُلاحظ بناءً على واقع البيانات المالية المنشورة للمصارف المدروسة وبالاكتفاء على النسب المستعملة في مقاييس الملاءة وتعرض القطاع المصرفي لأزمة خانقة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي التي مرت بها البلاد، انخفضت كل المؤشرات المالية للمصارف في الفترات الأولى من اندلاع الأزمة نتيجةً للصدمة المصرفية المتمثلة بتهافت في سحب الودائع المصرفية و انخفاض في حجم الائتمان و زيادة المخاطر المحيطة لكل المشاريع الممولة من قبل المصارف المدروسة، وما إن لبث القطاع المصرفي لاستعادة قوته في الفترات اللاحقة باتخاذ مجموعة من التدابير والجراءات لتكثيف المصارف مع اقتصاد الحرب فضلاً على بعض السياسات المتخذة من قبل المصارف أدت بذلك إلى رفع الإمكانيات المالية للمصارف وتأقلمها مع الوضع الراهن نوعاً ما.

وتم في الفصل الخاص بالتحليل الإحصائي دراسة معنوية لتأثير المتغيرات الاقتصادية التي تأثرت نتيجة الأزمة الحالية (التضخم - سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي - الناتج المحلي الإجمالي) مع الملاءة المالية للمصارف المدروسة وما هو اتجاه تلك العلاقة.

الباب الثالث

القسم العملي

في إطار البحث النظري السابق نُوقِشتْ أبرز المتغيرات الاقتصادية فضلاً على دراسة الملاءة المالية للمصارف، ومناقشتها في الإطار النظري يأتي هذا الفصل لترجمة كل الأفكار النظرية آنفة الذكر وقولبتها ضمن نموذجين قياسييين وتحليلهما عبر جمع البيانات الخاصة بكفاية رأس المال و السيولة المصرفية كمؤشرات للدلالة على الملاءة المالية للمصارف المدروسة من وحي البيانات والقوائم المالية المنشورة للمصارف التقليدية والإسلامية الخاصة في سورية عبر الفترة الزمنية الممتدة بين 2008 و 2017.

2- تعريف بالبيانات الطولية ونماذجها .

هناك ثلاثة أنواع من البيانات :

1- بيانات تعود لسلسلة زمنية Time Series Data وهي عبارة عن دراسة ظاهرة ما وتتبعها

خلال مدة زمنية محددة (سنوية – نصف سنوية – ربعية).

2- بيانات مقطعية (Cross-Sectional Data): وهي عبارة عن دراسة ظاهرة ما خلال نقطة

معينة من الزمن كدراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول خلال عام 2010

على سبيل المثال، وهنا تتم دراسة تطور الناتج المحلي لـ N من الدول وإجراء الاختبارات

الإحصائية اللازمة .

3- بيانات طولية (Panel Data): وهي عبارة عن طريقة تحليلية تجمع بين النوعين السابقين

و تستعمل من أجل زيادة الدقة في التنبؤ بزيادة عدد المشاهدات و تتبع أهميتها من أنها تأخذ

بعين الاعتبار تأثير الزمن أولاً والمشاهدات المقطعية ثانياً.

و يحقق استعمال البيانات الطولية مقارنةً باستعمال بيانات سلسلة زمنية بمفردها أو مشاهدات مقطعية

بمفردها المزايا التالية¹:

¹ - قضماني-عادل. 2016، محاضرات في منهجية البحث العلمي، دراسات عليا، قسم المصارف والتأمين، ص26.

1- التحكم في عدم تجانس التباين البيانات الذي قد يظهر في بيانات مقطعية أو حتى في بيانات السلسلة الزمنية.

2- تعطي البيانات الطولية كفاءة أكبر أو أفضل في عملية القياس وزيادة في عدد درجات الحرية وتعطي مستوى أقل من تعدد الخطي ومحتوى معلوماتي أكبر .

ويأخذ النموذج العام للبيانات الطولية الشكل الآتي¹:

معادلة رقم 1

$$Y_t = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن :

Y_t : المتغير التابع .

$\beta_{0(i)}$: يمثل القاطع الخاص بالملاحظة المقطعية .

β_j : يمثل الميل الخاص بالمتغير المستقل x_{ji}

وبناءً على ذلك يأخذ نموذج البيانات الطولية ثلاثة أشكال وهي :

1- نموذج الانحدار التجميعي Pooled regression approach :

يعدُّ هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية يكون فيه جميع المعاملات β_j و $\beta_{0(i)}$

ثابتة لجميع الفترات الزمنية (أي يتم إهمال تأثير الزمن , وبإعادة كتابة النموذج من المعادلة

السابقة يتم الحصول على نموذج الانحدار التجميعي وبالصيغة الآتية :

¹ - الجمال-يحيى.2012، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتو والعشوائية،المجلة العراقية للعلوم الإحصائية،العدد 21، ص 270-273.

$$Y_t = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

2- نموذج التأثيرات الثابتة Fixed effect approach

في هذا النموذج يكون الهدف معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدا بجعل معلمة القاطع β_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية¹ (أي سوف تتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع)، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية :

معادلة رقم 3

$$Y_t = \beta_{0(I)} + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير عبر الزمن (Time invariant) وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية* لغرض تقدير بين المجاميع المقطعية.

عادةً تستعمل متغيرات وهمية بقدر (N-1) كي نتجنب حالة التعدد الخطي Multi- collinearity ومن ثم استعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model) بعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة 3 ليصبح النموذج على الشكل الآتي² :

¹ -قضماني-عادل، 2016، محاضرات في منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص35.

² - الجمال-يحيى، 2012، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، مرجع سابق، ص 273.

$$Y_t = \alpha + \sum_{d=2}^N a_d d_d + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث يمثل المقدار $\alpha + \sum_{d=2}^N a_d d_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع β_0 .

3- نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect approach:

في هذا نموذج يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط قدره صفراً وتباين يساوي σ_ε^2 ، ويفترض أن يكون تباين الخطأ ثابتاً (متجانساً) لجميع المشاهدات المقطعية خلال مدة زمنية محددة.

يعدُّ نموذج التأثيرات العشوائية نموذجاً ملائماً في حالة وجود خلل في الفرض المذكورة في نموذج التأثيرات الثابتة، وسيعامل معامل القطع $\beta_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي:

معادلة 6

$$\beta_{0(i)} = \mu + v_i$$

وبتعويض معادلة رقم 6 في المعادلة رقم 3 نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية وبالشكل الآتي:

معادلة رقم 7

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}$$

حيث أن v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i ، يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحياناً نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) بسبب أن النموذج في المعادلة (7) يحوي على مركبين للخطأ هما ε_{it} و v_i .

في نموذج التأثيرات العشوائية لاتصلح طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية للتقدير إذ إنها تعطي قدرات غير صحيحة ومتحيزة وغير كفوءة وبالمحصلة أخطاء في القياس ولذلك تستعمل طريقة مربعات الصغرى المجمعة.

3- آلية الدراسة وجمع البيانات .

أُعتمد في إجراء الدراسة القياسية على حزمة البرمجيات الإحصائية E.Views 10 فضلاً على برنامج معالجة الجداول الإلكترونية Microsoft Excel 2016 كونه برنامج مكتبي مساعد في تصنيف البيانات وفرزها ليتم إدخالها إلى برنامج الإحصائي E.Views .

تمت الدراسة التطبيقية بنموذجين اثنين أحدهما المتغير التابع مرةً جودة الأصول و تارةً أخرى كفاية رأس المال، وكانت مراحل الدراسة كمرحلتين أساسيتين هما :

أولاً : التوجه مباشرةً إلى اختبار Hausman test الذي سيحدد لنا طبيعة النموذج الملائم، وهو نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model أم نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model. وتكون فرضية هذا الاختبار مايلي :

فرضية العدم H_0 : النموذج الملائم للبيانات المدروسة، وهو نموذج التأثيرات العشوائية.

الفرضية البديلة H_1 : النموذج الملائم للبيانات المدروسة، وهو نموذج التأثيرات الثابتة.

وطبقاً لاحصائية النموذج يتم انتقاء النموذج التوفيقي الأمثل للبيانات الخاصة بالبحث .

ثانياً : وهي المرحلة التي تتم فيها النمذجة باختيار أحد النموذجين الأنفين الذكر (نموذج التأثيرات الثابتة – نموذج التأثيرات العشوائية).

وهنا يتم فحص النموذج ودراسة معنوية المعاملات ومعنوية النموذج بشكل عام .

وتأتي المرحلة الأخيرة من الدراسة الإحصائية في اختبار صلاحية بواقي النموذج (residual) للتأكد من عدم وجود أي مشكلات الاحصائية في نماذج الانحدار المتعمدة تؤثر على النتائج التي تم التوصل إليها.

1- النموذج الأول :

يكون المتغير التابع في النموذج الأول كفاية رأس مال كمؤشر على الملاءة المالية للمصارف السورية المدروسة و المتغيرات المستقلة هي (الناتج المحلي الإجمالي (GDP) – سعر الصرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي (EX) – التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) وبعد إدخال البيانات إلى البرنامج الإحصائي ظهرت النتائج التالية لاختبار Hausman Test في الجدول أدناه:

جدول رقم (5) نتائج اختبار Hausman Test للنموذج الأول (كفاية رأس المال)

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	3	1.0000

من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج EViews

ومن مخرجات البرنامج الإحصائي نجد أن قيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Hausman تبلغ 1 أو 100% وعلى هذا لا يمكن رفض فرضية العدم التي تنص على أن النموذج الملائم توفيقه للبيانات هو نموذج التأثيرات العشوائية، أي أنه سيتم اعتماد نموذج التأثيرات العشوائية بالنسبة للمتغير التابع الأول (كفاية رأس المال ADQ).

جدول رقم (6) نتائج الاختبار الاحصائي للنموذج الأول (كفاية رأس المال)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI	-0.014440	0.066905	-0.215822	0.8296
EX	0.000374	0.000154	2.425399	0.0172
GDP	3.89E-14	9.32E-14	0.417107	0.6776
C	0.295568	0.213528	1.384210	0.1696
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.624308	0.9439
Idiosyncratic random			0.152252	0.0561
Weighted Statistics				
R-squared	0.118652	Mean dependent var		0.039318
Adjusted R-squared	0.090524	S.D. dependent var		0.159649
S.E. of regression	0.152252	Sum squared resid		2.178973
F-statistic	4.218275	Durbin-Watson stat		0.486592
Prob(F-statistic)	0.007610			

من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي .

بالنظر إلى جدول رقم (8) نجد أن قيمة معامل التحديد (R^2) تصل إلى قرابة الـ 12% ومن المعروف أن معامل التحديد يدل على مدى نسبة التغير التي تفسرها المتغيرات المستقلة في المتغير التابع وفي حال الدراسة هذه فإن المتغيرات التفسيرية محل الدراسة تفسر ما نسبته 12% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ADQ)، ونلاحظ أيضاً أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية F تساوي صفراً أي أن النموذج صالح للدراسة بشكل عام وذلك بالاستناد للفرضية الخاصة بنموذج F وهي:

فرضية العدم H_0 : لا يختلف أي من معاملات النموذج عن الصفر، وهذا يؤدي إلى عدم صلاحية النموذج.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد متغير واحد على الأقل تختلف قيمته عن الصفر، وهذا يثبت صلاحية النموذج.

بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أنه يوجد متغير تفسيري واحد فقط تختلف قيمة معاملته عن الصفر (أي أنه

معنوي وذو دلالة إحصائية)، وبقية المعاملات غير معنوية إنطلاقاً من القيمة الاحتمالية المقابلة للمتغيرات

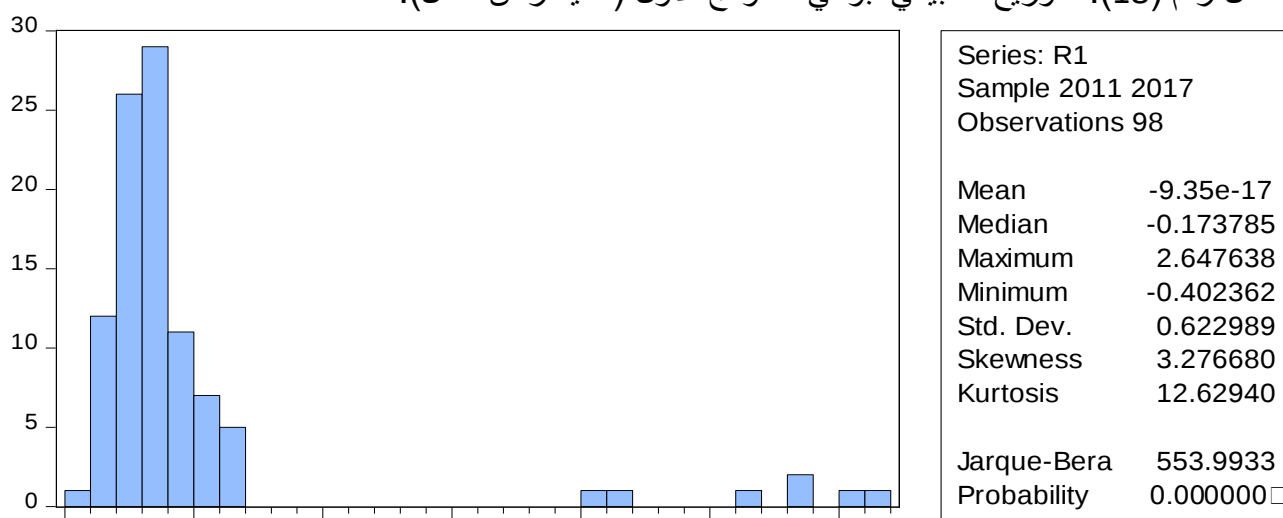
المستقلة موضوع الدراسة أعلاه على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المقابلة لبقية المتغيرات التفسيرية (عدا متغير

سعر الصرف) أكبر من مستوى الدلالة لذا هي غير معنوية ولا تختلف قيمة أي منها عن الصفر.

للتأكد من سلامة النموذج يجب دراسة خلو بواقي النموذج من المشاكل الإحصائية:

1- التوزيع الطبيعي:

الشكل رقم (18): التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الأول (كفاية رأس المال):



من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي.

بالنظر إلى الشكل أعلاه تبين أن سلسلة البواقي لا تخضع إلى التوزيع الطبيعي.

2- اختبار الارتباط الذاتي:

شكل رقم (19) اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج الأول (كفاية رأس المال):

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.099	0.099	0.8446	0.358	
		2	0.037	0.028	0.9665	0.617	
		3	0.235	0.231	5.8942	0.117	
		4	0.063	0.020	6.2530	0.181	
		5	-0.005	-0.023	6.2548	0.282	

من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي.

توحي البيانات الواردة بالشكل رقم () أن سلسلة البواقي خالية تماماً من الارتباط الذاتي، وذلك بالاعتماد

على الفرضية أدناه الخاصة باختبار الارتباط الذاتي:

فرضية العدم H_0 : لا يوجد ارتباط ذاتي بين سلسلة البواقي .

الفرضية البديلة H_1 : يوجد ارتباط ذاتي بين سلسلة البواقي .

وبالنظر إلى القيم الاحتمالية المقابلة لاختبار Q في الشكل رقم (27) فإن جميع القيم الاحتمالية أقل من

مستوى الدلالة وبالتالي لا يمكن القبول بالفرضية الصفرية وعليه فإن سلسلة البواقي تعاني من مشكلة

الارتباط الذاتي.

وعليه يكون نموذج الانحدار كما يلي :

$$\text{Capital Adequacy} = 0.3 - 0.14 \times \text{CPI} + 0.0004 \times \text{EX} - 3.89 \times \text{GDP} + \varepsilon$$

النموذج الثاني :

في هذا النموذج يدرس تأثير المتغيرات المستقلة المذكورة سابقاً على مؤشر السيولة المصرفية كمقياس آخر للملاءة المالية للمصارف وتتألف من (النقد لدى المركزي وأرصدة لدى مصارف و إيداعات لدى المصارف و الوديعة المجمدة) الذي يمثل المتغير التابع الخاص بالنموذج الثاني، سيتم أولاً التوجه إلى اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة كما في الجدول أدناه:

جدول رقم 7 (إختبار Hausmen للنموذج الثاني (السيولة المصرفية)
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	3	1.0000

من إعداد الباحث بالاستناد لمخرجات البرنامج الإحصائي .

بالنظر إلى الجدول رقم (7) فإن القيمة الاحتمالية لاختبار Hausmen مساوية لـ 1 أو 100% وعليه لا يمكننا رفض فرضية العدم في أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم والأمثل للبيانات المدروسة .

وبعد توفيق النموذج الملائم كانت مخرجات البرنامج الإحصائي كما في الجدول رقم (10).

جدول رقم (8) نتائج اختبار النموذج الثاني (السيولة المصرفية liquidity)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	-0.003081	0.018973	-0.162361	0.8714
EX	1.91E+08	31437761	6.069776	0.0000
CPI	-1.74E+10	1.36E+10	-1.279921	0.2037
C	1.45E+10	2.86E+10	0.507706	0.6128

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		3.40E+10	0.5452
Idiosyncratic random		3.10E+10	0.4548

Weighted Statistics			
R-squared	0.539176	Mean dependent var	1.89E+10
Adjusted R-squared	0.524469	S.D. dependent var	4.50E+10
S.E. of regression	3.10E+10	Sum squared resid	9.04E+22
F-statistic	36.66078	Durbin-Watson stat	0.610295
Prob(F-statistic)	0.000000		

من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي .

من الملاحظ أن النموذج صالح بشكل عام ويمكن الاعتماد عليه نظراً لأحصائية F التي تساوي 36.6 والقيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F تبلغ صفراً، وعليه لابد من رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أي قيمة من قيم معلمات النموذج تختلف عن الصفر وبالتالي يوجد على الأقل معلمة واحدة من معلمات النموذج تختلف عن الصفر، وعليه يكون النموذج صالح للدراسة.

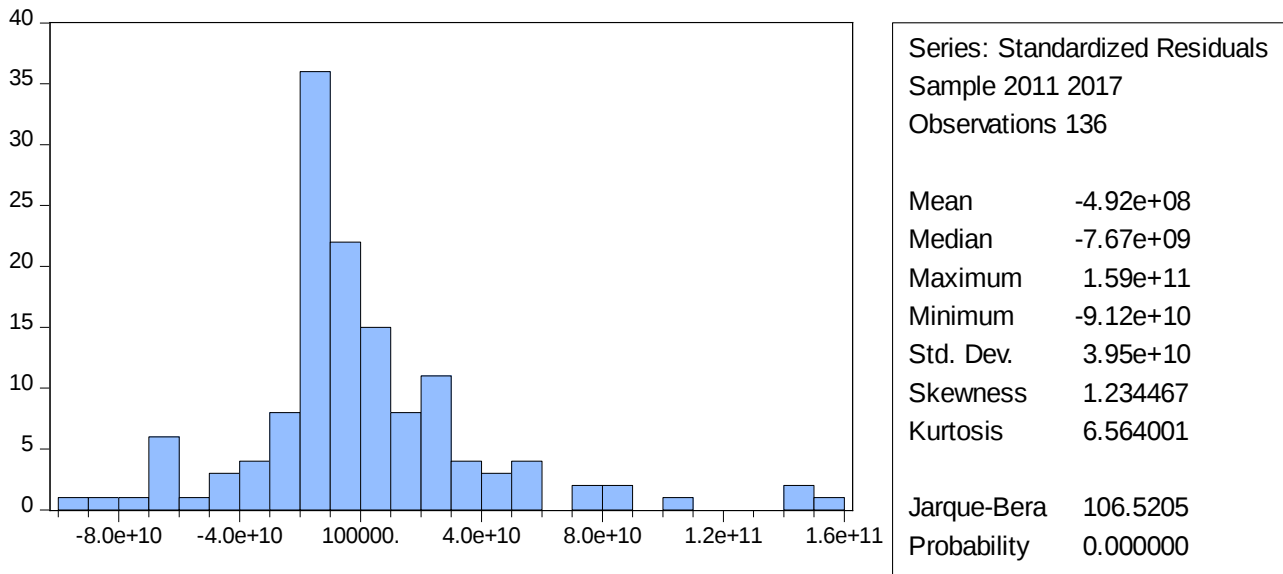
كما أن قيمة معامل التحديد وفقاً للجدول أعلاه قد بلغ 53.9% أي أن 53.9% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع تفسرها المتغيرات التفسيرية المدروسة و 46.1% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع تعود إلى عوامل تفسيرية أخرى لم يتسنّ دراستها أو التطرق إليها بالنموذج المدروس.

وبالنظر إلى معنوية المتغيرات التفسيرية لكلٍ منها على حدى، نجد أن متغير سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي هو المتغير المستقل الوحيد الذي يختلف قيمة معاملته عن الصفر والذي يؤثر بالمتغير التابع (السيولة المصرفية) كمقياس للملاءة المالية للمصارف الخاصة العاملة في السوق السورية بشقيها التقليدي والإسلامي، وباقي المتغيرات التفسيرية (الناتج المحلي الإجمالي - التضخم) لا تختلف قيمة أي من معاملاتها عن الصفر وعلى ذلك فإنها غير معنوية ولا يؤثران بالسيولة المصرفية.

سيتم دراسة البواقي للتأكد من خلوها من المشاكل الإحصائية التي تحول دون قبول النموذج المعتمد وعليه سيتم دراسة البواقي لمعرفة مدى خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي ومدى وجود ارتباط ذاتي بين سلسلة البواقي كما يلي:

1- الخضوع للتوزيع الطبيعي .

شكل رقم (20) اختبار البواقي النموذج الثاني (السيولة المصرفية)



من إعداد الباحث بالاستناد لمخرجات البرنامج الإحصائي .

إن فرضية عدم الخاصة بالتوزيع الطبيعي تنص على أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي وبالنظر إلى الشكل رقم (26) فإن قيمة اختبار جاكوبيرا تساوي 106.52 و القيمة الاحتمالية المقابلة لهذه الإحصائية تساوي صفراً أي أقل من مستوى الخطأ أو الدلالة وعليه فإنه لا يمكننا القبول بفرضية عدم وبالتالي البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

2- الارتباط الذاتي :

شكل رقم (21) اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج الثاني (السيولة المصرفية).

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1		0.139	0.139	1.6761	0.195
2		-0.041	-0.061	1.8221	0.402
3		0.001	0.016	1.8223	0.610
4		0.011	0.006	1.8329	0.766
5		0.028	0.027	1.9065	0.862

من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي .

يجب خلو سلسلة البواقي من مشكلة الارتباط الذاتي بين المشاهدات وتكون فرضية الاختبار كما يلي:

فرضية عدم H_0 : لا يوجد ارتباط ذاتي بين سلسلة البواقي .

الفرضية البديلة H_1 : يوجد ارتباط ذاتي بين سلسلة البواقي .

إن القيم الإحصائية المقابلة لاختبار Q أكبر من مستوى الدلالة وعليه فإن سلسلة البواقي أصبحت لاتعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين سلسلة البواقي.

وعليه يكون نموذج الانحدار كما يلي :

$$\text{Liquidity} = -0.003 \times \text{gdp} + 190820171.554 \times \text{ex} - 17440358033.3 \times \text{cpi} + 14527573737.3 + \varepsilon$$

فيما يلي النتائج وبعض المقترحات التي توصل إليها الباحث:

أ- النتائج:

- 1- لا يوجد أي أثر ذو دلالة إحصائية للتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي على كل من معيار السيولة المصرفية ومؤشر كفاية رأس المال.
- 2- لم يكن للتغيرات الجوهرية التي حدثت في معدلات التضخم على السيولة المصرفية وكذلك مؤشر كفاية رأس المال.
- فمن المنطقي عند ارتفاع معدلات التضخم أن يترافق ذلك مع تدهور في مستوى السيولة لدى المصارف، إلا إذا كان هناك تدخل نقدي من قبل السلطات النقدية عبر زيادة العرض النقدي بشكل غير مضطرب مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهو التفسير الأقرب للصواب كونه ارتفعت معدلات السيولة لدى المصارف موضوع الدراسة كما تم مناقشته بالصفحات السابقة.
- 3- لقد كان لمتغير سعر الصرف الليرة السورية نظير الدولار الأمريكي أثراً موجباً وذو دلالة إحصائية على مؤشر السيولة المصرفية، وهو أمر غير منطقي فانخفاض سعر صرف العملة المحلية نظير العملات الأجنبية سيفضي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية وبالتالي سيؤدي إلى سحب الودائع من القطاع المصرفي للمحافظة على قيمتها الحقيقية أي انخفاضاً في مستويات السيولة لدى المصارف موضوع الدراسة.
- 4- إن قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م ن/ب 4 تاريخ 2014/2/26 الذي تم بموجبه السماح للمصارف بضم أرباح القطع البنوي الناجم عن إعادة التقييم أدى إلى زيادة في رأس المال وبالتالي إلى زيادة في نسب الكفاية في ظل الارتفاع المستمر لسعر صرف العملات الأجنبية وخاصةً الرئيسية منها نظير العملة المحلية، ولكون المصارف تمتلك ودائع بالقطع الأجنبي فربما أدت عملية إعادة تقييمها لارتفاع في مستويات السيولة على اعتبار أن الودائع بشتى أنواعها أحد أبرز مكونات السيولة المصرفية.

المقترحات :

تنقسم المقترحات التي يقدمها الباحث إلى قسمين :

أولاً : بشكل عام .

- 1- العمل على الحد من تدهور سعر صرف الليرة السورية وذلك عبر جملة من الاجراءات الإسعافية المتمثلة بالحد من المضاربة على العملة الوطنية.
- 2- عدم اللجوء إلى زيادة العرض النقدي إلا حين ارتفاع في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة المعروض النقدي دون مقابلته بزيادة حقيقية في الناتج المحلي أدت إلى ارتفاع بسعر صرف العملات الأجنبية نظير العملة المحلية.
- 3- الحد من المستوردات الكمالية التي تشكل عبئاً كبيراً على الليرة السورية بما يؤدي إلى انخفاض سعر صرفها مقارنة بباقي العملات والاكتفاء بالمستوردات المواد الأساسية والصحية.
- 4- تهيئة المناخ الملائم لعودة رؤوس أموال واستقطابها عبر مزيج من التشريعات المتطورة و الملائمة لظروف إعادة الإعمار مما ينعكس إيجاباً على أغلب المؤشرات الاقتصادية.

ثانياً : مقترحات خاصة بالقطاع المصرفي .

- 1- توسيع رقعة القروض الموجهة نحو إعادة دوران العجلة الإنتاجية والصناعية لرفد قطاعات الاقتصاد الوطني بطاقة جديدة تنعكس مفرزاتها على الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر المكون الأبرز والأهم في جملة المتغيرات الاقتصادية.
- 2- تخفيف ما أمكن من القروض الاستهلاكية الموجهة للأثرياء واقتصارها على فئات وشرائح الدخل المحدود بنسبة معينة من محفظة القروض الائتمانية لكل مصرف للتخفيف من حالة الركود التضخمي التي تعيشه البلاد في ظل الأزمة الراهنة وتسريع عجلة الإعمار لدعم السيولة المصرفية لاحقاً على شكل سدادت لتلك القروض وفوائدها.
- 3- وضع أسعار فائدة تشجيعية بالتكامل مع هوامش أسعار الفائدة التي وضعها مجلس النقد والتسليف التي بدورها تجعل المصارف مكاناً آمناً لحفظ قيمة الاموال عبر ربط سعر

الفائدة الممنوحة على الإيداعات بمؤشر متغير لضمان عدم تسربها خارج بوتقة القطاع المصرفي ولا تؤدي إلى تآكل المدخرات كما هو حال المدخرين في المصارف السورية حالياً من أجل مد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة على شكل قروض وتسهيلات.

4- التعاون بين المصارف للتقليل ما أمكن من حالة الديون المتعثرة ودمج محافظ القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي وتوجيهها للمشاريع التي تهدف لإعادة البنية التحتية كما كانت عليها وبأقصى ما يمكن من الطاقة الإنتاجية للمصارف وعدم السماح لكل مصرف بتوجيه قروضه بشكل يحقق مصلحته الذاتية فقط ويكون ذلك من خلال إطار توجيهي وعمل متكامل لكل من مصرف سورية المركزي والمصارف العاملة في القطاع المصرفي تحت جمعية اتحاد المصارف السورية التي يجب المسارعة بسن التشريعات اللازمة لإنشائها.

مراجع اللغة العربية:

1- الكتب:

- الفاتح،محمود المغربي (2007)، ادارة التمويل المصرفي، كلية الإقتصاد للعلوم الإجتماعية، طبعة رقم 1، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
- الخضيرى، محسن أحمد (1997): الديون المتعثرة (الظاهرة – الاسباب – العلاج)، مصر، إتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- العلي، أحمد (2011): الادارة المالية، جامعة دمشق – كلية الاقتصاد – قسم المصارف والتأمين.
- الغصين راغب، والزرير رانيا (2014): الرقابة المالية والإدارية في المصارف - منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين.
- بن علي، بلعزور (2004): محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الجزائر، الساحة المركزية بن عنكون، ديوان المطبوعات الجامعية.
- حوراني،أكرم وحساني، عبد الرزاق (2010): النقود والمصارف، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
- حداد، أكرم ومشهور (2008): النقود والمصارف – مدخل تحليلي ونظري، الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية.
- حنفي،قرياقص(2002): أساسيات الاستثمار والتمويل ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 172 .
- حميدات، محمود (1996): مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عنكون 1996.
- خلف،فليح حسن(2007): الإقتصاد الكلي، دار جداد للكتاب العالمي ،عمان
- خصاونة ، صالح (2000): مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الثانية.
- زكي، رمزي (1986): التضخم في العالم العربي ، بيروت، دار الشباب للنشر.
- سيد حسن، موفق (1987): المشكلات الاقتصادية المعاصرة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
- سلطان ، محمد سعيد (2005): إدارة البنوك ،كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية ،قسم إدارة الأعمال.

- شافعي، محمد زكي (1969): مقدمة في النقود والبنوك، القاهرة، دار النهضة العربية .
- شماع، خليل (2007)، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق.
- طالب، عبد الحميد (2009): علاقات مالية ونقدية، جامعة حلب، مقرر كلية الاقتصاد.
- عطوان، مروان (1992): أسعار صرف العملات- أزمة العملات في العلاقات النقدية الدولية، الجزائر، دار الهدى، عين مليلة.
- عناية، غازي حسين (1992): التضخم المالي، بيروت، دار الجبيل.
- غازي، حسين عناية (2000)، التضخم المالي، الاسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعي.
- فليح حسن، خلف (2007): الاقتصاد الكلي، عمان، دار جداء للكتاب العالمي.
- كراسنة، إبراهيم (2006): أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية.
- كنعان، علي (2011): إدارة المصارف والسياسات المصرفية، منشورات جامعة دمشق.
- كنعان، علي (2009): الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق.
- مبارك، عبد الحميد- محمود- يونس (1996): اقتصاديات النقود والتجارة الدولية، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة.
- مجيد، ضياء (1998): الاقتصاد النقدي، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

2- رسائل وإطروحات علمية:

- الخجا، جمانة (2010)، دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط.
- السмир، حسين (2019): أثر تقلبات أسعار الصرف الليرة السورية في الودائع السورية – دراسة تطبيقية في المصارف الخاصة التقليدية في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين.
- المملوك، أنس (2014): مخاطر الائتمان وأثرها على المحفظة الاستثمارية – دراسة تطبيقية على قطاع المصارف السورية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد.

- سلمى، دوحة (2015): أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري وسبيل معالجتها – دراسة حالة الجزائر – رسالة دكتوراه، جامعة محمد خضير.
- سماح، غانم عبد الكريم (2015): ظاهرة التضخم الركودي في الاقتصاد السوري – دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد.
- شعيب، يمنى (2009): دور السياسة النقدية في علاج ظاهرة التضخم في الاقتصاد السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
- شمس الدين، منى: دراسة معايير منح الائتمان – رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
- عبد الله، خالد أمين (2002)، إدارة مخاطر الائتمانية- قياس المخاطر الائتمانية، ترجمة من سلاسل BPP، عمان، ص 219.
- علي، فؤاد (2019)، أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، قسم الاقتصاد.
- عبود، ريم محمد (2013): الاتجاهات الحديثة في إدارة مخاطر سعر الفائدة، دراسة وصفية على مصارف السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.
- غانية، هيفاء (2015): إدارة المخاطر المصرفية في ضوء مقررات بأزل 2 و 3، دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة الخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- قزاز، عبد الله (د.ت): العلاقة المتبادلة بين متغيرات سعر الصرف العملات الأجنبية وميزان المدفوعات في سورية خلال فترة 2000-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
- ميدو، معتز بالله محمد (2017): أثر تقلبات أسعار الصرف في الاسواق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين.

3- المجالات العلمية و الدوريات:

- البازمجي، حمد بن سلمان (1997): تحليل إمكانية التكامل المشترك بين اسعار الصرف الحقيقية لدول مجلس التعاون الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 90.
- الجمال-يحيى. 2012، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21.
- استبرق، اسماعيل حمه (2015): أثر السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق 1990-2012، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية الادارية.
- الشماع، خليل (1993): مقررات لجنة بأزل حول كفاية رأسمال (الملاءة المصرفية) وأثرها على المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف.
- بو عبدلي، أحلام- سعيد، ثريا. 2015 ، إدارة مخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، مجلة جزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 3.
- تأثيرات الازمة في الاقتصاد السوري (2015): مركز دمشق للأبحاث والدراسات، مداد.
- حساني، عبد الرزاق (2013): السياسة المالية في ظل الازمة الراهنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، مجلد 29، العدد الثالث.
- حساني، عبد الرزاق (2015): تطور سعر الصرف الليرة السورية وعلاقته بالرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأزمة الراهنة، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، مجلد 31، العدد الثاني.
- صلاح الدين، حامد (2011): سياسات وترتيبات أسعار الصرف، الكويت، معهد الدراسات المصرفية العدد الثاني عشر.
- ضاهر- حنان، 2015، أثر الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي للمصرف، مجلة جامعة دمشق للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (37)، العدد (3)،
- عباس، فاضل (2014): أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق ، دراسة على حالة مصرف الوطني الاسلامي ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية .
- علي، محمود. 2008، أثر الرافعة المالية في كلفة التمويل ومعدل على حق الملكية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 21.

- فؤاد، زميت. 2015، دراسة قياسية لأثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر، بحث غير منشور، جامعة برج بوعريريج، الجزائر.
- فلاح العوده، شاهر (2013): أثر الملاءة المالية على القيمة السوقية لسعر السهم في البنوك التجارية الاردنية، دراسة تحليلية للبنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان – الأردن، مجلة علمية لقطاع كليات التجارة عدد 10.
- فوزان، القيسي (2017): تحليل العوامل المؤثرة على اداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS ، مجلة أردنية في إدارة الاعمال، مجلد 13- العدد 14.
- مهند، البكر (2016): دراسة وصفية حول الناتج المحلي الاجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي.
- نايف، فواز جار الله و فرحان (2009): أثر تقلبات اسعار الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الوافدين – العدد 93.
- نشرة توعية (2012)، اتفاقية بأزل الثالثة، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 5، دولة الكويت.
- ياسر، أسماء خضير (2013)، تحليل معدلات التضخم في العراق 2000-2001، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، العراق.

4- الندوات والمؤتمرات:

- الشالط، عمر (2008): الاستثمار الزراعي في الجمهورية العربية السورية، بيروت، ورقة عمل لمجلس رجال الاعمال والمستثمرين العرب .
- حسن، ماهر شيخ (2005): قياس الملاة المالية للبنوك الاسلامية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، المؤتمر الثالث للاقتصاد الاسلامي.
- فلاح العود، شاهر (د.ت): أثر الملاة المالية على القيمة السوقية لسعر السهم في البنوك التجارية في الأردن، المملكة العربية السعودية، جامعة القصيم، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم المحاسبة، المؤتمر الدولي التاسع، "الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل".
- قضماني-عادل، 2016، محاضرات في منهجية البحث العلمي، دراسات عليا، قسم المصارف والتأمين، ص26.
- رحال، مفتاح. 2013، تأثير مقررات لجنة بأزل 3 على النظام المصرفي الاسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي، اسطنبول.
- وزارة الزراعة السورية , خارطة الاستثمار الزراعي في سورية , 30 يوليو 2012 .

5- التقارير:

- تقرير الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية لعام 2015، دمشق 2016.
- تقرير الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية لعام 2015، دمشق 2016.
- عوني، زكية(2012): البيانات المالية و تقرير مدقق الحسابات المستقل للبنك.
- وزارة الزراعة السورية، خارطة الاستثمار الزراعي في سورية ، 30 يوليو 2012.
- مشروع السياسة الوطنية للعلوم والثقافة والابتكار (2014): تقرير القطاعات النقدية والمالية والتجارية، رئاسة مجلس الوزراء، لجنة القطاع المالي لدى الهيئة العليا للبحث العلمي.

- المراجع الاجنبية:

- 1- Ayman, Cacrers, Daniel and Schumacher, IMF Working Paper, Bank Solvency and funding cost, March 2016.
- 2- Basel Committee on banking supervision” International convergence of capital measurement and capital standards” Bank fo international settlements, July 1988.
- 3- Bank Insolvency: Bad Luck, Bad Policy or Bad Banking? Difference between Banking and non-banking firms, Gerard Coprio,Jrand Daneila khlingebeil,1996.
- 4- Bank supervisory review and enelnation (SREP), national bank Serbia,2018
- 5- How Does Bank Competition Affect Solvency, Liquidity and Credit Risk, Evidence Form the MENA Countries? Almarzoqi, Naceur, Alssandro : September 2015.
- 6- How do bank regulators determine capital adequacy requirements? Eric A. Posner 2014.
- 7- Jesswein Kurt, Itouston San, An Examination of Texas ratio ‘As Bank Failure Model, Academy of banking studies Journal, Volume 8, N.2,2009.
- 8- Lindgren,johen,Garciaand saol- Mathrm "Bank soundness and Macroeconomics Policy international Monetary Fund’ Washington D.C 1996 .
- 9- Pierre Vernnimmen-Finance Pentre Price ,8 editions, dolloz rue vaux Parise Cedex 2010
- 10-Relationship between Solvency and profitability ratio, International Journal of Economics and Financial Issues, Amman Burs, 2017
- 11-Robert costanza ,Maureen Hart, Stephen Posner,John Talberlh:Beyond GDP the need for new measure of progress 2009.

- 12-The determinants of the capital adequacy ratio in the Albanian banking system during 2007 – 2014, Ali Shingjergji, Marsida Hyseni (2015).
- 13-The effect of bank specific factors on financial performance of commercial banks in Kenya, Eric Gicharu Kamande, Evusa Zablon, Dr Jared Ariemba (2016).

2- مواقع إلكترونية:

- موقع رئاسة مجلس الوزراء – مديرية دعم القرار WWW.Syrialife.org .
- موقع الاقتصادي اليوم – الموازنة العامة للدولة خلال 5 سنوات 2016 www.economy2day.com
- مصرف سورية المركزي <http://mail.banquecentrale.gov.sy/>
- مركز دمشق للأبحاث والدراسات <http://www.dcrs.sy>
- هيئة الأوراق والاسواق المالية السورية <http://www.scfms.sy>
- المكتب المركزي السوري للإحصاء <http://www.cbssyr.sy/>
- المصرف الدولي للتجارة والتمويل <http://www.ibtf.com.sy/>
- بنك بيمو السعودي الفرنسي <http://www.bbsfbank.com/>
- بنك العربي سورية <http://www.arabbank-syria.com/>
- بنك قطر الوطني <http://www.qnb.com/>
- بنك عودة سورية <http://www.bankaudisyria.com/syria/home>
- بنك سورية والمهجر <http://www.bso.com.sy/ar/>
- بنك بيلوس سورية <http://www.byblosbank.com/Syria/>
- بنك سورية والخليج <http://www.sgbsy.com/>
- فرنسبنك سورية <http://www.fransabank.com/English/Pages/Fransabank-Syria.aspx>
- بنك الأردن سورية <http://bankofjordansyria.com/ar/>
- بنك الشرق سورية <http://www.bankalsharq.com/sharq-ar/headquarters-and-branch-network>
- Gross Domestic Product definition ECB Website: [HTTP://www.ecbeuropa.eu/](http://www.ecbeuropa.eu/)

ملحق

مساهمة كل قطاع بالناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون ليرة سورية)							
نهاية الفترة	2011	2012	2013	2014	2015	2016P	2017P
الزراعة	281,732	209,223	190,993	104,445	111,954	109,960	113,283
الصناعة والتعدين	307,508	162,290	50,273	53,142	53,360	59,053	74,886
البناء والتشييد	59,526	33,624	32,054	28,987	27,990	27,261	26,718
تجارة الجملة والمفرق	347,284	216,685	95,281	91,456	97,512	93,749	112,902
النقل والمواصلات والتخزين	181,340	178,467	139,702	134,319	118,174	127,287	128,643
المال والتأمين والعقارات	83,997	94,164	82,385	41,679	23,917	21,749	15,551
الخدمات الاجتماعية والشخصية	56,070	34,731	38,417	42,508	42,788	38,049	33,899
الخدمات الحكومية	218,755	202,595	204,530	243,415	223,244	204,001	165,019
الهيئات الخاصة التي لا تستهدف الربح	979	531	876	1,172	1,813	2,102	2,334
المجموع	1,537,191	1,132,310	834,511	741,123	700,752	683,211	673,235
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء							

الوزن النسبي لمساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي							
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة ، الغابات و الثروة الحيوانية	18.33%	18.48%	22.89%	14.57%	16.73%	17.28%	17.00%
الصناعة و التعدين و المحاجر	20.00%	14.33%	6.02%	6.95%	7.69%	9.48%	8.57%
البناء والتشييد	3.87%	2.97%	3.84%	4.06%	4.19%	4.26%	4.23%
تجارة الجملة و التجزئة و الإصلاح	22.59%	19.14%	11.42%	9.87%	10.57%	8.50%	9.56%
خدمات النقل والتخزين والاتصالات	11.80%	15.76%	16.74%	18.83%	17.23%	19.09%	18.14%
المال والتأمين والعقارات	5.46%	8.32%	9.87%	5.40%	3.50%	3.32%	3.41%
خدمات المجتمع و الخدمات الشخصية	3.65%	3.07%	4.60%	5.97%	6.41%	5.94%	6.18%
الخدمات الحكومية	14.23%	17.89%	24.51%	34.19%	33.40%	31.79%	32.61%
الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	0.06%	0.05%	0.10%	0.16%	0.27%	0.33%	0.30%
المجموع	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%
من إعداد الباحث بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية الصادرة من قبل المكتب المركزي للإحصاء							

نهاية الفترة	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في سورية خلال فترة الدراسة						
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	167	232	482	378	512	807	944
المشروبات الكحولية والتبغ	144	241	460	417	657	906	1,138
الملابس والأحذية	134	178	332	343	509	747	932
السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز، وأنواع الوقود الأخرى	134	192	312	268	356	421	473
التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للبيوت	145	208	405	347	490	820	989
الصحة	132	148	213	269	382	518	652
النقل	180	240	491	278	438	634	790
الاتصالات	90	93	132	175	225	273	301
الترويج والثقافة	104	131	247	290	436	774	969
التعليم	187	228	331	183	232	319	419
المطاعم والفنادق	166	218	402	549	763	1,375	1,649
سلع وخدمات متنوعة	121	168	277	290	430	730	851
الترويج والثقافة - غير ربحية	235	251	308	171	258	282	444
الرقم القياسي العام	149	205	388	324	449	663	783
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء							

تطور معدل التضخم خلال فترة الدراسة في سورية							
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	7.59%	39.14%	107.87%	27.40%	35.47%	57.64%	16.98%
المشروبات الكحولية والتبغ	3.41%	67.13%	90.83%	10.11%	57.30%	38.01%	25.60%
السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز، وأنواع الوقود الأخرى	0.99%	43.05%	62.69%	16.52%	33.03%	18.29%	12.25%
التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للبيوت	3.01%	43.10%	94.93%	16.72%	41.30%	67.44%	20.53%
الصحة	2.24%	11.82%	44.10%	-20.63%	41.96%	35.77%	25.71%
النقل	4.04%	33.41%	104.79%	76.82%	57.93%	44.55%	24.62%
الاتصالات	-0.21%	4.07%	41.55%	-24.34%	28.82%	21.18%	10.58%
الترويح والثقافة	-3.19%	25.96%	88.04%	-14.98%	50.18%	77.57%	25.14%
التعليم	11.44%	21.48%	45.44%	81.15%	26.92%	37.57%	31.26%
المطاعم والفنادق	7.26%	31.54%	84.08%	-26.75%	39.10%	80.10%	19.99%
سلع وخدمات متنوعة	5.60%	38.17%	65.29%	-4.48%	48.04%	70.06%	16.56%
الترويح والثقافة - غير ربحية	0.00%	6.85%	22.53%	79.73%	50.97%	9.28%	57.32%
الرقم القياسي العام (معدل التضخم)	4.75%	37.45%	89.62%	19.67%	38.46%	47.70%	18.08%
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء							

كفاية رأسمال المصارف الخاصة خلال سنوات الدراسة							
المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المصارف التقليدية							
العربي	23%	17%	21%	18%	23%	27%	23%
الدولي	22%	23%	19%	18%	13%	16%	20%
الاردن	30%	26%	19%	17%	30%	44%	36%
الشرق	22%	20%	33%	38%	38%	65%	53%
بيبلوس	17%	20%	22%	23%	26%	34%	39%
بيمو	17%	17%	22%	20%	22%	30%	28%
سورية والخليج	19%	15%	8%	6%	16%	18%	8%
عودة	18%	19%	34%	32%	40%	54%	51%
قطر	199%	187%	250%	271%	279%	309%	313%
سورية و المهجر	17%	10%	13%	18%	18%	31%	38%
فرنسبنك	14%	14%	10%	12%	15%	14%	17%
المتوسط	36%	33%	41%	43%	47%	59%	57%
المصارف الإسلامية							
البركة الإسلامي	41.00%	33.00%	28.00%	27.00%	0.16	0.15	0.12
سوريا الدولي الإسلامي	43.00%	49.00%	26.00%	23.00%	0.30	0.40	0.20
شام الإسلامي	54.00%	45.00%	51.00%	55.00%	0.47	0.42	0.23
المتوسط	0.46%	0.42%	0.35%	0.35%	0.31%	0.32%	0.18%
المصدر: القوائم المالية للمصارف الخاصة							

جودة المحفظة للمصارف الخاصة خلال سنوات الدراسة (القروض غير العاملة / إجمالي القروض)							
المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المصارف التقليدية							
العربي	11%	42%	51%	63%	69%	75%	81%
الدولي	5%	13%	23%	36%	41%	33%	28%
الاردن	7%	37%	60%	73%	55%	35%	34%
الشرق	2%	14%	32%	31%	18%	19%	14%
بيبلوس	4%	39%	54%	45%	39%	47%	44%
بيمو	14%	31%	37%	31%	29%	31%	26%
سورية والخليج	8%	24%	39%	42%	58%	70%	75%
عودة	4%	20%	31%	25%	20%	25%	19%
قطر	27%	8%	0%	1%	64%	52%	43%
فرنسبنك	0%	3%	20%	32%	35%	20%	19%
سورية والمهجر	5%	20%	41%	46%	52%	62%	54%
المجموع	88%	251%	387%	425%	480%	469%	438%
المصارف الإسلامية							
البركة الإسلامي	0%	12%	34%	35%	19%	2%	2%
سوريا الدولي الإسلامي	8%	22%	52%	47%	31%	34%	22%
شام الإسلامي	8%	23%	38%	37%	8%	7%	4%
الإجمالي	16%	57%	123%	119%	58%	43%	28%
المصدر: القوائم المالية للمصارف الخاصة							